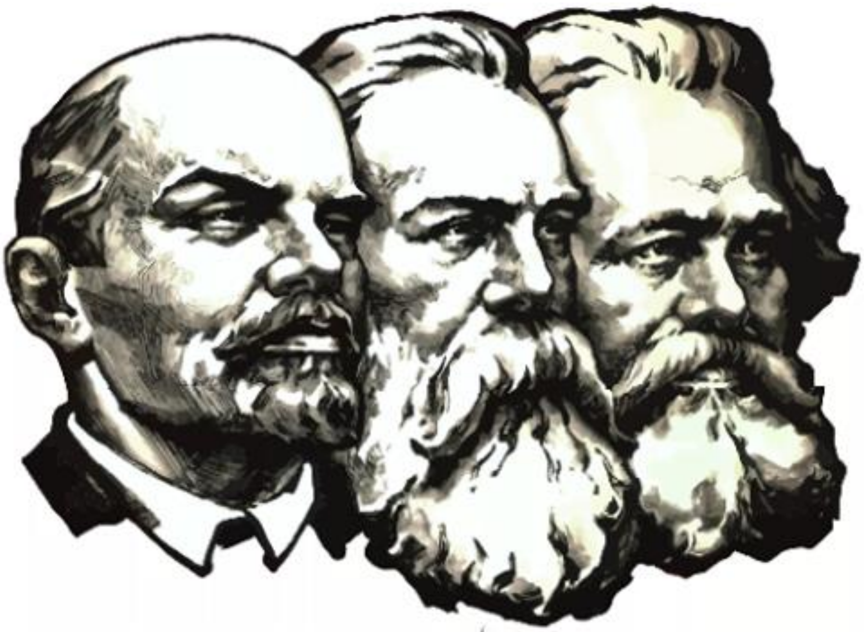
ما لا يُنتزع بالمقاومة..



المشتبك

المشتبك – العدد الثاني (أغسطس، سبتمبر 2019)

يُنتزع بمزيدٍ من المقاومة



نحن لسنا بحاجة إلى ماركس آخر، ولا إلى لينين آخر، نحن بحاجة إلى حزب ماركسي لينيني

مهدي عامل

نوجه دعوتنا إلى الرفاق في الوطن العربي والعالم ، بالمساهمة النظرية وارسال كتاباتهم إلى

بريد المجلة: almoshtabek@gmail.com

ملاحظة: بإمكانك الضغط على أي عنوان للذهاب إليه مباشرةً

الفهرس

تعتذر هيئة تحرير المشتبك لعدم نشرها اسم الرفيق محمد عثمان ككاتبٍ لافتتاحية العدد الأول ومترجمٍ لمادته "خطاب لمؤتمر القارات الثلاث". تتقدم هيئة التحرير للرفيق والقراء بالاعتذار عن هذا الخطأ غير المقصود.



مقدمة كتاب "وحدهم الناس يصنعون تاريخهم"

- إعجازأحمد

ترجمة: سيف

«وأن يكون المرء ماركسيًّا يعني استكمال العمل الذي بدأه ماركس، حتى وإن كانت تلك البداية في منتهى القوة، إنه لا يعني التوقف عند ماركس، بل البدء من عنده. وماركس ليس نبيًّا استنتاجاته جميعها "صحيحةٌ" و"نهائيةٌ"، وعمله ليس نظريةً مقفلةً، فماركس "بلا ضفاف"، لأن الانتقاد الذي بدأه بلا ضفاف، يحتاج دومًا للاستكمال والانتقاد ("الماركسية كما تتشكل في لحظة معينة يجب أن تخضع للانتقاد الماركسي").»

سمير أمين، قانون القيمة المُعولَمة

سمير أمين (1931-2018) كان واحدًا من أعظم المفكِّرين في عصرنا[1]. مُنظِّرٌ بارزٌ، أفنى ردحًا تجاوز الستين عامًا من عمره في النضال السياسيّ على أكمل ما يكون. اشتراكيٌ منذ مقتبَل شبابه، تمرّس كاقتصاديّ، وشدَّد على أنّ قوانين العلم الاقتصاديِّ، متضمِّنةً قانون القيمة، تخضع في عملها لقوانين المادية التاريخية. كرياضيّ متمرِّسٍ كذلك، تجنّب بدرجةٍ كبيرة إغراق مفاهيمِه في الطابع الرياضي واستعمل المعادلات الجبرية في أضيق الحدود حتى ضمن أكثر كتاباته

1- حاولت إبقاء المتن الرئيسي لهذه المقدمة سلِسًا وخاليًا من الاستطرادات بقدر الإمكان. لذا فإن بعضًا من النقاط الأساسية قد تم طرحه في الحواشي. لهذا جاء عددها كبيرًا وبعضها طويلًا بشكلٍ ملحوظ.

تخصُّصًا. كان شغفه الدائم يتمثَّل في الاحتفاظ بالدقة النظرية، والتواصل في الآنِ ذاته مع أكبر عددٍ ممكنٍ من القراء -والمناضلين تحديدًا- عبر العرض النثريّ الاعتياديّ والمباشِر نسبيًا. كان جمهور قرائه، كما نشاطه السياسيُّ، يمتد عبر بلدانٍ وقارات.

شبَّ أمين عن الطوق في الخمسينيات، حينما بدى أن موجة الثورات الاشتراكية تتصاعد بوضوحٍ بينما الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة تتفكك بطول آسيا وأفريقيا. نشأت الأحزاب الشيوعية والحركات الاشتراكية في هذه القارات، في آسيا أكثر منها في أفريقيا، حتى قبل الحرب العالمية الثانية. شهدت بداية فترة ما بعد الحرب اتساعًا هائلًا للنشاط الثوريّ (الثورةالصينية، كوريا، اندلاع حركات التحرر الوطني الثورية في الهند الصينية وغيرها). مع ذلك، وبالاستثناء الجليّ للصين، فإن معظم الدول في هذه القارات أنتجت قدرًا ضئيلًا نسبيًا من الكتابات الأصيلة في ميدان المعرفة النظرية الماركسية. دراسة الماركسية كانت تعني غالبًا الشرح و/أو الترجمة لنصوصٍ كُتبت في مكانٍ آخر، وهو ما كان بدوره مقتصَرًا على النصوص المختصَرة للغاية أو الاقتباسات من الكلاسيكيات الماركسية أو التخريجات المُعَدَّة في بريطانيا، فرنسا، أو الاتحاد السوفييتي. لقد بدأ هذا الوضع في التغير، بعِدّة طرقٍ ملحوظة. أولًا، قد شهدنا ظهور جيلٍ جديدٍ من الدارسين-المناضلين

الماركسيين في آسيا وأفريقيا طيلة السنوات التي أخذت فيها الإمبراطوريات الاستعمارية بالتفكك. ثانيًا، عددٌ من هؤلاء المفكّرين الجدد، غالبًا ما ارتبط بأحزابٍ شيوعيةٍ أو حركات تحررٍ وطنيّ، أضافت إلى أعمالهم معرفةً ازدادت تطورًا بأكثر الكلاسيكيات أساسيّةً: الأعمال الكبرى لماركس، لينين، لوكسمبورج، بوخارين، كاوتسكي وآخرون. ثالثًا، توجَّهَ الاهتمام إلى التحليل الشامل والدقيق لـ: 1- التطور التاريخي، أنماط الإنتاج والبِنى الطبقية، ليس في أوروبا بقدر ما في الدول الآسيوية والأفريقية. 2- الآليات المُفصَّلة التي ينطوي عليها استغلال البلدان المضطهَدة إمبرياليًا، أي العملية التي يتم خلالها تخصيص القيم المنتَجة في المستعمرات لتحقيق التراكم في المراكز الإمبريالية.

سيكون إيراد بضعة تواريخٍ كفيلًا بتوضيح هذا. فعلى سبيل المثال، تقدَّم أمين بأطروحته للدكتوراة البالغة 629 صفحة إلى جامعة باريس في عام 1957 ونشرها لاحقًا في كتابٍ من جزئين: ***التراكم على الصعيد العالمي*** (الطبعة الفرنسية 1970، الطبعة الإنجليزية 1974). في غضون تلك السنوات تقريبًا، شهدت الهند نشر ثلاثة كتبٍ كانت بمثابة الأساس الذي قام عليه علم التاريخ الماركسي الهندي: كتاب " د. د. كوسامبي "***مقدمة لدراسة تاريخ الهند*** (1956)، كتاب عرفان حبيب "***النظام الزراعي في الهند المغولية***" (1963)، كتاب ر. ش. شارما "***الإقطاع الهندي***" (1965). عبر المحيط، في أمريكا اللاتينية، ظهرت أيضًا كافة النصوص المؤسِسَة لمنظِّري مدرسة التبعيّة -ثيوتونيو دوس سانتوس، سِلسو فورتادو، روي ماورو ماريني، أندري جوندر فرانك وآخرون- في الستينيات وأوائل السبعينيات[2]. نظريًا،

2- بالطبع كان منظِّرو التبعيّة *ميّالين للماركسية* أكثر من كونهم ماركسيين. لقد استعاروا، مثلما فعل أمين، مفهوم راؤول بريبش عن "النظام العالمي" كبنيةٍ ثنائية القطب للتبادل اللامتكافئ بين المركز ("المتقدِّم") والمحيط ("المتخلف"). بيد أنه، بالنسبة لبريبش، كان هذا تشوُّهًا يمكن معالجته عبر شروطٍ للتجارة أكثرَ عدلًا، مدعَّمةٍ بالحمائية و التصنيع لتعويض الاستيراد في الأطراف. بالنسبة *للتبَعيين*، كما لأمين، لم يكن

كان أمين أقرب إلى بول باران الذي نشر كتابه "*الاقتصاد السياسي للتنمية*" عام 1957 ، في الوقت ذاته الذي قدَّم فيه أمين أطروحته الضخمة. سرعان ما تبعهما ، العمل الكلاسيكيَّ العظيم في الاقتصاد السياسيِّ الماركسيّ الذي ألَّفه باران بالتعاون مع سويزي "*رأس المال الاحتكاري*" ، في 1966. أضحى بذا تشريح الإمبريالية نافذًا إلى قلب هذا الفكر الماركسي الجديد حول العالم ، وباتت الماركسية أداةً فعَّالةً للفكر والأبحاث التحررية عبر القارات الثلاث (آسيا ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية). باحتساب هذين الملمحَيْن الهامَّيْن ، تظهر أطروحة أمين بين النصوص السبّاقة لإعادة رسم معالم ماركسية ما بعد الحرب بصورةٍ مائزةٍ ، كما سنحاجج لاحقًا.

كان أمين يتقن عدَّة لغاتٍ بيد أنه كتب بالفرنسية في المقام الأول. كان كاتبًا غزيرًا بشكلٍ مدهش ، أنتج كتبًا ومقالاتٍ بسرعةٍ فائقةٍ إلى أن أسكَت الموت ذاك العقل الخِصب. لا تتوفر كافة أعماله بالإنجليزية. ظهرت بعض الترجمات في مطبوعاتٍ أخرى ، لكنه في المجمل ، كانت صحيفة مونثلي ريڤيو الناشر الأكثر تفانيًا بالدرجة الأولى لأعماله المنقولة للإنجليزية. هذه المجموعة تضم إحدى عشرة مقالةً تحليليةً لأمين نشرتها الصحيفة منذ عام 2000. هنالك غيرها مما نشرته مونثلي ريڤيو خلال تلك الفترة[3]. الغاية هنا هي تجميع عددٍ من أوراقه التحليلية السَلِسَة والتي بإمكانها الإضاءة على بعضٍ من أهم إحداثيات فِكر أمين الرئيسية في السنوت الأخيرة من حياته. هذه المقدمة مُعَدَّةٌ لا لشرح هذه النصوص بل لوضعها ضمن النسيج الأشمل لحياته الذي تواشج فيه الشخصيُّ مع السياسيِّ والنظريّ ، بحَبكةٍ مُحكَمة.

1

نشر سمير أمين كتابين يتدبَّر فيهما سيرته الذاتية. في ***إعادة قراءة مرحلة ما بعد الحرب*** ، قدَّم إعادة صياغته الخاصة لرؤاه السياسية وأفكاره النظرية كما تطورت من عِقدٍ إلى التالي ، حتى بداية التسعينيات[4]. حقيقةُ أنه وصل إلى باريس ليبدأ دراسته الجامعية في 1974 ، وهي السنة التي نالت فيها الهند استقلالها ، تذكِّرنا بأن سنوات رُشدِه وافقت بالضبط الفترة التي يستعرضها بالفحص. كان شيوعيًا شابًا وناشطًا طلابيًا في فرنسا ، في ظل حروب التحرر العظيمة والمريرة التي خاضتها المستعمَرات الفرنسية: ڤيتنام والجزائر. كان تفكك الإمبرطوريات الاستعمارية البريطانية والفرنسية الحدث التاريخيَّ الأبرز في شبابه. أصبح التداخل بين

هذا "التخلف"، مع ذلك، موروثًا من الماضي قبل الاستعماري وإنما نتيجةً للإمبريالية ذاتها. مشاطرة هذا المنظور ستقرِّب أمين منهم لاحقًا، خاصةً من فرانك، ومن منظِّري "النظام العالمي" والِرشتاين وأريجي.

3- على سبيل المثال:

“Africa: Living on the Fringe” ،*Monthly Review* ، مارس 2002.

“India: A Great Power”.2005 ، فبراير

“’Market Economy’ or Oligopoly-Finance Capital” ، أبريل 2008.

“The surplus in Monopoly Capitalism & The Imperialist Rent”.2012 ، يوليو-أغسطس

" The Kurdish Question Then & Now .2016 أكتوبر ،"

4- ***سيرة ذاتيّة فكريّة***، دار الساقي - بيروت، 1993. [المترجم].

الاستعمار، إمبريالية ما بعد الاستعمار، وتراكم رأس المال، مُحتلًا للموقع المركزيّ في عمله الفكري كما في نشاطه السياسيّ طيلة حياته. في ***رأس المال*** والكتابات المتصلة به، صاغ ماركس التصور العلميّ لنمط الإنتاج الرأسمالي كما تطور في أوروبا، في بريطانيا خصيصًا، حتى عصره. في أعمالٍ أخرى، ***كالجروندريسة والدفاتر الإثنوجرافية*** المتأخِرة، تكلَّم ماركس مُطوَّلًا عن العالم خارج أوروبا لكن في الأغلب عن التشكيلات ما قبل الرسمالية. لقد كتب باستفاضةٍ تفصيليةٍ غلُب عليها التبصُّر البالغ عن الاستعمار، في معظمها تصويرٌ واقعيٌ وإدانةٌ سياسيةٌ، بجانب بضعة تعليقاتٍ متفرّقةٍ ذات أهميةٍ نظريةٍ راسخة. بالنسبة لماركس، فإن مَيلًا قسريًا للعولمة كان متأصِّلًا في طريقة عمل رأس المال بذاتها. على أيَّةِ حالٍ، بعيدًا عن هذه التنبؤات المتكررة، فالجسم الحقيقيُّ لعمله لا يحيط بِ، ولا كان الربع الثالث من القرن التاسع عشر فترةً ملائمةً لإنتاج ***نظريةٍ*** عن الرأسمالية التي في طريقها لتغدو نمطًا تامًا معولَمًا للإنتاج -ليس على صعيد التملك، الانتزاع، والتداول فحسب- على هيئة: أولًا، الإمبريالية الاستعمارية، من ثَمَّ، وبقوةٍ أكبر إثرَ انحلال الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة. كان مشروع أمين المتمايز في أطروحته للدكتوراة والتي نُشِرت لاحقًا في كتابه ***التراكم على الصعيد العالمي***، يقوم على تطبيق المقولات النظرية في ***رأس المال*** لدراسة النمط الرأسماليّ بينما يتمدد عالميًا بواسطة الاستعمار، بإدغامه لبِنى الاستغلال والتراكم التي دامت بعيدًا عقب زوال الحقبة الاستعمارية[5].

بالنسبة له، كما لقلَّةٍ من ماركسيين آخرين، شكّلت نهاية الحقبة الاستعمارية نقطة تحولٍ مصيريةٍ في تاريخ الحرية الإنسانية مُشرّعةً الأبواب لدروبٍ جديدةٍ للنضالات التحررية لشعوب القارات الثلاث،على أنها ليست انقطاعةً جذريةً في تاريخ الرسمالية أو الإمبريالية بحدِّ ذاتهما. الغموض التاريخيُّ لهذا الظرف نشهده في ظل حقيقة أن فترة ربع القرن، ما بين 1945 إلى 1970، التي اكتنفها تحلل تلك الإمبراطوريات الاستعمارية بدرجةٍ كبيرة، هي ذتها ما اعتُبر تاريخيًا "العصر الذهبي للرأسمالية"[6]. هذا التصميم على قراءة ماركس بشكلٍ إبداعيّ على ضوء التطور اللاحق للنمط الرأسمالي ظل خيطًا رئيسيًا في مُنجَز أمين طيلة حياته، حتى كتابه ***قانون القيمة المُعولَمة*** (2010) وما تلاه[7]. وهو ما سنلبث أن نعود إليه.

يروي ***إعادة قراءة مرحلة ما بعد الحرب*** مراحل تطوره الثقافي في علاقته بالملامح والأحداث الرئيسية لتلك الفترة. الأجزاء المتأخرة في سيرته الذاتية الأخرى، *A Life Looking Forward* (***حياة آمِلة***)، تعيد تشكيل ذات الدليل السياسي-الفكري بصورةٍ شخصيةٍ أكثر،

5- كان هذا مطابِقًا بدرجةٍ ما لتناول هاري ماجدوف في كتابه عصر الإمبريالية (1969)، موضِّحًا كيفية عمل الإمبريالية في زمنه من خلال الخصائص الرئيسية التي أرساها لينين في منشوره الشهير. أمين، مع ذلك، كان أكثر اهتمامًا بفهم التغيُّرات البنيوية التي اعترت النظام الرأسمالي في عصر الإمبراطورية ورأس المال الاحتكاري، بتوسُّعه خارج حواضنه الأوروبية ليغدوَ نظامًا عالميًّا للتفاوت الاستغلالي بين طبقات وكذا أمم العالم.

6- من بين عددٍ لا يُحصى من التحليلات لهذه الظاهرة، يمكن الاطلاع على دراسة ستيفن أ. مارجلين وجولييت ب. شور (محرّران):

The Golden Age of Capitalism: Reinterpreting the Postwar Experience, Clarendon, 1990.

7- هذه نسخةٌ منقَّحةٌ ومَزِيدةٌ من كتابه ***قانون القيمة والمادية التاريخية***، ترجمة صلاح داغر، دار الحداثة - بيروت، 1981.

لكن في الأجزاء المتقدمة من الكتاب نجد سردًا مفعمًا بالحيوية لنشأته في عائلةٍ فريدةٍ وتوجهه المبكر نحو السياسات الثورية، بذا تبدو حياته، من بدئِها حتى منتهاها، ملتحِمةً في كلٍّ متكامل[8]. تبدأ هذه السيرة ذات الطابع الشخصي بجملةٍ بسيطةٍ: «الأسلاف مُهِمُّون»، ليتبعَها في ذات الفقرة الافتتاحية: «بالتأكيد كانت عائلتي، من جهة والدتي ووالدي، تذكِّرني بين الحين والآخر بأن ما علماني إياه كان "إرثًا" يرتبطان به بشدة». مع أبٍ مصريٍ وأمٍّ فرنسيةٍ، كان لهذا "الإرث" جانبان: «... التقى والداي في ستراسبورج كطالبيّ طب في العشرينيات. كان لقاءً بهيجًا بين خطيّ اليعقوبية الفرنسية والديمقراطية الوطنية المصرية—من وجهة نظري، التقليدان الأفضل في تاريخ البلدين»[9].

كانت عائلة الأب تنتمي للطبقة العليا القبطية، كجزءٍ من عالمٍ كوزموبوليتانيّ مصغَّرٍ يجمع المسيحيين والمسلمين المصريين، واليونانيين، والأرمن، والمالطيين بالإضافة للفرنسيين والبريطانيين الوافدين المستوطِنين والمنتشرين في القاهرة، وبصورةٍ أوسع في الإسكندرية وبورسعيد، وعمومًا في منطقة التقاء دلتا النيل الخصيبة في مصر السفلى بالساحل المصري قبالة البحر الأبيض المتوسط. كانت العائلة، التي ضمت عددًا من الناشرين والكتّاب المعروفين في القرن التاسع عشر، جزءًا من وسطٍ يُثمِّن القناعات الديمقراطية العلمانية، والتعليم العالي، والدرجات الوظيفية، وشكلٍ من التنوير البرجوازي الليبرالي الذي يزدري كافة صنوف الإقطاع والمحافَظة. كان والده، الطبيب والبرجوازي ذو الوجدان الاشتراكي، معارضًا للاستعمار البريطاني والملكية، مفضِّلًا الشيوعيين على القوميين الديماجوجيين، بما فيهم ناصر. على الجانب الآخر من عائلته، يقتبس أمين عن جده لأمه، الماسوني والاشتراكي، حين أوضح له مرةً، «نحن الألزاسيون، ساعدنا على صنع الثورة الفرنسية ونعرف معنى وثمن الحرية.». بالنسبة لجدته لأمه، فقد «ولدت عقب كوميونة باريس في 1874... كانت سليلة الثوري الفرنسي جان بابتيست درويه، الذي شارك في اعتقال لويس السادس عشر عام 1791... كانت جدتي شديدة الفخر بسلفها، الذي كان ناشطًا أيضًا في الحركة البابوفية... بالنسبة لاسم جدتي، زيلي، فقد كان شائعًا في القرن التاسع العشر، لكنها أخبرتني أنها سُمِّيَت تيمنًا بمناضلة الكوميونة زيلي كاميلينا.». كانت هذه الجدة تنفر من الدين وتفضل إحياء الشعار التنويري "لا إله، لا سادة"، الذي تشاركه أناركيو القرن التاسع عشر أمثال باكونين مع ماركس.

الوفدية الديموقرطية، مناهضة الاستعمار اليسارية، والعداء للملكية من جانبٍ؛ الذكريات العائلية لاغتيال الملك في الفترة الجمهورية والثورية، الشيوعية البابوفية وكوميونة باريس على الجانب الآخر: "إرثٌ" رائعٌ وعظيمٌ حقًا!. نشأ أمين في هذه العائلة المُحبَّة، السعيدة، ذات الإرث الممتد والمتكاملة، مع توجهاتٍ سياسيةٍ وروابطَ تاريخيةٍ واضحةٍ لا لبس فيها، وذهب للمدرسة خلال الحرب العالمية الثانية حينما كانت بريطانيا لا تزال تُشكِّل وجودًا استعماريًا وآمرةً للملكية المصرية بينما كان التقدم الألماني عبر المنطقة عندها احتمالًا بعيدًا. لم

8- *مذكِّراتي*، ترجمة سعد طويل، دار الساقي - بيروت، الجزء الأول (2006)/ الجزء الثاني (2008). [المترجم].

9- *مذكِّراتي* (الجزء الأول)، صـ 6.

تكن مدرسته الثانوية، الليسيه الفرنسية، محصَّنةً من مختلف التيارات السياسية في المجتمع المصري: الملكيون ومناهضو الملكية، القوميون من بأنواعهم، وبالطبع الشيوعيون. يكتب أمين عن انتمائه الجِذري لمجموعة الطلاب الشيوعيين. عقب إنهاء دراسته الثانوية التحق رسميًا بالحزب الشيوعي المصري. عندما سأل أندري جوندر فرانك والدة أمين عن الوقت الذي أصبح فيه برأيها شيوعيًا، قصّت الأم بحس فكاهةٍ جيدٍ طرفةً عن طفولته وخمَّنت أن هذا كان في السادسة من عمره.

السنوات العشر التي انقضت بين 1947 حينما وصل أمين إلى باريس ليبدأ دراسته الجامعية -ملتحِقًا بالحزب الشيوعي الفرنسي سريعًا، بعدما التحق بالحزب الشيوعي المصري عقب إنهاء دراسته الثانوية- و1957 حينما تقدم بأطروحته للدكتوراة، كانت بالطبع سنوات الحروب العظمى للتحرر في المستعمرات الفرنسية: الهند الصينية والجزائر، كما تقدَّم، التي أدَّت إلى استقطاباتٍ مريرةٍ داخل المجتمع الفرنسي بين قطاعات أنصار الحرب ومناهضيها من الناشطين، المفكِّرين، الكليات الجامعية والطلاب، وعموم السكَّان. كان هذا أيضًا العِقد الأخير للدور الهائل الذي لعبه الحزب الشيوعي الفرنسي في الحياة السياسية الفرنسية، قبل بداية الانحدار، وللماركسية باعتبارها المسألة الرئيسية في الحياة الثقافية الفرنسية (ما يظهر، على سبيل المثال، في انتقال سارتر من الوجودية إلى الماركسية[10]، وعلى النقيض تخلي ميرلو بونتي عن الماركسية لصالح موقفٍ ليبراليّ-يساريّ). كانت فرنسا أيضًا موطنًا لجيوبٍ صلبةٍ من الطبقة العاملة المهاجرة المجلوبة من مستعمراتها في شمال أفريقيا، خصوصًا الجزائر. باريس ذاتها كانت مركزًا ثقافيًا رئيسيًا للطلاب، المناضلين، الأدباء والمفكِّرين مناهضي الاستعمار من المستعمرات الأفريقية والكاريبية منذ الثلاثينيات، حينما كان اللامعون أمثال سينجور والزوجين سيزير (إيمي وسوزان) ضمن المجموعة التي ابتكرت تيار الزنوجة، كحركةٍ أدبيةٍ تميزت بمواقفَ سياسيةٍ وفلسفيةٍ يساريةٍ وغالبًا ما مزجت بين أيديولوجيا الوحدة الأفريقية والشعرية السوريالية[11]. فانون (أحد تلامذة إيمي سيزير) وصل عام 1946 من مستعمرةٍ فرنسيةٍ أخرى، المارتينيك، لدراسة علم النفس في ليون، في معهدٍ حيث كان ميرلو بونتي -صاحب التأثير الرئيسي على فانون- يدرِّس الفلسفة. وصل أمين إلى فرنسا بعدها بعامٍ، في 1947، وأسس أليون ديوب المجلة الأسطورية*Présence Africaine* (***حضور أفريقي***) في العام ذاته، ليعمل بعدها على تأسيس دار النشر الأسطورية بالمثل *Présence Africaine Editions* (***إصدارات الحضور الأفريقي***)، بعدها بعامين في 1949. في 1956، قبل عامٍ من إكمال أمين لأطروحته للدكتوراة، نظَّمت دار النشر -التي باتت أهمَّ ناشرٍ في العالم للكتَّاب من أصولٍ أفريقية (أو كما يمكننا القول الآن، الكتاب من أصولٍ أطلسيةٍ سوداء)- المؤتمر الأول للأدباء والفنانين السود (الذي صمم بيكاسو منشوره الدعائي). شهدت فترة السنوات العشر نشر أربعة أعمالٍ كلاسيكيةٍ من الأدب المناهض للاستعمار التي ركزت بشكلٍ كبيرٍ للغاية على التجربة الأفريقية الأوسع: كتابيّ

10- ***من الوجود والعدم*** إلى ***نقد العقل الجدلي***، إذا جاز التعبير.

11- على الجانب العربي من علاقات اللاجئين تلك في باريس، كان المَسلَك الانشقاقي للشهير مصالي الحاج، فالتبدُّلات العديدة في قناعاته، من الماركسية إلى الإسلاموية-العربية، والمنظمات المختلفة التي وُلِدت على يديه، توضِّح جيدًا الروابط المعقَّدة بين العمَّال المهاجِرين والتيارات السياسية في بلدانهم الأم.

فانون: "***جلد أسود، أقنعة بيضاء***" (1952) و"***معذبو الأرض***" (1961)؛ كتاب إيمي سيزير "***خطاب عن الاستعمار***" (1961) وكتاب ألبير ميمي "***المستعمِر والمستعمَر***" (1957)[12]. هذه ليست كتبًا في الاقتصاد السياسي لكن ما يجمعها بأطروحة أمين التي قدمها وسطَ هذا الفوَران الثقافي المناهض للاستعمار هو القناعة المشتركة، المعروضة والموثَّقة باستفاضةٍ، بأن الاستعمار أنتج عالمًا ثنائيًا *عالمًا* بالمعنى الحرفي- يستحيل تقويمه بواسطة أي نوعٍ من الإصلاح أو التسوية بل ينبغي *تدميره* وإعادة بنائه على أسسٍ ثوريةٍ مغايرةٍ بالكُليَّة.أمين وسيزير كانا شيوعيين بالطبع عند هذه النقطة من حياتهما. تنقّل فانون بين الحلقات الشيوعية في سنين دراسته، فدرس الماركسية بدَأبٍ مثلما قرأ الوجودية ونيتشه، وتم ضمُّه إلى حركة التحرر الجزائرية من قِبَل قائد جناحها اليساري عبان رمضان، وقرب نهاية حياته سيحاضر مجموعاتٍ منتقاةٍ من تلك الحركة عن كتاب سارتر ***نقد العقل الجدلي***، كونَهُ فعليًا آخر الأعمال الفلسفية العظيمة (وغير المنتهية) في الماركسية الغربية. كان سمير أمين بدرجةٍ كبيرةٍ ابن هذا الفوَران وجزءًا منه. مع ذلك، تجلَّى اختلافه ومُنجَزه المائز، بأنه على خلاف آخرينَ قدموا أعمالًا بارزةً في الأدب والجماليات (الاستاطيقا)، النظرية السياسية، الأنثربولوجيا النفس-جنسية أو الديالكتيك الفلسفي المادي؛ كان يصبو إلى نظريةٍ ماركسيةٍ صارمةٍ في الاقتصاد السياسي لهذا الانقسام الجِذري بين المستعمِر والمستعمَر، مُعبِّرًا عنه في بنيةٍ للرأسمالية العالمية قائمةٍ على علاقة المركز-الأطراف التي يستحيل تقويمها سوى بالانقلاب التام على الرأسمالية ذاتها.

قمنا باستعراض هذه التفاصيل المعدودة، للإشارة إلى تركيبة واتجاهات العالم الاجتماعي الذي تأسس عليه بِنيان أمين الثقافي والسياسي. في حياته الشخصية، ربما كان أكثر انجذابًا إلى عائلة أمه دون عائلة أبيه، كما نظر إلى الثورة الفرنسية باعتبارها الحدث الأوحدَ الأكثرَ إبداعًا في التاريخ الحديث. مع هذا، كان تجانسُه قويًّا بالهوية المصرية والإفريقية عمومًا. بعدما قدَّم أطروحته، رحل إلى مصر وقتما كان ناصر في ذروة شعبيته عقب تأميم قناة السويس في يوليو 1956 وقيادة مصر إلى بر الأمان خلال العدوان الثلاثي لاحقًا في ذات السنة (شنَّته المملكة المتحدة، إسرائيل وفرنسا سويًّا)[13]. تولى أمين

12- كتب سارتر مقدمة اثنين من هذه الكتب: كتاب ميمي، وكتاب فانون الآخر (والأخير). بين المؤلفين الثلاثة، كان ميمي مختلِفًا من حيث الأصل والتوجُّه فيما بعد. كان ابنًا لاثنين من اليهود التونسيين، يجيد التحدُّث بنسخةٍ من عربية السفارديم والفرنسية، أضحى أديبًا مشهورًا في فرنسا ليرحل بعدها عن تونس عقِبَ الاستقلال ويستقر في فرنسا، في النهايةِ انحرف نحو الصهيونية. في الكتاب، رغمَ ذلك، كانت مواقف ميمي أقرَب للإثنين الآخرين، خاصةً لمواقف فانون، لكنه تأمَّل أيضًا في وضعِه المتناقض كيهوديّ من أصولٍ شمال أفريقية كانت بيئته الثقافية والاقتصادية أقرَب لمسلمي شمال أفريقيا لكن تم تلقينه من قِبل المستعمِر أن يتماهى مع الفرنسيين وتم منحه بعض الامتيازات التي حُرِمَ منها المسلمون. "كنت ابنًا هجينًا للاستعمار" كما يستهلُّ ميمي كتابَه، حيث تحدَّدت أجزاءٌ مختلفةٌ من وعيِّه بالعلاقة مع جانبيّ هذا الانقسام غير القابل للالتئام بين المستعمِر والمستعمَر؛ "الوعي المزدوَج" الذي تحدث عنه دو بويز في كتابه *The Souls of Black Folks*.

13- بدأ الغزو في نهاية أكتوبر. أُوقِفت الحرب إثرَ قرارٍ سوفْيتيّ-أمريكيّ مشترَكٍ نادرٍ في مجلس الأمن، بتهديد الاتحاد السوفيتي باستعمال الأسلحة النووية دفاعًا عن مصر وتهديد الرئيس الأمريكي بتوقيع عقوباتٍ اقتصاديةٍ على حلفائه إن لم يُنهوا الغزو وينسحبوا من مصر. امتثلت المملكة المتحدة وفرنسا سريعًا، منسحِبين في ديسمبر، بينما واصَلَت إسرائيل حتى مارس 1957. وصل أمين إلى القاهرة لاحقًا في تلك السنة.

منصبًا في إدارة التنمية الاقتصادية الناصرية، التي استقال منها عقب ثلاث سنواتٍ في 1960، نظرًا للمعوّقات التي واجهها في عمله وقمع ناصر المتزايد للشيوعيين. انتقل بعدها إلى مالي المستقِلة حديثًا حيث عمل في وزارة التخطيط للسنوات الثلاث التالية. عقب تعيينه أستاذًا للاقتصاد في فرنسا اختار التدريس في جامعات بواتييه، ڤانسِن وداكار. منذ 1970 فصاعدًا عمل كمديرٍ للمعهد الأفريقي للتخطيط الاقتصادي التابع للأمم المتحدة بالسنغال. لاحقًا، تولّى عددًا من المناصب الأخرى التي تضمَّنت: مدير المكتب الأفريقي لمنتدى العالم الثالث ورئيس المنتدى العالمي للبدائل، بينما ظلَّت داكار قاعدةً رئيسيةً لعمله رغم ارتحاله حول العالم وبقاءه مقيمًا في باريس. بين تقدُّمِه بأطروحة الدكتوراة عام 1957 وإعادة كتابتها للنشر في كتابٍ من جزئين: ***التراكم على الصعيد العالمي*** عام 1970، قام بنشر سبعة كتبٍ -جميعُها، بشكلٍ ملحوظٍ- عن دولٍ ومناطقَ مختلفةٍ في أفريقيا: مالي، غينيا، غانا، ساحل العاج، والسنغال؛ كتابين عن المغرب؛ وكتاب ***الصراع الطبقي في أفريقيا*** (1969) الغني بالإحالات عبر القارة الأفريقية[14]. هذا كله بالإضافة إلى مشاركته العملية في عددٍ من الحركات السياسية في عدة دولٍ أفريقية. لا عجب أنه في أفريقيا كان يُنظَر إلى أمين كمفكّرٍ أفريقيّ أكثر مما هو عربيٌّ.

2

تفككت الإمبراطوريات الاستعمارية العظمى السابقة خلال الثلاثين عامًا التي تلت الحرب العالمية الثانية. مع بلوغ هذه العملية خاتمتَها الكبرى بتحرير ڤييتنام في 1975 وانتهاء السيادة البرتغالية التي دامت 470 عامًا على المستعمرات الأفريقية في العام ذاته. كان ذلك، للأسف، جانبًا واحدًا فقط للتركيب التاريخي لتلك الحِقبة. لأن هذه السنوات ذاتها قد شهدت ولادة إمبراطوريةٍ أشدّ بأسًا غيرَ مسبوقةٍ تاريخيًا على المقياس العالمي، لقد كتبت في موضعٍ آخر أن حربين عالميتين قد خيضتا لتحديد ما إذا كانت ألمانيا أم الولايات المتحدة من سيرث الأرض عندما تذوي الإمبراطوريات الاستعمارية الأقدم. في الواقع، حققت الولايات المتحدة ما لم يتعدّى مخيّلة النازيين: الهيمنة العالمية، اقتصاديًا، عسكريًا، سياسيًا؛ وحتى ثقافيًا. وحدها الدول الاشتراكية ظلت بمنأىً عن تلك السطوة لبعض الوقت لكن تحت حالةٍ من الحصار الدائم، حتى تفسّخت بدورها أنظمة تلك الدول مع نهاية ما أسماه إريك هوبزباوم القرن العشرين الوجيز (1914-1991). نجحت الليبرالية بذا فيما فشلت فيه الفاشية؛ في الثمانينيات، حينما كان مصطلح "نيوليبرالية" غير شائعٍ

14- قائمة الكتب السبعة خلال تلك الفترة القصيرة تضم: ***مصر الناصرية*** (1964) الذي كتبه أمين بالاسم المستعار حسن رياض. لسببٍ غير مفهومٍ، لم يُنقَل هذا الكتاب إلى الإنجليزية أبدًا -على حدِّ علمي- برغم إشارة أمين الدائمة إليه في كتاباته الأخيرة. بالنسبة إلى جيلنا من اليسار خارج العالم العربي كان هذا الكتاب، بجانب كتاب أنور عبد الملك ***المجتمع المصري والجيش*** و(بدرجةٍ أقلَّ) كتاب محمود حسين المُترجَم والمُحرَّر برداءةٍ ***الصراع الطبقي في مصر، 1945-1970***، يشكِّلون أهمَّ التحليلات المطوَّلَة للناصرية. لافتٌ للانتباه أن "محمود حسين" كان أيضًا اسمًا مستعارًا للكاتبين المصريين بهجت النادي وعادل رفعت.

بعد، كان بعض الدراسين يصفون طراز الولايات المتحدة من الليبرالية بـ "الفاشية الصديقة"[15].

امتلك المشروع الأمريكي لإقامة إمبراطوريةٍ عالميةٍ الذي انطلق مباشرةً عقب الحرب العالمية الثانية أربعةَ عناصرٍ رئيسيةٍ. أولًا، تقدير الأهمية الفائقة لأخذ الولايات المتحدة بزمام القيادة الاقتصادية والعسكرية من المراكز السابقة للرأسمال العالمي في أوروبا الغربية واليابان: خطة مارشال (1947)، حلف الناتو (1949)، معاهدة سان فرانسيسكو (1951). هذا يعني أيضًا، بشكلٍ جوهريّ، أن كافة القوى السياسية المهيمِنة في أوروبا واليابان -من الاشتراكيين الديمقراطيين إلى الفاشيين- أضحوا جزءًا من حملةٍ عالميةٍ معاديةٍ للشيوعية بقيادة الولايات المتحدة[16]. ثانيًا، كان هناك جهدٌ جماعيٌّ لتأسيس منظومةٍ متقَنةٍ لما يمكن تسميته بتعبيرٍ حديثٍ "الحوكمة العالمية"، في قلبها مؤسساتٍ كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للإدارة الاقتصادية والمالية والأمم المتحدة للإدارة السياسية. الأدبيات عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلخ؛ وعن سُلطة الولايات المتحدة للتحكم في هذه المؤسسات تملأ مجلداتٍ[17].

البِنية المؤسساتية ثنائية التمثيل للأمم المتحدة لعبت دورًا هامًا. جميع الدول-الأمم، كبيرها وصغيرها، والتي كانت تعتبر ذات سيادةٍ على أقاليمها مُنِحَت عضوية الجمعية العامة التي امتلكت بالأحرى قدراتٍ محدودةً على صناعة القرار. قدرات صناعة القرار الحقيقية كانت مُستبقاةً بشكلٍ رئيسيّ لمجلس الأمن الذي تمتلك الولايات المتحدة وحلفائها فقط عضويته الدائمة، بالإضافة للاتحاد السوفييتي منفردًا؛ واحتفظت تايوان بالمقعد الصيني حتى 1971. ثالثًا، القارات الثلاث بأكملها كان من المقرَرِ احتجازها ضمن منظومةٍ من التحالفات المتشابكة التي تقودها الولايات المتحدة، ممثلةً بتأسيس منظمة الدول الأمريكية (OAS) في أبريل 1948، حلف جنوب وشرق آسيا (SEATO) في سبتمبر 1954، ومنظمة حلف الشرق الأوسط (سُمِّيَ فيما بعد منظمة الحلف المركزي-CENTO) في 1955. عندما رفض عددٌ كبيرٌ من البلدان الانضمام إلى تلك المنظمات تم إعلانها "لا أخلاقية"[18]. أخيرًا، حربٌ عالميةٌ دائمةٌ (ساخنةٌ كانت أم باردةً) كانت تُشنُّ ضد الشيوعية إضافةً إلى قومية العالم الثالث الاقتصادية. أيّة حكومةٍ في أيّة بقعةٍ من القارات الثلاث حاولت السعي إلى ما أسماه أمين لاحقًا "المشروع السِيادي" كان يتم التخلص منها

15- Bertram Gross, Friendly Fascism: The New Face of Power in America, Boston:South Pnd Press, 1980.

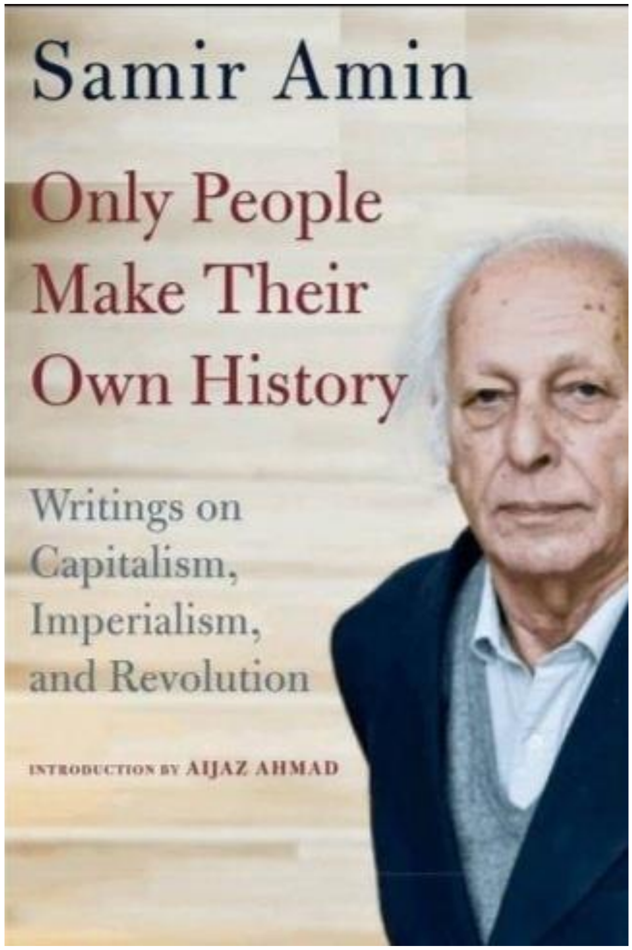
16- من بين الأعضاء المؤسِّسين للناتو كانت أنظمة النرويج والدنمارك الديمقراطية الاجتماعية الشهيرة بجانب نظام سالازار الفاشي في البرتغال. ظلَّت هذه الأنظمة خاملةً تقريبًا لمدة عامين، ثم برزت في 1951 لشنِّ حربٍ، لا في شمال الأطلسي، مجالها الأمن ومنطقة عملياتها المُفترَضة، بل في كوريا.

17- بدأ أمين تحليله المنهجي للإمبريالية الأمريكية مباشرةً بعد أن انتهى من تصميم نظريته العامة عن التراكم على الصعيد العالمي التي نشرها في 1970. واحدٌ من أفضل الكتب التي ظهرت في هذه الفترة، برغم تجاهله وقتَها، كان كتاب مايكل هادسون *Super Imperialism: The Economic Strategy of American Empire* (New York, 1972) الذي قدَّم تحليلًا مفصَّلًا للبنية المؤسسية التي أُنشِأت لتنفيذ تلك الاستراتيجية.

18- عُقد مؤتمر باندونج التاريخي في أبريل 1955 ليصبح لحظةً تأسيسيةً لظهور حركة عدم الانحياز. بعد عامين، في يونيو، أعلن جون فوستر دالاس، وزير خارجية أيزنهاور، أن "الحياد قد عفى عليه الزمن، وما عدا في ظروفٍ خاصةٍ للغاية، فإنه مفهومٌ لا أخلاقيٌّ ويتسم بقصر النظر".

بأي وسيلةٍ يقتضيها الأمر، من لومومبا ونكروما في أفريقيا إلى جولارت وأييندي في أمريكا اللاتينية.

عمَل سمير أمين عن الإمبريالية يمكن تقسيمه بصورةٍ تقريبيةٍ إلى مرحلتين. هنالك المرحلة المبكرة القصيرة، 1957-1970، حينما كان مشغولًا بالنظرية العامة للتراكم الرأسمالي عبر الحقبة الكولونيالية الطويلة والحقبة النيوكولونيالية المنبثِقة، وبتأثير هاتين العمليتين على البلدان الأفريقية. هذا النوع من العمل النظري استمر في السنوات التالية أيضًا، ليبلغ أوجَه عام 2010 في كتابه الصغير عن قانون القيمة المُعولَمة، المُشار إليه آنفًا[19]. مع هذا، وعقب بداية السبعينيات، بدأ في الكتابة بصورةٍ مفصّلَةٍ عن التاريخ السياسي للإمبريالية، الشيوعية وحركات التحرر الوطني في زمنه، وعن التغيّرات البنيوية التي مرّ بها النظام الرأسمالي المعاصر



على عدة مستوياتٍ مع بداية ما صوّره مفاهيميًا بأنه الأزمة الطويلة اللامنتهية للرأسمالية التي بدأت في حوالي 1971 وباتت منذ وقتها تقود النظام في السنوات الراهنة إلى حافة "الانهيار الداخلي". تلا هذا تيارٌ دفّاقٌ من الكتب والمقالات، بعضها يغطي تقريبًا ذات المواضيع مع الفارق أن الكتابات المتأخرة ستتخلى دائمًا عن بعضٍ من الجهاز المفاهيمي والمواقف التحليلية السابقة ليتم استبدالها بمفاهيمَ ورؤىً أخرى تم إعادة التفكير فيها، صقلِها، أو تجديدِها؛ إما لأنه قد غيّر رأيه، أو -في أغلب الأحيان- لأن موضوع الفكر اعتراه التحوّل بصورةٍ جوهريةٍ ما. لقد سعى أيضًا نحو مساراتٍ -متصلةً رغم تباينِها النسبي- للبحث ووضْع التصورات المفاهيمية، واثنين من كُتبِه يمكن الإشارة لهما هنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

في ***الطبقة والأمة***[20]، قدّم أمين ضمن المنهجية الماركسية الأشمل مقترحاتٍ تخصّ مسألتيّ الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية وتَشكُّل الأمم. على عكس الأجماع

19- يمكننا الإشارة هنا إلى كتابين من فترة السبعينيات توسّعا في عرض المحاججة التي قُدِّمت بدايةً في أطروحته للدكتوراه. كتابه ***التطور اللامتكافىء*** (ترجمة برهان غليون، دار الطليعة - بيروت، 1974) [المترجم] انتقل بالتحليل من كيفية إنتاج القيمة حول العالم واستخدامها لتحقيق التراكم في المراكز الإمبريالية إلى تبِعات هذه العمليات على التشكيلات الاجتماعية في القارات الثلاث المُهمَّشة. أعقبه كتاب ***التطور اللامتكافئ والإمبريالية*** (منشورات منتصف الليل، باريس، 1976) [المترجم]، المكوَّن من دراساتٍ بشأن المواضيع ذات الصلة والذي يعرض السجالات التي دارت حول *التطور اللامتكافئ*.

20- سمير أمين، ***الطبقة والأمة: في التاريخ وفي المرحلة الإمبريالية***، ترجمة: هنرييت عبود، دار الطليعة - بيروت، 1980. [المترجم]

العام ، اقترح أمين أن العالم ما قبل الرأسمالي في أراضي أوراسيا كان يشتمل على مجموعةٍ من أنماط الإنتاج الخراجي والذي يعَدُّ الإقطاع بسُلطته السيادية المفتَّتة واحدًا من أشكاله ، تواجدَ في المقام الأول على تخوم النظام ، في أطرافه الأوروبية الغربية واليابانية ، بينما كانت التشكيلات المركزية كالصين والهند على درجةٍ أكبر من الازدهار وأكثر تقدمًا بالمقارنة في عدة جوانب تقنيةٍ ، مع وجود أنظمةٍ معقدةٍ للتتجير ومَركَزة الفائض وثبات السلطة السيادية. لقد رفض المفهوم الشائع بين الماركسيين بأن الأمة لا تنهض سوى في أعقاب صعود وإرساء الرأسمالية. ورفض بصرامةٍ أكبر المفهوم الميتافيزيقي ، الذي نال رواجًا واسعًا بواسطة الأوروبيين المعادين للتنوير والثورة الفرنسية ، بأن كل أمةٍ هي جماعةٌ أزليةٌ تجد جذورها في التاريخ المتفرِّد للأصل العِرقي والتكوين اللغوي والمِزاج الديني-الثقافي[21]. بالنسبة لأمين ، فإن مركزة الفائض وثبات السُلطة السيادية على أقاليم ممتدةٍ ، والتي تؤدي بالضرورة إلى اتحادٍ لغويّ وثقافيّ ، هي الشروط اللازمة لبزوغ الكيانات القومية ، التي جادل بأنها تنهض ضمن نُظمٍ خراجيةٍ ماقبل حديثةٍ متنوعةٍ — كالصين ، الهند ، بلاد فارس والعالم العربي- تسبق التأسيس القومي للعهد الرأسمالي[22].

بعد عِقدٍ تقريبًا من نشر ***الطبقة والأمة*** ، عاد أمين إلى ***التمركز الأوروبي***[23] ، إلى هذا المفهوم الخاص بتعدد أنماط الإنتاج الخراجي في العالم ما قبل الرأسمالي ، الذي كانت المواقع المركزية والمتقدِمة فيه محكومةً بتشكيلاتٍ خارج نطاق أوروبا ، ليَطرح سؤالًا من نوعٍ مختلفٍ تمامًا: ما الذي يفسر النشأة والانتشار العالمي بالغ الأثر لفكرة التفوق الأوروبي الجوهراني ، التي كان يُزعَم وجود أساسين مزدوَجين لها: ظهور المنطق في الثقافات الكلاسيكية الهيلينية والرومانية ، وصعود روما كمنبعٍ لحضارةٍ مسيحيةٍ أوروبيةٍ مترامية الأطراف ؟

في محاججةٍ تتلاقى مع ما طرحه مارتِن بيرنال ، طرحَ أمين أنه عبر تاريخ الحضارات ما قبل الرأسمالية كانت أوروبا وآسيا منقسمتين ومرتبطتين من خلال وحدةٍ ثقافيةٍ بارزةٍ تطوّق المناطق المُطِلَّة على البحر الأبيض المتوسط من كافة الجهات ، والتي تتضمن الكلاسيكية الهيلينية والمصرية بالإضافة إلى مِهاد الديانات الإبراهيمية (حتى الإسلام الذي وُلِد في الجزيرة العربية ، لم يبلغ أشُدَّه إلا بوصوله إلى مصر ، بلاد الشام وتركيا من جهةٍ ؛ وبلاد فارس من جهةٍ أخرى)[24]. في ذاك العالم ، لم يكن ممكنًا وجود أيديولوجيا للتفوق الأوروبي الجوهراني أو فكرة اعتبار العالم الهيليني جزءًا من أوروبا التي كانت

-21 كان فيخته بالتأكيد رومانسيًّا يمينيًا من هذ النوع. حتى أنّ مخطوطَه ***خطابات إلى الأمة الألمانية*** (1808) يمثِّل التعبير الكلاسيكي عن هذا الموقف من فكرة الأمة. لا عجب، أنه غالبًا ما يتم استدعاء فيخته في المواقع الإلكترونية المؤدلَجة لليمين الأمريكي المتطرّف اليوم.

-22 فيما يخص العالم العربي، عمل أمين على تحليل الانتقال من من النمط الخراجي ما قبل الرأسمالي إلى الأمة البرجوازية الحديثة (بكافة إخفاقاتها) التي صعدت خلال القرن العشرين في كتابه الأمة العربية "القومية وصراع الطبقات" (ترجمة كميل قيصر داغر، دار ابن رشد – بيروت 1978، مدبولي 1988). هنا، كما في العديد من كتاباته، يستعرض أمين العلاقة، وربما التداخل، بين الثورة الوطنية (المعادية للإمبريالية) والنضال من أجل الاشتراكية.

-23 سمير أمين، ***نحو نظرية للثقافة: التمركز الأوروبي والتمركز الأوروبي المعكوس***، معهد الإنماء العربي- بيروت، 1989.

24- Martin Bernal, *Black Athena: The Afroasiatic Roots of Classical Civilizations* (three volumes: 1987, 1991, 2006), New Jersey: Rutgers Uneversity Press.

وحدتُها وهويتُها المتميّزة، مع ضمّ اليونان وروما لها، مما تم اختلاقه إلى حدٍّ كبيرٍ أثناء عصر النهضة. هذه الأيديولوجيا لتفوقٍ أوروبيّ جوهرانيّ -فكريّ، دينيّ، ثقافيّ، تقنيّ، بل وتفوقٍ عِرقيّ- ظهرت أولًا وحسب عندما امتلك النظام الرأسمالي الناشئ في الأطراف الغربية البعيدة للنظام العالمي حينها، تقنيةً مكّنته من تجاوز المناطق المركزية في حوض البحرالأبيض المتوسط ليشرع في مشروعٍ لغزو العالم عبر المحيطات والقارات. باختصارٍ، كما بينَّ أمين في مقدمة كتابه، فالتمركز الأوروبي «يشكِّل جانبًا من ثقافة وأيديولوجيا نمط الإنتاج الرأسمالي.». بتأكيده لتوافقٍ بين الأيديولوجي والمادي، يحدد هذا النص الموجَز والمركّز بدقّةٍ ما يدعوه أمين "تأسيس ثقافةٍ متمَركِزةٍ أوروبيًّا" في تاريخ الاقتصاد، الاستعمار، ورأس المال؛ بتناقضٍ حادٍّ، على سبيل المثال، مع ***استشراق*** إدوارد سعيد الأرحب والأكثر أناقةً في تأليفه، كبناءٍ أدبيّ-نقدي وثقافيّ عمومًا لتاريخٍ يظهر فيه ما وصفه بـ "احتقار" الشرق كشيءٍ تأسيسيّ ومستَبطَنٍ في تكوين وعيّ أوروبيّ، متواجدٍ مسبَقًا بالفعل في دراما الإغريق التراجيدية.

3

عمِل أمين عبر كثيرٍ من الحقول الاستقصائية؛ إن أعماله الكاملة جليلةٌ بأيّة حالٍ، رغم كونها حافلةٌ بالتكرار خاصةً في سنواته الأخيرة. قد رسمنا مخطَّطًا بسيطًا لهذا المُنجَز، رغم أننا لم نتوقف عند بعضٍ من أكثر أعماله أهميةً، كالكتاب المُتمَعِّن والتحريضي عن روسيا، بتصوراته الأصيلة، الذي قام بنشره قرب نهاية حياته[25]. ما يتبقى لنا الآن هو التركيز على بعضٍ من المواضيع التي تمثِّل المفاهيم التأسيسية اللازمةَ للتحليلات المُجمَّعة في هذا الكتاب.

بالنسبة لأمين، كانت اللحظة التأسيسية للنظام العالمي بعد الحرب هي تشكيل ما أسماه "إمبريالية الثالوث" (الولايات المتحدة، أوروبا الغربية واليابان). بمواظبته على الكتابة عن هيمنة الولايات المتحدة وأوروبا (المُحرَّضة غالبًا) لإظهار حدود "المشروع السيادي لذاته"، فقد أوضح أن العلاقات بين المكوِّنات الثلاثة لهذا الثالوث غير متكافئةٍ. في العلاقة مع بقية العالم، فما يهم مع ذلك، ليس التفاوت المشترَك بين الحلفاء بل وحدتهم. حتى في العلاقات المشترَكة، على أية حالٍ، لم يكن واضحًا دومًا من صياغات أمين المدى المنظور أو العواقب المُمكنة مستقبلًا لهذا التفاوت. هل هذه العلاقات غير متكافئةٍ بالدرجة الكافية لتصبح عدائيةً في المستقبل، فتؤدي إلى "خصومةٍ بين الإمبرياليين" بالكيفية التي صاغها لينين عشيَّة الحرب العالمية الأولى، لتتسبب لا بالضرورة في احتدامٍ عسكريّ بل في حربٍ اقتصاديةٍ جامحةٍ بشدةٍ تطرح معها إمكانية تصدُّع النظام العالمي؟ تكتسب تلك المسألةً أهميةً على ضوء حقيقة أنه رفض الفكرة الشائعة عن طبقةٍ رأسماليةٍ عالميةٍ مندمِجةٍ تألف الطبقة الحاكمة للنظام الرأسمالي العالمي كوحدةٍ واحدة[26]. جادل أيضًا بأن الشركات

25- Samir Amin, *Russia and the Long Transition from Capitalism to Socialism,* Monthly Review Press, 2016.

26- كتب أمين مراجعةً نقديةً مشوبةً بالحماس لكتاب ويليام ك. كارول

العابرة للقارات المستقلة قد تتحصَّل على رأسمالها من أي عددٍ من البلدان لكنَّ كلًّ منها يتأصَّل في دولةٍ بعينها ؛ بمعنى أنّ ، هنالك شركاتٌ عابرةٌ للقارات هي في التحليل الأخير أمريكيةٌ ، ألمانيةٌ ، يابانيةٌ ، إلخ. إن كان الوضع هكذا ، أفلا يمكن لهذا أن يُرجِّح فرضية الاحتراب عندما تظهر الشروخ العميقة والميول التنافسية في بِنيان إمبريالية الثالوث الجماعية ؟ لا يبدو تحليل أمين واضحًا تمامًا بشأن هذه النقطة. إننا نعيش لحظةً تاريخيةً حيث يسعى الصينيون ، على السبيل المثال ، إلى تشييد بِنيةٍ ماليةٍ مستقِلةٍ عن هيمنة الدولار الأمريكي ، بينما لا يقوم الألمانيون كما يبدو بشيءٍ عمليّ في هذا الصدد بل بدأوا الآن في الحديث عن حاجتهم إلى هذا الشكل بالضبط من البِنى المؤسسية المالية المستقِلة في الاتحاد الأوروبي ؛ بلدانٌ أخرى عدةٌ قد تتجاوب مع مشروعٍ كهذا. ألا يمكن لميولٍ كهذه أن تغدو أقوى ولا رجعةَ عنها في حالة انحدارٍ بعيد المدى للسلطة الأمريكية المهيمِنة عالميًّا ؟ يَكثُر الحديث عن "تعدد الأقطاب" باعتباره الهدف المنشود للنظام العالمي في العصر البازغ ، وأمين يتفق مع هذا بلا شكٍ. ألا يمكن لتعدد الأقطاب هذا أن يصبح بشيرًا لانحسار الطبيعة "الجماعية" للإمبريالية المعاصرة ، و بالمقابل ، لظهور نوعٍ مختلفٍ من الخصومة بين الإمبرياليين ؟

The Making of a Transnational Capitalist Class: Corporate Power in the 21st Century, London and New York, Zed Books, 2010.

انظر مقاله (23 مايو 2011):

“Transnational Capitalism or Collective Imperialism”, Pampazuka News.

نظرًا لافتقارنا إلى المساحة الكافية للإسهاب ، سندع جانبًا تحليل أمين لأنظمة الدول الشيوعية في القرن العشرين. بالتأكيد ، فقد كتب بكثافةٍ أكبر عن حركات التحرر الوطني ، كومبرادورية برجوازيات القارات الثلاث ، وعن الآفاق الممكنة واستراتيجيات النضال ضد الإمبريالية والانتقال في نهاية المطاف إلى الشيوعية. العديد من هذه الكتابات يفترض تناقضًا جوهريًا يكتنف النظام الإمبريالي: بينما نجحت الولايات المتحدة بشكلٍ استثنائيّ في فرض وحدةٍ بِنويةٍ بين دول وشعوب المركز الإمبريالي ، فلا وجود لنظامٍ مستقِرٍ مماثلٍ للحكم أو الإدماجٍ الاجتماعي يمكن ابتكاره لأجل القارات الثلاث. «حتى يومنا هذا» ، يكتب ، «لم تتوصل الإمبريالية قَطّ إلى بنودٍ للتسوية الاجتماعية والسياسية تُمَكِّن نظامًا حاكمًا من الاستقرار بما يخدم مصالحه في بلدان المحيط الرأسمالي. إنني أفسر هذا الفشل كدليلٍ... [على] ظرفٍ موضوعيّ في الأطراف ذا إمكانياتٍ ثوريةٍ ومُعرَّضٌ للانفجار وغير مستقِرٍ على الدوام.»[27]. مَن ، إذن ، سيصنع الثورة ؟ وماذا ستكون طبيعة تلك الثورة ؟[28]. للإجابة على هذه المعضلات ، قدّم أمين مِرارًا المكوِّنات لنظريةٍ لا تحدد مسارًا مباشرًا للسير عليه بأكثر مما كان عليه مَيل ماركس وإنجلس في أي وقتٍ مضى إلى وضع مخططٍ لتنفيذ ثورةٍ شيوعيةٍ. على المستوى الفكريِّ الأشمل ، قدم أمين مقترَحَيْن: أن الثورة ستكون وطنيةً واشتراكيةً ، أو أنها لن تكون ، فالبرجوازية قد أصبحت

27- ***مذكّراتي*** (الجزء الأول)، صـ 49.

28- The World We Wish to See: Revolutionary Objectives in the Twenty First Century (2008).

يعدّ مدخلًا جيدًا لمنظور أمين حول هذه المسائل. قراءتي الخاصة في الفقرات التالية منتقاةٌ، مع ذلك، من حيّزٍ أوسعَ لكتاباته.

كومبرادوريةً ورجعيةً؛ وأن بداية هذه العملية الثورية ستتطلب مرحلةً أوليّةً تسبق ما ميَّزَته الماركسية الكلاسيكية باعتباره المرحلة ما قبل الشيوعية من "الاشتراكية". هذه الفكرة عن مرحلةٍ ما قبل اشتراكيةٍ ضروريةٍ تبدو ذات مصادرَ ثلاثة. أولًا، تبدو الفكرة مستوحاةً من مفهوم ماو المُستحدَث عن الديمقراطية الجديدة التي كان من المتوقَّع إعلانُها بواسطة جبهةٍ عريضةٍ من الطبقات باستثناء القطاعات الكومبرادورية من البرجوازية. يمكن المجادلة بأن ماو تخلى عن هذا المفهوم وعجَّل بالانتقال إلى الاشتراكية نتيجةً للدروس التي تعلمها من تجربة الحرب الكورية التي عزمت فيها الإمبريالية الأمريكية بالتأكيد على تدمير الجمهورية الشعبية بحد ذاتها؛ الجنرال ماك آرثر، في مركز قيادة القوات الأمريكية في كوريا، اقترح استعمال القنبلة النووية لهزيمة الصين، على شاكلة الاستسلام الياباني. مع ذلك، لم يجازف ماو بتحطيم تحالف العمال والفلاحين مثلما تمّ تحطيمه عمليًا خلال موجة التجميع في الاتحاد السوفييتي. لكن، ما يطرح إشكاليةً أكبر، بشأن التماس أمين لهذا النموذج، أن ماو دائمًا ما نظر إلى الكومبرادور كفصيلٍ يمكن عزله بينما سيغدو إجمالي الطبقة، البرجوازية *الوطنية*، جزءًا من تحالفٍ متعدد الطبقات[29].

ترتكز فكرة المرحلة ما قبل الاشتراكية، إضافةً، على إدراك أن قوى الإنتاج في الأطراف كانت أكثر تخلفًا مما يتيح تنظيمها اشتراكيًا بشكلٍ مثمرٍ كتوطئةٍ لبناء المجتمع الشيوعي المتقدم. كان تخلف قوى الإنتاج المتوافرة عنصرًا هامًا رغم كل شيءٍ في التشوُّه الذي أصاب كافة التجارب الاشتراكية في مسار القرن العشرين. ثالثًا، مع ذلك، يبدو أن ما دفع بهذه الفكرة عن المرحلة الانتقالية ما قبل الاشتراكية إلى ذخيرة أمين المفاهيمية كان العملية الجارية في الصين ذاتها. من وجهة نظره، كانت الصين هي البلد الوحيد في القارات الثلاث -وحتمًا في العالم- الذي وضع لنفسه مشروعًا سياديًا ضد هيمنة الولايات المتحدة والذي سعت إليه بصيغةٍ تاريخيةٍ مبتكَرةٍ كليَّةً. كما ارتأى أيضًا أنه لا يمكن النظر إلى الصين كبلدٍ استعادت فيه الرأسمالية سيطرتها كاملةً، طالما أنه لم تجري خصخصة الأرض قانونيًا. بالتزامها التام بالمشروع السيادي المضاد للهيمنة الأمريكية، وترددها بين الرأسمالية والاشتراكية كنمطٍ لإنتاجها، وتقدمها السريع في تطويرها لقوى الإنتاج، لا تزال الصين، كما تصوَّر، تمتلك الفرصة للتراجع عن المنحدر واعتماد اتجاهٍ اشتراكيّ متجدِّدٍ. بذا يمكنها أن تمثِّل نموذجًا لبلدانٍ أخرى في الأطراف. في أقصى درجات تفاؤله، رأى أمين إمكانياتٍ لمشاريع سياديةٍ شبيهةٍ تنشأ أيضًا في عددٍ آخر من الاقتصاديات الكبرى في الأطراف كروسيا، البرازيل، و-للمفاجأة- الهند. مفاهيميًا، تبدو هذه الإمكانية راسخةً في عملية تطور قوى الإنتاج ذاتها؛ كلما نمى اقتصادٌ طرفيٌّ بدرجةٍ أقوى كلما تاق إلى التحرر من الهيمنة المفروضة عليه من الخارج. هذا التفاؤل كانت تناقضه بالطبع قناعاتٌ أخرى تحتل موقعًا أكثر مركزيةً في تفكير أمين. كان مقتنعًا بأن برجوازيات الأطراف اكتسبت طابعًا كومبرادوريًا كليًّا لدرجةٍ تستبعد معها مشاركتهم في جبهة القوى المرشحة لمجابهة

29- مفهوم ماو حول الجبهة الثورية متعددة الطبقات لأجل الفترة الانتقالية، التي تتضمن البرجوازية الوطنية، أحيانًا ما تتوسّله السلطات الصينية هذه الأيام، ليس فقط دفاعًا عن الشكل الصيني الخاص من الاشتراكية بل ولتبرير ضمّ قطاعٍ كبيرٍ من الرأسماليين للحزب الشيوعي، ووصول بعضهم إلى الهيئات العليا للحزب

الإمبريالية. طالما أن الوضع كذلك، أفلا يستتبع هذا أنه بغضِّ النظر عن مدى القوة التي وصل إليها اقتصادٌ طرفيٌّ فإن ظهور مشروعٍ سياديّ سوف يتطلب انتقالًا مسبقًا لسلطة الدولة بعيدًا عن السيطرة الكومبرادورية-الإمبريالية؟ بدون هذا التغير الثوري، يبدو مستبعَدًا أن تتبع الهند، مثلًا، خُطى الصين لتسعى نحو مشروعٍ سياديّ مضادٍ للإمبريالية الأمريكية. لا يمكن للدول الأخرى أن تتبع حقًّا المثال الصيني تحديدًا لأن الدولة الصينية ليست دولةً برجوازيةً طبيعيةً بل أنها أُسِسَت جرّاء تسويةٍ تاريخيةٍ بين تشكيلتها الماوية الأصلية وبين التشكيلة الدينجية المفرِطة الحالية. أيًّا ما كانت إمكانيات "المشروع السيادي" الصيني، فإن نصيب موجة "المدّ الوردي" الراهنة في أمريكا اللاتينية ينبغي أن يذكِّرَنا بالمخاطر التي يمكن أن يواجهَها أي مشروعٍ ذو توجُّهٍ اشتراكيّ، إذا ما أبقى على البرجوازية الكومبرادورية، أحزابها السياسية وإمبراطورياتها الإعلامية سليمةً.

لكن حينها يبقى السؤال الأكثر تبرُّمًا وتطلُّبًا عن التمثيل الثوري: من سيقوم بالثورة في عصر "الاحتكارات الرأسمالية المعمَّمة" (بتعبير أمين)، بينما العشوائيات هي الشكل الأكثر انتشارًا وتوسُّعًا من المعيشة الحضَرية، وبينما حشدٌ من التقنيات كالأتمتة الحاسوبية تعمل، من الناحية الأخرى، على التخفيض من مجرد وجود أي عملٍ إنسانيّ مباشرٍ في الإنتاج الرأسمالي الكبير؟[30]. يواصل أمين تفكيره في هذه النقطة عبر خطَّين يميلان إلى الالتقاء في نقاط انعقادٍ محدَّدةٍ فحسب: من ناحيةٍ، هناك التزامٌ مستمرٌ بالتفكُّر في استراتيجياتٍ مبتكَّرةٍ تناسب زمننا والتي تلتزم في جوهرها درجةً من الإخلاص للمخطَّط اللينيني العام للحزب البروليتاري، منظمات جماهير الكادحين، تحالف العمال والفلاحين، والجبهة المتحِّدة العريضة للجماهير الشعبية. لذا، على سبيل المثال، بعكس هوبزباوم الذي قدَّر "نهاية طبقة الفلاحين" كأمرٍ واقعٍ[31]، أصرّ أمين على أن الفلاحين يشكِّلون تقريبًا نصف سكان العالم وأنهم سيكونون قاعدةً اجتماعيةً لا غنى عنها للثورة في عدَّة بلدانٍ في آسيا وأفريقيا، بل وفي جيوبٍ من أمريكا اللاتينية. التزامًا بهذ الخط الفكري، وجزئيًا كاستجابةٍ لانهيار مشاريع أخرى تحمّس لها كالمنتدى الاجتماعي العالمي، أصرّ في السنوات الأخيرة من عمره على إمكانية تحقيق تمثيلٍ ثوريٍّ في هيئة ما وصفهُ بالتحالف العالمي بين البروليتاريا وشعوب العالم تحت قيادة الأحزاب (الوطنية كما يُفترض) خاصتِها.

بجانب هذا المنطق كان هناك خطٌّ فكريٌّ آخرٌ أخذ يتبلوَر ضمن ما كتبه في دراسة "الحركات الاجتماعية في الأطراف: نهاية التحرر الوطني؟"، التي ساهم بها في كتابٍ تَشارك تأليفَه مع رفاقه في حقل نظريات التبعية

30- فوكسكون غير راضيةٍ عن توظيف العمال الصينيين قليلي الأجر، المستغَلِّين ببشاعةٍ. تريد استبدالهم بآلافٍ من الروبوتات.

31- «التحول الاجتماعي الأكثرُ دراميةً والأبعدُ تأثيرًا في النصف الثاني من القرن العشرين، والذي قطع يفصلنا عن الماضي نهائيًا، هو انتهاء طبقة الفلاحين»، كما يقول إريك هوبزباوم في كتابه ***عصر التطرفات: القرن العشرون الوجيز 1914-1991*** (ترجمة: فايز الصيّاغ، المنظمة العربية للترجمة، 2011). هذا زعمٌ مبالَغٌ فيه بصورةٍ غير مفهومةٍ. في حين أنه، لا تزال غيرَ واضحةٍ نسبة السكّان المزارعين التي لا يزال من الممكن عدُّها "فلاحين"، ولا يتبيَّن لنا نظرًا للمعدل المتسارع للهجرة الخارجية إلى العشوائيات الحضَرية حتّما سيظل الريف في مناطقَ آسيويةٍ مختلفةٍ مكتظًّا بالسكان لهذه الدرجة.

والنظام العالمي[32]. ظهرت الدراسة في 1990، بينما كان نظام الدولة الشيوعية يتحلل في الاتحاد السوڤييتي وجنوب شرق أوروبا؛ الوهم القائل بأن البرجوازيات الوطنية في بلدان آسيا وأفريقيا المستقلة حديثًا ستتحدى الإمبريالية قد سقط بالفعل، مع هذا ظل أمين متعلِّقًا ببديلٍ لمشروع باندونج. ربما تفسر هذه اللحظة المأزومة تبدُّلَ تركيز أمين على السياسة الطبقية إلى "شعوب الأطراف" كممثلٍ جماعيّ للثورة في عصرنا، وانبهاره وتقبُّلَه غير النقدي إلى حدٍّ ما لمصطلح "الحركة الاجتماعية". فأيديولوجيا "الحركة الاجتماعية" صعدت تحديدًا في مواجهة "الحزب السياسي"؛ التركيز على "الاجتماعي" كمهربٍ من "السياسي"؛ مع الافتراض المُصاحِب بأن حركات التغيير الاجتماعي والثقافي الجزيئية، المتعدِّدة، والمحلية غالبًا ("شبكةٌ من الشبكات"، في شكلها الأعقد تنظيميًا) ضروريةٌ لاستبدال السياسة، خاصةً السياسة الماركسية، التي حاربت من أجل سلطة الدولة لإلغاء الاقتصاد السياسي الرأسمالي في حد ذاته. قضى أمين عدّة سنواتٍ، مع آخرين كُثُر، سعيًا وراء بناء شبكاتٍ عالميةٍ لهكذا حركاتٍ، لكن نظرًا لنزوعه الماركسي والماوي الراسخ، جاهد أيضًا لجذب الحركات الاجتماعية عميقًا إلى فَلَك أشكالٍ أكثر أُلفةً من السياسات اليسارية. الكثير من أفكاره إضافةً إلى نشاطه العملي توجَّه في العقود الأخيرة من حياته إلى محاولة صياغة نموذجٍ مناسبٍ للتمفصل بين الطبقة والجماهير، بين الحركات الاجتماعية والسياسة الطبقية، بين المدى القومي والعابر للقارات الرئيسيين معًا للتعبئة السياسية. مع هذا، خلال كل تلكم التجارب الفكرية والعملية لم ينجرف بعيدًا عن جذوره الشيوعية. في حدَثٍ متأخِّرٍ كانتفاضة ميدان التحرير المصرية في 2011 تواجد مجددًا في صفوف تنظيمٍ شيوعيّ آخرٍ.

كتب أنطونيو جرامشي أنه بالرغم من أن العناصر الرئيسية لممارسةٍ اشتراكيةٍ ثوريةٍ قد تم اكتشافها في كوميونة باريس، إلا أنَّ فترةً خاويةً طويلةً بلغت نصف قرنٍ تقريبًا مرّت قبل بروز الصيغة الثورية المناسبة التي تجلَّت في كافة دقائق الممارسة البُلشفية بالغة الإتقان والتعقيد. لقد بدا لي لبضعة سنواتٍ الآن أننا أيضًا نمُرُّ في عصرنا بذات الفترة الخاوية والآثار، مُذْ أن بلغت الثورة الروسية والصينية أقصى حدودِهما وأضحيَتا غير قادرتين على التقدم لخطوةٍ أبعد. هنالك ميراثٌ غنيٌّ من الأفكار والممارسات الثورية للإفادة منه، لكننا لا نزال غير قادرين على تصوُّر صيَغٍ جديدةٍ من الممارسة الثورية تتلائم بالشكل الأنسب مع الظروف التاريخية الراهنة المتغيِّرة كليًّا للمُضِيِّ قُدُمًا بروح أكتوبر إلى طَوْرِها المنطقي التالي، مثلما كانت الثورة البلشفية بحدِّ ذاتها هي الشكل العينيَّ لتقدُّم وكذا تجاوُز المضامين المنطقية للثورة الفرنسية. كان سمير أمين مفكِّرًا رئيسيًّا لهذه الفترة الخاوية، عاملًا على حلِّ العديد من الألغاز، متأمِّلًا في اتجاهاتٍ شتّى، طارحًا الأسئلة الصحيحة والمعقَّدة حيث لم يملك جوابًا.

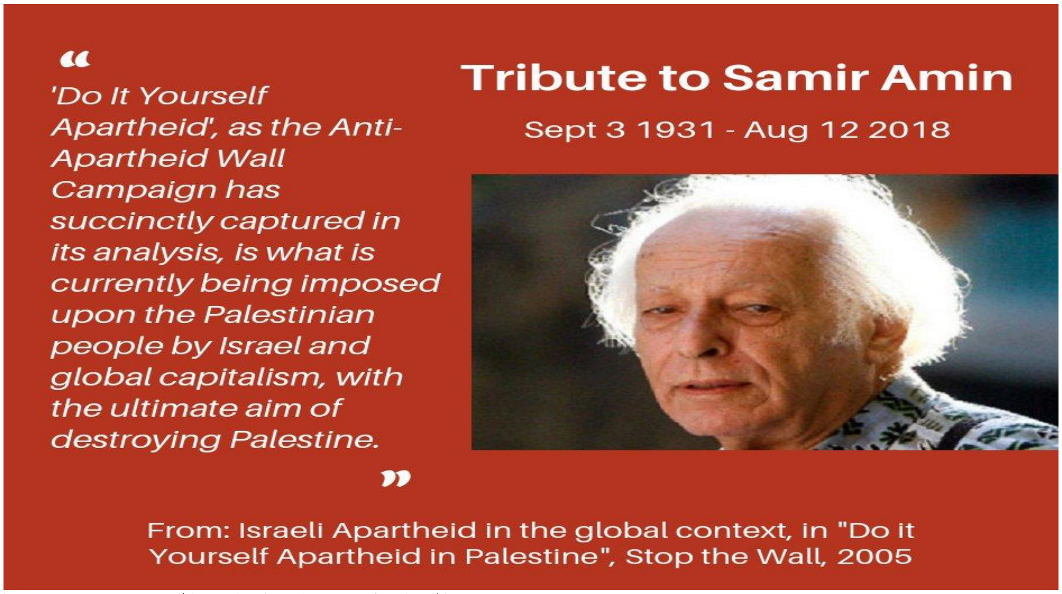
32- انظر Transforming the Revolution: Social Movements and the World-System, Monthly Review Press, 1990.

وهو كراسٌ يجمع تحليلاتٍ منفصلةٍ لسمير أمين، جيوڤاني أريجي، أندريه جوندر فرانك وإيمانويل والِرشتاين.

سمير أمين، بكلمةٍ، كان واحدًا من صُيَّاغِ الدُرِّ النادرين في هذا العصر.

4

قضاء الوقت بصحبة سمير أمين كان أشبه بتشارك بقعة ضوءٍ وسطَ الغموض والعتمة. كان بُنيانه الجسدي ضئيلًا وفي سنواته الأخيرة أخذ يشي بالوهن، مع ذلك بقيت حركاته رشيقةً، تنضح شغفًا، كأنما الجسد كان مشحونًا للأبد بمدَدٍ لا ينضب من الطاقة السياسية والفكرية. لقد كان حميميًّا على الدوام، دمِثًا، كيِّسًا، متفتِّحًا بصورةٍ استثنائيةٍ عند لقائه بالآخرين، بسلوكٍ مترعٍ بسحر العالم القديم بدى وكأنه ساترٌ للصلابة العنيدة لقناعاته. كانت السِمات المُجتمِعة في ثقافته الذاتية فريدةً كما كانت شخصيته المميَّزَةُ، بخلاف أيِّ ممن عرفتهم، بيد أنه كان أساسًا طيلةَ حياته رجلَ جماعةٍ هي له بمثابة الموئِل الاجتماعي والموطِن السياسي. كان نشِطًا وهانِئًا بين العديد والعديد من جُنُبات العالم، ولذا تنوَّعت منازلُه السياسية، لكن كانت هنالك دومًا وأينما كان جماعةٌ ليعمل ويتواصل معها. كان الانتماء السياسي وحياةٌ من التضامن بمثابة طبيعةٍ ثانويةٍ منضويةٍ فيه، رغم أنها ما كانت لتخلوَ بالطبع من الصراعات كبيرِها وصغيرِها، فلا الحياة السياسية أو الفكرية يمكن لها أن تتحرَّر من الخصومات أو الانحيازات. كان عقله بتَّارًا ومُقاتِلًا، وقد استقرَّ عنده، بثقةٍ شبه طفوليةٍ، أنه تمكَّن من حلِّ بعضٍ من الألغاز الكبرى في عصرنا. مع ذلك، كان يحرص في تعامله مع الآخرين، على التواضع بصدقٍ.



الأبارتيد الإسرائيلي في الإطار العالمي

تأليف: سمير أمين

ترجمة: نضال مسعود

مراجعة: قسم الترجمة

رابط المقال الأصلي: اضغط هنا

ما التقطته مؤخرًا حملة مناهضة الأبارتيد في تحليلها[33]، هو عينه ما تفرضه الآن الرأسمالية العالمية وإسرائيل على الشعب الفلسطيني ، مع غاية واحدة تتمثل بتدمير فلسطين. لفهم هذا المشروع والروابط بين إسرائيل والمستفيدين من الإمبريالية فمن المهم الرجوع خطوة إلى الوراء وتحليل أهداف وميكانيزمات الرأسمالية على نطاق عالمي ودور الصهيونية ضِمنها.

من الضروري في البداية التفرقة بوضوح بين خطاب الرأسمالية وبين أهدافها وميكانيزماتها على أرض الواقع. في الغالب ، صاغت كيانات الرأسمالية الحاكمة وبالأخص البنك الدولي -والذي أعتبره وزارة دعاية مجموعة السبع وبخاصة الولايات المتحدة- هذا الخطاب. يرتكز خطاب الرأسمالية على فكرة ضرورة وجود اقتصاد سوق مفتوح يتساوى فيه الجميع قدر المستطاع. بالطبع ذلك مَحض دعاية. ولا علاقة له بالنظام العالمي الحالي. ولا يتعدى هذا الخطاب مجرد سِجال ميتافيزيقي لنظام وهمي لما يُدعى الأسواق المعولمة.

ترتكز الرأسمالية القائمة على احتكار القلة وليس المنافسة بين أطراف متماثلة. ويتمثل هدف هذا

[33]-يقصد سمير أمين حملة مناهضة جدار الفصل العنصري وشعاره " do it yourself apartheid"، سجن وعزل الفلسطينيين من الميكانيزمات الرئيسية للمشروع الصهيوني. ودور هذا الجدار ونظامه العنصري المتصل به، من طرق ومستوطنات ومناطق عسكرية يهودية، يتمثل في تجريد الفلسطينيين من أرضهم وعزلهم في سلسلة من الجيتوهات في الضفة الغربية وقطاع غزة. (المترجم)

النظام في المرحلة الحالية بإقامة ما يُدعى احتكارات المركز الخمس:

الأول، السيطرة على موارد العالم الطبيعية مع استهلاك الأقلية لها -15% من سكان العالم. تقع سياسة الشرق الأوسط الحالية ضمن هذا الإطار من احتلال للعراق لمحاولة السيطرة على نفط البلدان الأخرى مثل إيران والتدخل في بلدان وسط أسيا والقوقاز.

الثاني، احتكار التكنولوجيات.تدعم حقوق الملكية الفكرية والصناعية-صاغتها منظمة التجارة العالمية- سلطة الاحتكارات بعناية جاعلة من "اللحاق" شبه مستحيل للدول الراغبة في درجات أعلى من التصنيع.

الثالث، احتكار الموارد المالية العالمية. فمعيار الدولار مع السيطرة على البترول يعزز هيمنة الولايات المتحدة على تدفقات الرأسمال من كل العالم.

الرابع، احتكار الاتصالات والهيمنة على ثقافة السوق كتعبير عن الإمبريالية. فببساطة، يمكنك حمل الكتاب المقدس أو العلم القومي في اليد اليمنى طالما تحمل في اليد اليسرى عبوة كوكاكولا وتؤمن بالنظام.

الخامس، احتكار والسيطرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل. هُوجِم العراق كما نعلم لا لامتلاكه أسلحة الدمار الشامل بل لعدم امتلاكه إياهَا. فهدف الولايات المتحدة، بجانب البعض، هو المحافظة على احتكارها الحصري لامتلاك تلك الأسلحة وبالتالي استخدامها. تشكل تلك النقاط الخمس إستراتيجية الإمبريالية الجماعية (الولايات المتحدة وحلفاؤها: كندا والإتحاد الأوروبي -بدون بولندا والدول الشرقية الجديدة- واليابان بالطبع وأستراليا ونيوزيلندا) والتي من خلالها تنتج الرأسمالية وتعيد إنتاج اللاتكافؤ على صعيد عالمي فيما يعرف بقانون القيمة المعولمة. بالطبع لا تخلو تلك الإمبريالية الجماعية من تناقضات تنبثق ضمن الدول الأوروبية.

عندما نضع في الاعتبار الصهيونية وإسرائيل كحلفاء للإمبريالية منذ البداية -منذ ظهور الفكرة الصهيونية بخلق إسرائيل- يصبح دورهم جليًا ضمن هذا النظام. فوعي القادة الصهاينة باستحالة إنشاء إسرائيل ما لم يدعمها الإمبرياليون بقوة، يتطلب الانتفاع المتبادل بين إسرائيل والتوسع الإمبريالي وليس مجرد التعاطف الإيديولوجي. هذه هي القضية إذن. هدف الإمبريالية الجماعية اليوم، وبالأخص الولايات المتحدة، هو السيطرة على منابع البترول المهمة ان لم نقل الوحيدة على الكوكب في الشرق الأوسط بما فيهم إيران ووسط أسيا وهذا يتضمن السيطرة العسكرية على هذه المجتمعات كما نرى هذا في احتلال العراق.

لتلك الأسباب، وبالإضافة لتقديمها قاعدة عسكرية في المنطقة، وإثبات كفاءتها في هزيمة الحركات الصاعدة في الخمسينيات والستينيات مثل

الناصرية والبعثية ، تتلقى إسرائيل دعم مالي قوي لا تقدر بدونه على الاستمرار.

بالتالي ، يتضح سبب دعم الإمبريالية الجماعية ، وبالأخص الولايات المتحدة ، للصهيونية. ليس من أجل السلام أو الاعتراف بالصهيونية في فلسطين بل لتدمير الأخيرة مع إخضاع الدول العربية المجاورة: مصر وسوريا والأردن والعراق بالطبع ولبنان ودول الخليج.

أيضًا يجب الإشارة لدور رجل مثل فولفوفيتز "Wolfowitz" ، رئيس البنك الدولي ومجرم حرب وداعم متعصب للصهيونية ، في تجسيد مصالح الإمبريالية والصهيونية وتأكيد هيمنة الولايات المتحدة علي الإمبريالية الجماعية بالرغم من تعارض مصالح أوروبا.

تتضمن الخطة المشتركة للبنك الدولي والصهيونية على المدى القصير إنشاء بانتوستانات[34] تعيسة منفصلة عن بعضها -وليس دولة فلسطينية أو حتى دولة خدمات. هدف تلك البانتوستانات هو إنتاج قوة عمل رخيصة وبالتالي لن تحوز أي حياة اقتصادية مثل إسرائيل المدعومة من الرأسمال العالمي والمندفعة لتدمير والاستيلاء على الأراضي والمياه الفلسطينية بشكل يستحيل معه أي نوع من الحياة الاقتصادية في هذه المناطق. تمامًا مثل جنوب أفريقيا.



وبالتالي لن تؤدي خطط ما يسمي بـ"تنمية" فلسطين ، مثل خطط البنك الدولي والمجتمعات الأوروبية وحتى السلطة الفلسطينية ، إلا إلى نفس النتيجة: بانتوستانات تعيسة وقوة عمل رخيصة.

ولكن هدف الصهيونية وإسرائيل ، لكونه جزء من مشروع الشرق الأوسط الكبير ، يتخطى هدف الأبارتيد الجنوب إفريقي في مجرد إنشاء بانتوستانات تعيسة. فهي تسعى لخلق مناخ طارد يدفع الفلسطينيين تدريجيًا حتى من تلك المناطق التعيسة.

وما أراه من خارج فلسطين لا يطمئن حيال المنظمات غير الحكومية بشكل عام. ففشل العديد من هذه المنظمات غير الحكومية والمسماة بالمجتمع المدني – بالأخص في الغرب وتحديدًا في شمال أمريكا وأوروبا- في إدراك هذه الخطة يجعلها متوافقة معها. وتقع المنظمات "الحالمة" العاملة في قضايا الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان ضمنهم.

إذن ، ما هي البدائل الاقتصادية المتاحة؟ يجب تناول هذا الأمر على نطاق العالم والمنطقة وفلسطين.

[34]- بانتوستان: مناطق أقامها الأبارتيد في جنوب أفريقيا كجزء من سياسة الفصل العنصري.

على المدى الطويل، من الضروري إعادة بناء العولمة لتعكس عالم حقيقي متعدد الأقطاب، مما يعني القدرة على المفاوضة وبالتالي حماية مصالح الناس في كل منطقة. سيمتلك هذا العالم قدرة حقيقية على المفاوضة على شروط العولمة. لن يعادي العولمة بل سيكون عولمة بديلة تحترم مصالح الطبقات الشعبية في كل مكان سواء في العالم المتقدم أم غير المتقدم.

يتطلب هذا السيناريو ظروفًا لم تنضج سياسيًا بعد ولكنه ليس مستحيلًا. مع ذلك قد تنبثق أسرع مما نظن خصوصًا لو نظرنا لتساؤل الأوروبيين أنفسهم حيال نمط البناء الأوروبي-الأمريكي. عندئذ، يمكن للعالم العربي فتح مساحات للتفاوض حول مشاركته في العولمة، بالأخص علاقته مع أوروبا وأيضًا مع مناطق العالم الثالث أو الجنوب.

على المدى القصير، تحتاج فلسطين لنظامها البنكي وعملتها الخاصة ونظام خاص للضرائب والجمارك ودعم المشاريع والخطب التنموية لإنشاء أنشطة اقتصادية مستقلة في فلسطين. ستضم تلك الأنشطة الاقتصادية الإنتاج الزراعي والصناعات الصغيرة المسيطرة على الموارد الطبيعية مثل الماء والأرض. ستكون تلك الأنشطة الاقتصادية في طليعة التنمية حتى يتحقق تكامل أعمق في عملية المفاوضة العالمية. لا يشترك أي من هذا مع ما يسمى بخطط "تنمية" سواء قامت بها مشاريع البنك الدولي أو شركائه أو المجتمع الدولي.



ردًا على ب .كييفسكي (1) (حول تأثير الحرب والنزاعات على المثقفين)

- فلاديمير إ. لينين

ترجمة: نضال مسعود

مراجعة: قسم الترجمة

رابط المقال الأصلي: اضغط هنا

الحرب مثل أي أزمة في حياة الأفراد أو تاريخ الأمم، تقمع وتكسر البعض بينما تنوُّر وتُصلِّب البعض الآخر. نلتمس حقيقة ذلك في تفكير الاشتراكيين الديمقراطيين حول الحرب وما يتعلق بها. فأن تفكر بجديةٍ في أسباب ودلالة حربٍ إمبريالية هي نتاج رأسماليةٍ شديدة التطور وتفكر في تكتيكات الاشتراكيين الديمقراطيين بخصوص مثل تلك الحرب وأسباب الأزمة داخل حركة الاشتراكيين الديمقراطيين..إلخ هو شيءٌ، وأن تسمح للحرب بقمع تفكيرك وتحليلك تحت وطأة التأثيرات المفزعة والنتائج المأساوية هو شيءٌ آخر.

يقف ازدراء الاقتصادوية الإمبريالية للديمقراطية كأحد أشكال قمع الحرب للتفكير البشري. فلو مررنا عبر كل مناقشات كييفسكي نجده لا يلاحظ قمع الحرب لتفكيره ولا رفضه للتحليل أو خوفه منه.

فما جدوى مناقشة الدفاع عن الوطن وسط مثل هذا الهولوكوست؟ أو مناقشة حقوق الأمم في حين أن القاعدة هي الخنق التام لأي حق؟ حق الأمم في تقرير مصيرها واستقلالها؟ ولكن انظر ما فعلوه لليونان "المستقلة"! مافائدة النقاش والتفكير في الحقوق في وقتٍ يُدَاس عليها فيه لصالح أصحاب النزعة العسكرية! ما فائدة النقاش والتفكير في جمهوريةٍ والحرب قد أزالت كل أثرٍ للاختلاف فلا

نجد أي فرقٍ إطلاقًا بين أكثر الجمهوريات الديمقراطية والملكيات الأشد رجعية ؟

عند إخباره باستسلامه للخوف إلي حد رفض الديمقراطية تمامًا. يغضب كييفسكي ويعترض: أنا لست ضد الديمقراطية ، أنا فقط ضد مطلب ديمقراطي واحد اعتبره "سيئًا" . وإن انزعج كييفسكي وأكد لنا (وربما لنفسه) عدم رفضه التام للديمقراطية ، تخبرنا مناقشاته -أو بالأصح أخطائه اللامتناهية في مناقشاته- العكس تمامًا.

آن تدافع عن الوطن في حربٍ إمبريالية فتلك كذبة ، ولكنه ليس كذلك في حربٍ ثورية وديمقراطية. كل حرب تستبدل الحقوق بالعنف المطلق والمباشر ، لذا فمن العبث التحدث عن الحقوق خلال الحرب. ولكن يجب عدم نسيان أن التاريخ عرف في الماضي (وسيعرف على الأرجح في المستقبل) حروبًا (ديمقراطية وثورية) أثناء استبدالها كل حقٍ وديمقراطية وقت الحرب بالعنف المباشر خدمت في محتواها الاجتماعي ومضامينها قضية الديمقراطية وبالتالي الاشتراكية. قد تبدو اليونان داحضةً كمثالٍ لمسألة حق الأمم في تقرير مصيرها. ولكن لو توقفت للتفكير والتحليل وموازنة الأمور ومنعت نفسك من الصمم بأصوات الكلمات أو الخوف من تأثيرات الحرب الكابوسية ، فلن يعود ذلك المثال أكثر جديةً أو إقناعًا من مجرد كونه سخريةً من النظام الجمهوري. ففي خلال الحرب قدمت الجمهوريات الديمقراطية -بل والأكثر ديمقراطيةً فيهم ، ليس فقط فرنسا بل والولايات المتحدة والبرتغال وسويسرا- نفس الاستبداد العسكري المتواجد في روسيا.

إزالة الحرب الإمبريالية لكل فرقٍ بين الجمهورية والملكية حقيقة. ولكن رفضك بالتالي للديمقراطية بل وازدرائك لها هو السماح للحرب وأهوالها بإخافتك وقمع تفكيرك. هذا تفكير العديد من داعمي شعار "نزع السلاح" (رونالد هولست والعناصر الأصغر في سويسرا واليسار الاسكندنافي وغيرهم)[2]

ما يلمحون إليه هو أنه ما هي جدوى النقاش حول الاستخدام الثوري للميليشيا أو الجيش في حين أنه ما من فرقٍ في هذه الحرب بين الميليشيا الجمهورية والجيش الملكي ، وفي حين تقوم النزعة العسكرية في كل مكانٍ بالفظائع ؟

كل هذا اتجاه تفكيرٍ واحد. وهو نفس الخطأ السياسي والنظري والعملي الذي يرتكبه كييفسكي في كل خطوةٍ بدون قصد. في اعتقاده أنه يحاجج ضد تقرير المصير ولا يريد غير هذا والنتيجة -ضد إرادته وضميره وذلك أمرٌ عجيب!- هي عدم تقديم حجةٍ واحدةٍ إلا وانطبقت على الديمقراطية في العموم.

يكمن المصدر الحقيقي لأخطائه المنطقية العجيبة وارتباكه - وهذا لا ينطبق فقط على تقرير المصير ، ولكن أيضا عن الدفاع عن الوطن الأم والانفصال والحقوق بوجهٍ عام- في قمع الحرب لتفكيره مرغمةً إياه على تشويه موقف الماركسية من الديمقراطية بالكامل.

-تمثل الإمبريالية رأسماليةً مستفحلةً شديدة التطور ونفيًا للديمقراطية. –"إذن"، فالديمقراطية "مستحيلة التحقق" في ظل الرأسمالية. وسواء أكنا في ملكياتٍ متأخرة أو جمهورياتٍ تقدمية تشكل الإمبريالية انتهاكًا صارخًا لكل ديمقراطية- "لذا" فلا جدوى بالتالي من الحديث عن "أي حقوق" (الديمقراطية مثلاً). الاشتراكية هي "المخرج" و"الشيء الوحيد" "المعارض" للحرب الإمبريالية. "إذًا" ففي ظل الرأسمالية يعد تضمين برنامج الحد الأدنى لشعاراتٍ ديمقراطيةٍ نوعًا من الاحتيال والوهم أو البلبلة والمماطلة بصدد شعار الثورة الاشتراكية.

هذا هو المصدر الرئيسي لجميع مصائب كييفسكي على الرغم من أنه لا يدرك ذلك، هذا هو الخطأ المنطقي الأساسي الذي ينفجر في كل خطوةٍ كإطار دراجةٍ مثقوب، بالضبط لأنه الخطأ الأساسي الذي لا يدركه الكاتب. فإنه الآن ينفجر في مسألة الدفاع عن الوطن والانفصال وفي عبارته حول "الحقوق"،في تلك العبارة المميزة (مميزة لاحتقارها التام للحقوق وفشلها المطلق في فهم المسألة): "لا يجب علينا مناقشة الحقوق، ولكن تدمير العبودية الشائخة".

التفوه بذلك يشير لقصورٍ في فهم العلاقة بين الديمقراطية وكلٍّ من الرأسمالية والاشتراكية.

تحوِّل الرأسمالية عمومًا والإمبريالية خصوصًا الديمقراطية لوهم. وإن كانت في الوقت نفسه تنمي (الرأسمالية) التطلعات الديمقراطية لدى الجماهير وتنشأ المؤسسات الديمقراطية وتفاقم الخصومة بين إنكار الإمبريالية للديمقراطية والسعي الجماهيري من أجل الديمقراطية.

التحولات الديمقراطية وحتى أكثرها نموذجيةً غير قادرةٍ على إزاحة الرأسمالية والإمبريالية. وحدها فقط الثورة الاقتصادية القادرة على ذلك. ولكنَّ بروليتاريا غير متمرسةٍ في النضال من أجل الديمقراطية هي بروليتاريا غير قادرةٍ على الثورة اقتصاديًا.

بدون إزاحة ملكية وسائل الإنتاج الخاصة والاستيلاء على البنوك لا يمكن أن نقهر الرأسمالية، ومع هذا فبدون تنظيم الجماهير ديمقراطيًا لإدارة وسائل الإنتاج المأسورة من البرجوازية وضم مجمل جماهير العاملين (بروليتاريا وشبه بروليتاريا وصغار الفلاحين) في مؤسساتٍ ديمقراطيةٍ خاصةٍ بهم وبقواهم وبدون مشاركتهم في شئون الدولة لا يمكن تطبيق تلك الخطوات الثورية.

يمكن القول إن الحرب الإمبريالية هي نفيٌ ثلاثيٌ للديمقراطية (أ- كل حربٍ تستبدل "الحقوق" بالعنف؛ ب- الإمبريالية في حد ذاتها هي نفي للديمقراطية ؛ج- الحرب الإمبريالية تساوي الجمهورية مع الملكية تماما) إن يقظة ونمو الثورة الاشتراكية ضد الإمبريالية يرتبطان ارتباطًا راسخا بنمو المقاومة والاضطرابات الديمقراطية. تؤدي الاشتراكية إلى اضمحلال كل دولة، وبالتالي كل ديمقراطية، لكن الاشتراكية لا يمكن تنفيذها إلا من خلال ديكتاتورية البروليتاريا، والتي تجمع بين العنف ضد البرجوازية، أي أقلية السكان، مع التطور الكامل للديمقراطية أي المشاركة الحقيقية

المتساوية والعالمية لكامل الشعب في كل شؤون الدولة وفي جميع المشاكل المعقدة لإلغاء الرأسمالية.

لنسيانه التعاليم الماركسية عن الديمقراطية ارتبك كييفسكي أمام تلك التناقضات. فعلى سبيل المثال استبداله لكل تفكيرٍ بعبارة "اخرجوا من الإمبريالية" التحريضية يبين مدى سحق الحرب لفكره. تمامًا، مثلما تستبدل صيحة "اخرجوا من المستعمرات" أي تحليلٍ يمكن قوله بشكلٍ صحيحٍ حول خروج الأمم المتمدنة اقتصاديًا وسياسيًا من المستعمرات.

يكمن الحل الماركسي لمشكلة الديمقراطية في استغلال البروليتاريا لكل التطلعات والمؤسسات الديمقراطية بغية تهيئة وتأكيد انتصارها في صراعها الطبقي ضد البرجوازية وبالطبع تلك المهمة ليست بسهلة.

غالبًا ما ينظر الاقتصادويون وأتباع تولستوي وغيرهم إلى تلك المهمة كأراءٍ انتهازيةٍ وتنازلٍ لا يغْتَفر لصالح البرجوازية. تمامًا، مثلما يبدو حق الأمم في تقرير مصيرها في "عهد الرأسمال المالي" عند كييفسكي كتنازلٍ لا يغْتَفر لصالح وجهات النظر البرجوازية.

تعلمنا الماركسية أن محاربة الانتهازية بنبذ كل مؤسسةٍ ديمقراطية أنشأتها وشوهتها برجوازية مجتمعٍ رأسماليٍّ معين معناه الاستسلام التام للانتهازية.

يشير شعار "الحرب الأهلية من أجل الاشتراكية" لأسرع مخرجٍ من الحرب الإمبريالية ويربط نضالنا ضد الحرب والانتهازية ببعض. وهو وحده من يضع في الاعتبار خصائص وقت الحرب -كظاهرةٍ مستفحِلةٍ ومهدَدةٍ بالتحول لحقبةٍ كاملةٍ من الحرب- والسمة العامة لأنشطتنا المتمايزة عن الانتهازية بنزعتها السلمية والقانونية وتكيفها لبرجوازيتها. بالإضافة لهذا تُنَظم الحرب الأهلية وتُقَاد ديمقراطيًا من الجماهير الغير مالكة ضد الأقلية المالكة وهي ككلٍّ حربٌ بالضرورة تستبدل كل حقٍّ بالعنف، بالرغم من كونه عنفًا ذا طبيعةٍ خاصةٍ، عنفٌ يدوس على مصالح المستغِلين (البرجوازية) باسم حقوق ومصالح الأغلبية وهو مستحيل التحقق بدون التنظيم الديمقراطي للجيش و"المؤخرة".

تصادر الثورة (الحرب الأهلية) بالقوة وفي الحال البنوك والمصانع والسكك الحديدية والملكيات العقارية الكبيرة، الخ. ولكي يتم هذا يجب طرح انتخاب كل الموظفين والضباط من قبل العامة ودمج الجماهير بالكامل مع الجيش في حربٍ يقودها ضد البرجوازية وجعل إدارة وتموين وإنتاج وتوزيع الطعام ديمقراطيةً بالكامل، الخ.

تهدف الحرب الأهلية للسيطرة على البنوك والمصانع وتدمير قوات البرجوازية المسلحة، أي إزالة كل إمكانية لمقاومة البرجوازية. وهذا مستحيل تحقيقه في شكله العسكري الخالص أو الاقتصادي أو السياسي إلا لو قمنا، خلال الحرب، وفي وقتٍ واحدٍ، بطرح وتعميق الديمقراطية، بين قواتنا المسلحة و"مؤخرتنا".

فلنخبر الجماهير الآن (وسيتلمَّسوا صوابنا غريزيًا): "يتم خداعك بجعلك تحارب لصالح الرأسمالية الإمبريالية في حرب متقنّعة بشعارات الديمقراطية العظيمة، ولتحقق ديمقراطيةً حقيقيةً واشتراكيةً يجب ويلزم شن حربٍ ديمقراطية حقًا ضد البرجوازية"

توحِّد الحرب الحالية وتدمج الأمم بالعنف والخضوع المالي. في حربنا الأهلية ضد البرجوازية ستتوحد الأمم وتندمج بالاتفاق الطوعي وتضامن الجماهير العاملة ضد المستغِلين وليس بقوة الروبل أو العصا والعنف.

ما صارت إليه حقوق الأمم المتساوية من وهمٍ لدى البرجوازية سيصير لنا حقيقةً تعجّل وتسهّل انتصار جميع الأمم. فبدون تلك العلاقة الديمقراطية المنظَّمة بين الأمم -وبالتالي حق الانفصال- تستحيل الحرب الأهلية للعمال والعاملين من كل الأمم ضد البرجوازية.

يمر طريقنا لمنظمة ديمقراطية مترابطة واشتراكية للبروليتاريا ومناهِضة للبرجوازية والانتهازية عبر استغلال الديمقراطية البرجوازية. لا مخرج أو طريق غير هذا، فكما هي عليه الحياة، لا تعرف الماركسية أية مخارج أخرى. لذا وجب علينا، بدون المحاربة خجلاً منهم، أو الخوف من "انتهاك" "نقاء" أهدافنا الاقتصادية، توجيه انفصال الأمم واندماجها الحر على طول هذا الطريق.

- **هوامش:**

1- كتب فلاديمير لينين تلك المقالة ردًا على مقالة ب.كييفسكي "البروليتارية وحق الأمم في تقرير مصيرها في حقبة الرأسمال المالي". تحمل هذه المخطوطة عنوان لينين الفرعي "مقالة كييفسكي حول تقرير المصير ورد لينين عليها". وكان من المفترض نشر المقالتين مع مقالة أخرى كتبها لينين ردًا على كييفسكي بعنوان "caricature of Marxism amd imperialist economism" في مجلة الاشتراكيين الديمقراطيين ولكن عدم صدور العدد الثالث بسبب الصعوبات المالية منع هذا من الحدوث. بالرغم من هذا انتشرت تلك المخطوطة بشكل واسع في الخارج لدى البلاشفة ويسار الاشتراكيين الديمقراطيين.

2- يشير لينين لمقالة "ميليشيا أم نزع السلاح؟" المنشور في جريدة الاشتراكيين الديمقراطيين السويسريين (الحياة الجديدة) وكاتبته المنتمية للجناح اليساري من الاشتراكيين الديمقراطيين الهولنديين هنرييت رولاند هولست.

يضع لينين نصب عينيه، وهو يشير لشبان الاشتراكيين الديمقراطيين السويسريين، مجلة (أممية الشباب) المنشورة في سويسرا والمعبرة عن قوى اليسار في الحزب الاشتراكي الديمقراطي

السويسري وهي جزء من الرابطة الأممية لمنظمات الشباب الاشتراكي.

عبر اليسار الاشتراكي الديمقراطي الاسكندنافي (السويد والنرويج) عن تلك المسألة في عدد من المقالات، مثل "الاشتراكية الديمقراطية والحرب العالمية" لكارل كيلبوم و"بعض نواحي الحركة العاملة النرويجية الحالية" لارفيد هانسن.

يناقش لينين شعار "نزع السلاح" في "البرنامج العسكري للثورة البروليتارية" و"شعار نزع السلاح".



الناصرية والاشتراكية

- أنور عبد الملك

ترجمة: محمد عثمان

مراجعة: قسم الترجمة

رابط المقال الأصلي: اضغط هنا

عادة ما يتم تناول النظام العسكري القائم في مصر منذ 1952 بمصطلحاتٍ متباينة بشكل واضح. وقد اصطلح الخبراء والمراقبون على حد سواء على تحديد ملمحين واضحين: الوطنية والديكتاتورية. وبالرغم من الاختلافات العديدة التي ميزت موقف اليسار الأوروبي فإن رؤاه جاءت قريبة من الاستنتاجات العامة المخالفة في غالبيتها لتلك التي توافق عليها علماء السياسة الرائدون في الغرب.

والاختلاف الأساسي هو أن اليمين شعر، وما زال يشعر، بكراهية عميقة للناصرية، بينما اليسار ما زال يبحث عن مخرج من تشوشه وفي نفس الوقت يعبر عن استيائه من قمع اليسار في مصر.

في مصر نفسها يتم النظر إلى الاثنتي عشر سنة الماضية على أنها تحول ثوري وتجريبي من الإقطاع إلى الاشتراكية. إن هذا الرأي المنتشر يظهر في الصحف تحت صيغ وصفية متنوعة: رأسمالية الدولة، دولة الرفاه، الاشتراكية العربية، الاشتراكية العلمية، الاشتراكية الديمقراطية التعاونية، وتلك فقط الصيغ الرئيسية. لذلك فإن المشاكل التحليلية لا تواجه حتى الآن علم الاجتماع في أوروبا الغربية فقط، بل إن نفس الصعوبات تواجه النظريين المصريين.

تحاول هذه الورقة إجمال الفرضيات الأساسية التي تضمنها عمل حديث للكاتب، والذي أحدث رد فعل واسع ومناقشات حادة، وهي في نفس الوقت تسعى لتطوير التحليل. وهي لا تدعي الوصول لإجابة نهائية جامدة للسؤال، فهذا المنهج متناقض مبدئيًا مع رؤية المؤلف للبحث العلمي عمومًا.

لتكن المقاربة الأولى على مستوى البناء التحتي ، أي الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنظام. إن مشاكل التأريخ تقع خارج إطار هذه الورقة ، لكن على أساس العمل المذكور بالأعلى يمكننا أن نميز بين ثلاثة مراحل منذ انقلاب 23 يوليو 1952.

لغاية هذا التاريخ ، كانت مصر رغم تمتعها بدرجة كبيرة من الاستقلال الرسمي ، كانت في الحقيقة دولة نصف مستقلة يحكمها الجناح الزراعي من البرجوازية المصرية في تحالف مع رأس المال الأجنبي تحت رعاية القصر الملكي. ويمكن وصف اقتصادها الكولونيالي بأنه اقتصاد رأسمالي غير متطور يغلب عليه الطابع الزراعي. ولقد أدى الخلط بين الرأسمالية الزراعية والإقطاع ، الخلط الذي كان موجودًا في أغلب الدوائر السياسية في مصر ، أدى إلى وصف التطورات السياسية التي قادها "الضباط الأحرار" بأنها معادية للإقطاع. في الحقيقة ، وكما أوضحت كل البحوث الجادة ، كان الاقتصاد المصري في أغلبه رأسماليًا منذ الربع الأخير في القرن الـ 19 ، مع سيادة الإنتاج الكبير من أجل السوق خاصة إنتاج القطن ، وزيادة استخدام العمل المأجور ، وإن بقيت عدة ملامح عميقة الجذور للإقطاع الشرقي خاصة في مصر العليا.

منذ ثورة 1919 إلى انقلاب 1952 ، تم السماح للوفد بالحكم لمدة 7 سنوات فقط رغم امتلاكه أغلبية انتخابية لا خلاف فيها. ما كان يعني إعطاء الحكم لمدة 25 عامًا لأحزاب الأقليات التي تمثل الجناح اليميني للبرجوازية المصرية خاصة حزب الأحرار الدستوريين ، حزب كبار ملاك الأراضي منذ 1923. والسعديين المرتبطين بالأقسام المتنامية من البرجوازية الصناعية والمالية المصرية منذ 1937. والمستقلين الذين مثلوا القصر والمصالح الأجنبية وقطاعات من رأس المال الكبير. وقد تم فرض هذا الوضع على الشعب المصري عبر الاحتلال الأجنبي ، وأعطى الإنجليز دعمهم لكل القوى المعادية لنضال حركة التحرر الوطني. وقد أتت هذه السياسة ثمارها نتيجة عقم القيادة الوفدية خاصة بعد 1945 ، وقمع اليسار منذ بداية الثلاثينيات.

على الرغم من ذلك ، كان واضحًا للجميع أن مشاكل مصر المتنامية سوف تنتج حلًاً أكثر راديكالية. وكانت الانتفاضة الوطنية العنيفة في 1935 محاولة نتج عنها إعادة الوفد إلى السلطة ومعاهدة 1936 المصرية البريطانية ، كذلك بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، حين استطاع اليسار الماركسي الصاعد من جديد مع اتحادات العمال والشباب الوفدي والجناح الليبرالي منه تأسيس "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة" (1946) كقيادة مركزية جديدة لحركة التحرير. وبعد موجات قمع 1946 و1948-1950 ، كان هذا التحالف هو الذي أعاد الوفد إلى السُلطة وشجع قيادته المترددة على إلغاء معاهدة 1936 (في 1950)، وأطلق حرب عصابات ضد القاعدة البريطانية في منطقة القناة (أكتوبر 1950 إلى يناير 1951). كانت تلك مرحلة حكومة جبهة وطنية تقوم على الفعل الشعبي بتحريض من اليسار ، وتحت الرعاية الطيبة لمصطفي النحاس ، زعيم الوفد المُسن.

في 26 يناير 1952 ، ضُربت القاهرة بفرق من المتطرفين اليمينيين وتم إشعال حرائق كبيرة. وتعاملت قيادة الجبهة الوطنية مع الموقف بحماقة ، وكانت أنشط قواها بعيدة في منطقة القناة ، وكان الشعب لا مباليًا بينما الجيش وقوات الشرطة إما متعاطفين مع المتطرفين أو غير مبالين. وفي ظرف 24 ساعة ، تم إعلان الأحكام العرفية وفرض حظر التجول ، وتعليق العمل بالدستور وحل حكومة الوفد والقبض على الفدائيين. وفشلت أربعة حكومات متتالية فرضها القصر الملكي. حتى استولى الضباط الأحرار على السُلطة في 23 يوليو.

1- استهدفت المرحلة الأولى من النظام العسكري (1952-1956) تعديل هيكل السلطة من أجل بناء مجتمع صناعي وطني مستقل وحديث. وقد تم تحقيق هذا التعديل في البناء السياسي الاجتماعي بالقضاء على المَلكية وتأسيس الجمهورية المصرية ، حل الأحزاب والتنظيمات الموجودة (ماعدا تنظيم الإخوان المسلمين حتى عام 1954)، إلغاء الألقاب السياسية التقليدية التي دخلت مصر تحت التأثير الأوروبي خاصة فرنسا وانجلترا والتخلص من التقليد الليبرالي (أهل الكفاءة) هؤلاء الذين تم استبدالهم تدريجيًا بنوع جديد من الضباط الرسميين والاقتصاديين والتكنوقراطيين والمهندسين ومعظمهم ذوي خلفية أمريكية وألمانية وبريطانية (أهل الثقة). في قاعدة الهرم تم تعزيز هذه السياسة بالإصلاح الزراعي الذي سعى إلى إضعاف القاعدة الاقتصادية لملاك الأرض الرأسماليين ، وإحداث زيادة هائلة في عدد صغار ملاك الأراضي وتحويل الاستثمار الرأسمالي إلى الصناعة.

كما استهدف الإصلاح الزراعي وقف التأثير الشيوعي في الريف ، والذي كان بالفعل يختمر هناك بحلول عام 1951. تم تأسيس "هيئة التحرير" كمنظمة شبه عسكرية مشابهة أيديولوجيًا للإخوان المسلمين. كان الأمل أن يستجيب رأس المال المحلي الذي كان يستثمر أغلبه في الزراعة للإغراءات الرسمية التي عززتها حزمة كثيفة من التشريعات ويتحول إلى الاستثمار في الصناعة بمساعدة البنك الصناعي الذي تم تأسيسه حديثًا والمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي. والحال هكذا ، إلا أن 70 % من الاستثمارات الجديدة ذهبت إلى قطاع البناء.

في سعيه لبناء قاعدة اجتماعية ، فشل النظام العسكري في إقناع القطاعات الصناعية والمالية من البرجوازية المصرية لدعم عملية التحول الاجتماعي.

2- بدأت المرحلة الثانية (1956-1961) بأزمة السويس ، فبعد النجاح في الاتفاق مع البريطانيين على الجلاء التدريجي الكامل عن قاعدة قناة السويس (19 أكتوبر 1954)، شنت الحكومة العسكرية هجومها على معاهدة حلف بغداد (1954-1955)، ثم وجهت اهتمامها للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها مصر ، وفي المقام الأول لمشروع السد العالي. هذا الترابط بين المواقف السياسية – العسكرية – الاقتصادية أدى إلى رفض جون فوستر دالاس تمويل مشروع بناء السد العالي. تلى هذا تأميم شركة قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر.

كانت العواقب غير متوقعة بالنسبة للعالم الخارجي، 55 مؤسسة بريطانية وفرنسية تم إما تمصيرها أو تأميمها، تحت مظلة "المؤسسة الاقتصادية" التي أُنشئت لتمثل المؤسسات المملوكة للدولة وكذلك المشاركة الحكومية المبدئية في المؤسسات. لذا فإن العدوان الثلاثي أسس للقطاع العام في الاقتصاد المصري وكذلك مثَّل حافزا إضافيًا للتخطيط الاقتصادي. بهذا زودت الامبريالية الدولة بالموارد الضرورية لتصبح شريك أصيل مع أكثر قطاعات البرجوازية المصرية أهمية.

لذا فإن المرحلة الثانية من النظام العسكري تبدو كتحالف بين الجهاز العسكري والقطاعات المالية والصناعية من البرجوازية (خاصة مجموعة مصر). لكن هذا التحالف من وجهة نظر الضباط كان ليعمل فقط في المجال الاقتصادي أما السيطرة السياسية، سلطة التقرير، فيجب أن تستمر في أيديهم بشكل كامل.

في السنوات المبكرة (1956-1958)، مرحلة باندونج، بدا وكأن النظام مستعدا لضمان قدر من التجبيه الوطني بما يتضمنه من تنازلات وإجراءات، خاصة بعد الإفراج عن الشيوعيين والرموز اليسارية في منتصف عام 1956. إصدار جريدة "المصري" اليسارية، نشر دستور 1956، انتخابات مجلس الأمة، تأسيس "الاتحاد القومي" التشكيل السياسي الوحيد المسموح به، والذي كان مكانًا لمختارين من الجهاز العسكري وحلفائهم البرجوازيين، كانت تلك هي الحقائق السياسية الجديدة للمرحلة. في السياسة الخارجية، أثبتت عقيدة الحياد الإيجابي قدرتها على إلهام العديد من الدول التي كانت أيضًا معادية للمعاهدات العسكرية.

بنهاية عام 1958 كان الموقف يتغير بسرعة. كان الشيوعيون معارضين للوحدة الاندماجية مع سوريا ويفضلون الاتحاد الفيدرالي. الحركة الشيوعية نفسها استطاعت تأسيس الحزب الشيوعي المصري الثاني في 28 فبراير 1958 بعد جيل من النضال والصراع الفصائلي. كما ظهر في العراق نظام الجبهة الوطنية بقيادة الجنرال قاسم بعد ثورة 14يوليو 1958 والتي تم النظر إليها كبديل في مصر. حدث قمع للشيوعيين واليساريين (يناير ومارس 1959) كما كان هناك اختراق عميق للإدارة والاقتصاد السوريين من المجموعة العسكرية والقطاعات القائدة في البرجوازية المصرية.

على الجبهة الداخلية واصلت المجموعة العسكرية ممارسة احتكار السلطة السياسية، ومن جديد أظهرت البرجوازية المصرية نقصًا واضحًا في الحماس للسياسة الاقتصادية للنظام. وأظهرت ترددًا واضحًا في الاستثمار في القطاع الصناعي بشكل خاص. شيء ما يجب عمله لاستعادة بعضًا من التناسق للتحالف.

3- المرحلة الثالثة التي لازالت مستمرة، بدأت بقوانين التأميم في يوليو 1961. لقد هز النظام العسكري قبضته من قبل بتأميم البنك الوطني المصري وبنك مصر (11 فبراير 1960). ومع بداية 1962 كانت كل البنوك وكل الصناعة الثقيلة وقطاع التأمين والمؤسسات الاقتصادية الرئيسية مملوكة

للدولة. كما كان على كل الوحدات الاقتصادية ذات الحجم المتوسط أن تقبل مشاركة الدولة بنسبة 51 % في ملكية رأس المال وبالتالي في الإدارة. وهناك أيضًا قطاع الأنشطة الاقتصادية الخفيفة والمتوسطة التي فُرضت عليه مشاركة الدولة، وتم تهيئة كل الهيئات لتنتظم في " المؤسسات العامة" التي تم إنشائها حديثًا والتي بلغ عددها في البداية 38 مؤسسة. وهذا هو تكوين القطاع العام كمقابل للقطاع الخاص. وبدأ التخطيط الاقتصادي بالخطة الخمسية الأولى (1960-1970) والتي كان هدفها مضاعفة الناتج الوطني الإجمالي في كل المجالات الاقتصادية.

و جاءت "الثورة الثالثة" في 12 أغسطس 1963 بموجة جديدة من التشريعات التي أممت 228 شركة في الصناعة والنقل والتعدين على أن يتلقى حمَلَة الأسهم السابقين تعويضات على شكل سندات حكوميات بفائدة 4 %، قابلة للصرف خلال 15 عاما. كما تم تأميم 177 شركة أخرى تتضمن النقل الداخلي وثلاثة مصانع للأسلحة في 11 نوفمبر 1963، ثم جاء دور 6 شركات تعمل في الأراضي في 18نوفمبر 1963.

إن التغيير العميق الذي طال قطاعات رئيسية من الاقتصاد المصري كان لابد أن يكون له انعكاس في البناء الاجتماعي السياسي وتلك كانت مهمة المؤتمر القومي للقوى الشعبية (ضم الرأسماليين الوطنيين والفلاحين والعمال والمهن الحرة والموظفين المدنيين وهيئات التدريس بالجامعات والطلبة والنساء كما تمت لاحقًا إضافة القوات المسلحة كواحدة من هذه القوى) أن يناقش مسودة ميثاق العمل الوطني الذي قدمه الرئيس جمال عبدالناصر إلى أعضاء المؤتمر في 21 مايو 1963. تضمنت تلك الوثيقة الهامة –ضمن ما تضمنت– أن الاشتراكية هي طريق التحرر الاجتماعي وأن الاشتراكية العلمية هي النموذج المناسب لإيجاد الطريق السليم للتقدم. وقد تم إقرار الميثاق بالرغم من المعارضة المتعصبة التي أثارها الإخوان المسلمون. تم تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي كمنظمة جديدة هي المحور الرئيسي للنشاط السياسي على أن تمثل كل القوى الشعبية وتم تخصيص نسبة 50 % من المقاعد في اللجان المختلفة في الاتحاد الاشتراكي العربي ومجلس الأمة القادم للعمال والفلاحين.

ليس من الصعب فهم لماذا أثارت تلك التطورات ارتباكًا سياسيًا وثقافيًا ولماذا هناك ميل واضح للتبسيط الشديد لتعريف المجتمع الجديد الناشئ في مصر. لقد تم وصف هذا المجتمع بأنه اشتراكي من جهة، وعلى الجهة الأخرى أنه يؤسس لبرجوازية جديدة سوف تصبح أداة للإمبريالية الجديدة.

1- في المجال الاقتصادي يمكن تحديد الحقائق التالية :

أ - إن المركز القيادي للإمبريالية تم اقتلاعه، والموارد الاقتصادية والسلطة السياسية كلاهما في أيادي مصرية.

ب - حتى 1963 كانت الملكية الخاصة هي النمط الإنتاجي المهيمن في الاقتصاد المصري ككل وخصوصًا في قطاعات ملكية الأراضي والإنشاءات. وتقديرات موازنة 1962-1963 تشير إلى أن مساهمة القطاع الخاص في الدخل القومي بلغت 65.8 % من المجموع الكلي، ما يترك 34.2 % فقط للقطاع

العام. بالطبع تختلف النسبة بين القطاعين الخاص والعام في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد ، فالقطاع الخاص يمثل 93.8 % من دخل الزراعة و87.5 % في الإنشاءات ، و79.1 % في التجارة و56.4 % في الصناعة. إلا أن موجة التأميمات الجديدة في أغسطس 1963 قد أضافت 80 % من الصناعة للقطاع العام ، واستهدفت مراسيم نوفمبر إعطاء القطاع العام غالبية التجارة والنقل ومصانع التسليح. لكن الزراعة بقيت بلا مساس وكذلك الحال في قطاع الإنشاءات. و من الواضح الآن أن القطاعات الإستراتيجية من الاقتصاد الوطني قد تم انتزاعها من البرجوازية المصرية لتصبح تحت ملكية وسيطرة الدولة.

ج - تتحكم الدولة في أهداف وإيقاع وطرق تنمية الاقتصاد الوطني ككل من خلال هيئات التخطيط وفي إطار الخطة العشرية. ولأن الدولة توفر نحو تسعين بالمائة من تكوين رأس المال الجديد فإنها تستطيع بوضوح فرض أولوياتها في التنمية الاقتصادية ، كالتصنيع الثقيل وبناء السد العالي واستكشاف مصادر الطاقة واستصلاح الأراضي. ومع ذلك فإن التخطيط الاقتصادي لازال قائمًا على المشروعات الفردية وينظمه السوق بشكل كبير. هذا ما تظهره البيانات التي تم تعميمها بشكل كبير والمرتبطة بأرباح المؤسسات المؤممة.

د - إن البناء الصناعي الضخم ورغم أنه ذا توجه كبير ناحية الصناعات الثقيلة ذات الأهمية الإستراتيجية إلا أنه يشجع النمط الاستهلاكي لاقتصاد دولة الرفاه ، وتحت تأثير العرض فإن الاستيراد يظهر ميلًا واضحًا ناحية السلع الاستهلاكية المعمرة كأجهزة التليفزيون والأجهزة المنزلية. وقد ارتفعت الأصوات في مصر نفسها محذرةً من خطورة الموقف ، في نفس الوقت من المعروف أن معدل النمو الاقتصادي في مصر كان أقل من دولًا أخرى خلال العِقد 1952-62. ومن الواضح أن إنشاء صناعات جديد –حتى بمعدلات متسارعة– على هذا النمط لن يؤدي إلى تحقيق معدل النمو الاقتصادي الذي يحول مصر إلى مجتمع صناعي متطور في فترة زمنية معقولة.

ه - بالرغم من الصعوبات الضخمة التي تواجهنا لنحدد بدقة حجم المكاسب التي تجنيها الشرائح الاجتماعية المختلفة من المسار الاقتصادي الجديد ، فإن شريحتين تبرزان بشكل واضح : ملاك الأراضي المتوسطون والكبار (لكن ليست الأرستقراطية الزراعية القديمة) وبيروقراطية السلطة الجديدة التي ستوصف في جزء لاحق. بيروقراطية السلطة الجديدة أو طبقة المديرين هذه يجب أن نلاحظ أنها لا تقارن بطبقة المطورين التي ظهرت في أوروبا وأمريكا الشمالية في أواخر القرن ال18 والقرن ال19. وهي لا تشترك في شيء مع الشرائح القائدة في الدول الاشتراكية. وهذا في حد ذاته لا يشكل نقطة ضعف ، لكنه يصبح كذلك حين تغيب منظمة جماهيرية سياسية حاكمة.

و - أدى قمع اليسار الماركسي إلى تشجيع التعاون الاقتصادي والاعتماد على ألمانيا الغربية والولايات المتحدة بشكل ضخم. وبحلول منتصف عام 1963 ، كان نصف شحنات القمح يأتينا من الولايات المتحدة الأمريكية بينما استقبلت ألمانيا الغربية رقم قياسي من الطلاب

المصريين وخاصة التكنولوجيين، وفي نفس الوقت كانت شبكة باهظة من القروض والمشاريع المشتركة تُبنى وتنمو باضطراد. وقد جاء عام 1963ببعض التطورات غير المتوقعة من بينها محاولة نزع الدور المصري في اليمن من خلال الضغط المُقنَّع بورقة القمح من قبل الولايات المتحدة، والشكاوى المتنامية حول الشروط الصارمة التي تفرضها أوروبا الغربية (خاصة ألمانيا) على المساعدات الاقتصادية والمالية وفوق كل هذا معارضة التأثير والدور المصري في سياسات الشرق الأوسط كله.

ز -إجمالًا، يبدو الاقتصاد المصري اقتصادًا مختلطًا ورأسماليًا في نواحي عديدة : فالأرض لم يمسها التأميم تقريبا، والقطاع العام تحت توجيه المديرين (التكنوقراط) تحكمه شروط السوق وحافز الربح العام، ويساهم التخطيط والمساعدة الأجنبية خاصة في تعزيز هذا المسار على الأقل في المدى القصير. انه اقتصاد سريع النمو نسبيا، مع قطاع رأسمالية دولة مركزي (القطاع العام) ذا أبعاد غير معتادة، لكن ومع أن كل موجة تأميم تضعف سلطة رأس المال الخاص فإنها تدعم مواقع وسلطة التكنوقراطيين بقوة.

يمكن الحديث عن التحول للاشتراكية حينما توجه وفود القوى الشعبية الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد. في الوقت الراهن يحكم مصر جهاز الدولة القوي والتكنوقراطيين الاقتصاديين. ان الاشتراكية تتطلب من التنمية الاقتصادية والتخطيط أن تطور قطاع السلع الرأسمالية وألا تهتم كما يحدث الآن ببناء مجتمع الرفاه (الذي هو الآن الداعم الرئيسي للسلطة التكنوقراطية العسكرية). تلك هي المتطلبات الاقتصادية الرئيسية للاشتراكية ، وللبقية يجب علينا تقدير الموقف السياسي الاجتماعي.

في المجال الاقتصادي الاجتماعي، تبدو الملامح الرئيسية الآتية : 1) تم تفكيك البرجوازية المصرية التقليدية كما لاحظنا على مرحلتين. 2) تم استبدال البرجوازية بمؤسسة تتحكم في القطاعات الإستراتيجية والديناميكية في الاقتصاد والمجتمع ككل، وهذا هو القطاع العام الاقتصادي، جهاز الدولة (القوات المسلحة والخدمات الأمنية)، والمنظمات السياسية والإيديولوجية والمؤسسات (الخدمات المدنية، الشؤون الخارجية، ودور النشر والفنون ووسائل الإعلام).

تم توفير الكوادر القيادية الجديدة من شرائح البرجوازية الصغيرة والمتوسطة بشكل رئيسي، لكنها أيضًا تضم عناصر من المجموعات الحاكمة القديمة، ضباط قدماء، خبراء فنيين (اقتصاديين ومهندسين، أساتذة جامعات)، مديرين ومنظمين.

3) تم دمج سلك الضباط عضويًا مع المجموعات الاقتصادية والإدارية والسياسية القائدة. كل هؤلاء الذين كان عليهم ترك القوات المسلحة أو تم اختيارهم ليتركوها، تم ترشيحهم

للمناصب العليا في الجهاز غير العسكري. حوالي 1500ضابط انضموا لهذه الفئة بين 1952 و.1964

4) يمكن وصف نخبة السلطة الجديدة أنها تكنوقراطية ميولها ومقاربتها خاضعة للتأثير الألماني والأمريكي، وليست مجرد بيروقراطية. هذه النخبة التكنوقراطية تم فرضها من أعلى على البيروقراطية المصرية التقليدية الهائلة التي لازالت تنمو بسرعة ولكنها تتمتع اليوم بسلطة أقل مما كانت عليه أيام الوزارات الهشة في النظم القديمة. الصحافة مشغولة على الدوام بحملات لتطوير فاعلية تلك البيروقراطية السلبية لمحاولة إجبارها على التكيف مع حاجات ومتغيرات النخبة التكنوقراطية.

إن أخطار هذا الموقف -حيث تجلس هذه المؤسسة البيروقراطية على قمة هرم البيروقراطية- تبدو واضحة حين نحلل بنية القوة البشرية والقوى العاملة في مصر. ففي عام 1960كان 77 بالمائة من السكان متاحين للعمل، منهم 32.6 بالمائة فقط يعملون. أكثر من ذلك، كانت تلك القوة العاملة تتركز –إذا استبعدنا الزراعة– في قطاع الخدمات. القطاعات السائدة كانت : 21.7 % في الخدمات والبنية التحتية، 10.6% في التجارة، 54.3% في الزراعة، 10.6% في التصنيع، 2.8% في البناء والتشييد. توضح هذه الأرقام بجلاء محدودية حجم قطاع التصنيع الديناميكي في الاقتصاد المصري اليوم. وتحت هذه الظروف، فإن تركيز السلطة الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية في أيادي المؤسسة التكنوقراطية البيروقراطية قد يثبت قدرته على الإضرار بمستقبل مصر.

5) لقد نجحت نخبة السلطة الجديدة في تجميع قواها في مواجهة اليسار الماركسي المصري (الحزب الشيوعي والكثير من التقدميين والمناضلين المستقلين). وقد استمر القمع المضاد للشيوعيين بدرجات متفاوتة من الشدة منذ أغسطس 1952، ثم وصل إلى درجة عالية بين 1954 و1956، ثم مجددًا منذ يناير 1959. وبينما هناك قانون عام يمنع كل التنظيمات السياسية، فإن هناك قانون مخصوص للشيوعيين يعود تاريخه إلى نهاية العشرينيات وقد تم تشديده من قبل النظام العسكري. لا يوجد قانون مماثل معادي لأي أيديولوجية منظمة أخرى. ومع ذلك فإن الخط العام للماركسية المصرية -رغم ملاحقتها- كان ولازال الدعم – النقدي وليس المشروط – للنظام، وهدفه إقامة دولة شعبية ديمقراطية وطنية.

لذلك ليس مفاجئًا اكتشاف حقيقة أن الكوادر القيادية للنظام تنتمي لمجموعتين أيديولوجيتين: الأمريكية الألمانية والإخوان المسلمون. في نهاية 1963 كان الاتحاد الاشتراكي العربي تحت توجيه الرائد حسين الشافعي (كان ضمن جناح الإخوان المسلمين في الضباط الأحرار)، الدكتور عبدالقادر حاتم وزير الثقافة والإرشاد القومي (نموذج للكادر

الأمريكي) وكمال رفعت (تكنوقراطي مثقف ذا ميول تيتوية).

لقد امتص الاتحاد هؤلاء الذين انتموا إلى الإخوان المسلمين مع قليل من الشخصيات اليسارية وهؤلاء تم التعامل معهم على أساس فردي.

التوجيه الكلي للاقتصاد يقع بين يدي نائب الرئيس عبداللطيف البغدادي (المدير السابق لمصر للطيران ، والمعروف بتمثيله للتحالف بين سلك الضباط والمصالح الكبيرة) والدكتور عبدالمنعم القيسوني (اقتصادي قدير من المدرسة الليبرالية) ورئيس المجلس التنفيذي علي صبري (قيادي على درجة عالية من الفاعلية كان حتى 1952 مواليًا بوضوح للأمريكيين).

تبقى فقط قليل من الأسماء التي تظهر ميلًا لا تخطئه عين ، لدرجة أن أحمد بهاء الدين – محرر يومية الأخبار– كتب أن "ما نستطيع أن نكتشفه أولًا داخل الجمهورية العربية المتحدة هو أن الثورة ركزت جهودها لبناء المقومات المادية للمجتمع الاشتراكي بدون الاهتمام بمقوماتها البشرية ، أي الاشتراكيين! لا يمكن أن تكون هناك اشتراكية بدون اشتراكيين! يتم السعي لهذا الآن في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي من خلال خلق مركز داخلي من الكوادر الواعية سياسيًا ويقال أنه سوف يضم نسبة أكبر من اليسار.

6) المركزية المتطرفة ومعاداة الماركسية في دولة فلسفتها الأساسية وسياستها توصف بأنها "الاشتراكية العلمية" تضفي نكهة ونمطًا بيروقراطيًا قويًا على المجتمع المصري في الوقت الحاضر. كل خطوة للأمام تأتي كقرار تفرضه آلة الدولة من أعلى ، ليس أبدًا كمبادرة من الجماهير. وبينما لم يتم السماح بأحزاب سياسية أخرى ، أثبت النظام أنه غير قادر على تنظيم وتطوير حزبه. كانت النتيجة انتشار ونمو اللامبالاة السياسية في دولة كانت حتى اليوم متحمسة بشكل واضح. فإذا ما أصرت الدولة على فعل كل شيء بنفسها وبالأمر ، فلما لا نراقب من بعيد.

لابد من التأكيد على أن تلك اللامبالاة السياسية تعد ظاهرة جديدة لم تتواجد قبل 1959. حتى أزمة ربيع 1954 لم توقف النشاط السياسي والاتصال والمناقشات ، وقد تلى ذلك مرحلة مواجهة حلف بغداد وأزمة السويس ومرحلة باندونج. بين 1939 و1959 نجحت الماركسية المصرية في جذب أفضل الشباب لأفكارها الفلسفية ورؤيتها لنهضة مصر ، وأصبحت هي الديناميكية الفكرية للمثقفين والطبقة العاملة في المدن الرئيسية.

بسبب نقص الاتصالات بالحركة الشيوعية العالمية عمومًا والاتحاد السوفييتي بشكل خاص ، اضطرت الماركسية المصرية إلى البحث عن طريق إلى الأمام بتطوير موقفها النظري في

إطار وطني (كان ذلك قبل ظهور نظرية "تعدد المراكز" بوقت طويل)

قوبلت نظرياتها باحترام من أقسام المثقفين غير الماركسيين والرأي العام الوطني. لذلك فإن القمع العنيف في 1959 كان له تأثير عميق ليس فقط على الماركسيين بل على التجمعات التقدمية بشكل عام. محاولة تدمير هذا الجسد المفكر المشتبك كانت لابد أن تؤدي إلى أزمة عامة في كل مجالات الحياة الثقافية والسياسية. لقد تم حصار المثقفين ، لكنهم كانوا مجرد رموز لأزمة أكثر عمقًا في المجتمع المصري ، أزمة تحمل أخطارًا جسيمة لكل مسار المستقبل في مصر.

إلى هذه النقطة يمكننا تحقيق الكثير بإيلاء الاهتمام لمشاكل البناء الفوقي في المجتمع المصري.

1) على مر العصور تميز التاريخ المصري بخصوصيات محددة تضمنت المركزية الشديدة في البنى الإدارية منذ أيامها الأولى وكان نضال الشعب المصري كي يحيا ويعيش وسط الصحاري يعني ضرورة وجود سلطة مركزية مسؤولة عن الري الاصطناعي ، مراقبة منسوب النيل ، تصريف وتوزيع المياه. ولأن تلك المهام لا يمكن أن تتولاها سلطة إقليمية ، فإن أرض الفراعنة مثلت مهد أقدم دولة مركزية موحدة في التاريخ ، والأكثر تماسكا من بين المجتمعات الهيدروليكية. فيما بعد ، كان المسؤول عن إمدادات المياه هو المتحكم الرئيسي ومالك الموارد الاقتصادية والأنشطة المتعلقة بها. حدث هذا مرتين في العصر الحديث : المرة الأولى تحت حكم مُحَمَّد علي ، والمرة الثانية اليوم مع النظام العسكري الذي يقوده جمال عبد الناصر. الملكية الخاصة ليست إلا تطورًا حديثًا في تاريخ الاقتصاد المصري وأُدخلت عليه مؤخرًا في القرن التاسع عشر.

هذه الإدارة والتحكم المركزي وأحيانًا الملكية في المجال الاقتصادي تحت سلطة دولة واحدة كان يعني تعظيم دور وأهمية جهاز الدولة لدرجة غير عادية. أكثر من ذلك ، إذا أخذنا في حسابنا الحساسية الجيوسياسية لموقع مصر ، الحاجة لبناء جيش قوي تصبح إذن نتيجة منطقية. لذلك ليس من قبيل المصادفة أن قادة الجيش كانوا يتمتعون بسلطة اقتصادية في فترات عديدة من التاريخ المصري ، بعد طرد الهكسوس ، أثناء العهد المملوكي ، تحت قيادة مُحَمَّد علي واليوم في شكل النظام العسكري وسيطرته على القطاع العام.

تلك التطورات في المجال الاقتصادي كانت تنعكس لا محالة في مجال الأيديولوجيا ، ومن الفراعنة إلى جمال عبدالناصر كان سيد السلطة الزمنية هو مركز السلطة الروحية الموحدة وهذا هو مصدر التقليد القديم عن الحكم الديني في مصر ، ويجب علينا أن نتذكر أنه حتى قبل ظهور التوحيد القبطي (المصري)، أظهر العقل الجمعي الديني الفرعوني ميلًا واضحًا نحو

التوحيد وكان هذا الميل قوة وراء انتشار الإسلام السني في مصر.

2) النقطة الأخيرة تصلح كمقدمة لتحليل أيديولوجي عام. لنقدم ملخصًا للتطور الثقافي الحديث ، من زمن النهضة الثقافية التي أطلقها مُحَمَّد علي من خلال بعثة رفاعة رافع الطهطاوي إلى أوروبا (1801-73)، يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين : الأصولية الإسلامية والليبرالية. الأولى أطلقها جمال الدين الأفغاني وتشكلت على يد تابعه المتذبذب الشيخ مُحَمَّد عبده. كان هدفهم تأسيس نهضة جديدة في أرض الإسلام بنقد التقاليد المتفسخة في ضوء الفطرة السليمة والأخذ بالأسباب لكن في إطار الدين. ويجب أن يستمر الدين كحجر أساس في الحياة الاجتماعية والسياسية.

كل العوامل التي تؤدي إلى الفُرقة كالأحزاب السياسية يجب أن تُحرم ، كذلك يمكن السماح بالنقاش من خلال منظمة مركزية وموحدة وسوف يساهم التعليم الديني تدريجيًا في إعداد الشعب للحكم التمثيلي ، لكن مُحَمَّد عبده أعلن أن المستبد المستنير هو القادر على إحداث نهضة في الشرق كما أضاف أن "15 عامًا سوف تكون كافية". هذا الاتجاه كان على يمينه جناح السلفية ومجموعة المنار بقيادة رشيد رضا ، وفوق كل ذلك الإخوان المسلمون.

و مع ذلك ، استمر جناحها الراديكالي في البحث عن قدر معقول من الليبرالية في إطار الإسلام ، تمثل هذا في عمل علي عبدالرازق وأخيه مصطفى ، ثم لاحقًا خالد مُحَمَّد خالد. كان الاتجاه الأساسي الثاني وهو الليبرالية قد أطلقته- قرب نهاية القرن الماضي- مجموعة من المثقفين اللبنانيين المهاجرين الذين لجؤوا إلى مصر (مجموعة المقتطف وفوق ذلك كله شبلي شميل وفرح أنطون).

في نفس الوقت تقريبًا كان عدد من الأعضاء البارزين في البرجوازية والنخبة الثقافية المصرية يبحثون عن الشروط التي يمكن خلالها إحداث النهضة المصرية. ومن بين هؤلاء كانت مجموعة الجريدة على رأسها أحمد لطفي السيد كذلك قاسم أمين وأحمد فتحي زغلول وسعد زغلول الذي سوف ينشئ الوفد ويقود ثورة 1919 بعد ذلك. على يسار هذه المجموعة وقف الاشتراكيون ، شميل وأنطون ، وخصوصًا سلامة موسى وعبدالرحمن فهمي.

كان هذا الاتجاه العام هو المسؤول بشكل كبير عن التطور الثقافي والسياسي المصري الحديث في الفترة من 1919 إلى 1959. الرموز الأساسية كانت طه حسين وتوفيق الحكيم ، يصاحبهم ويتبعهم أعداد كبيرة من المثقفين النشطين. على يسار هذه المجموعة الرئيسية كان الماركسيون المصريون الذين ظهروا لأول مرة في 1922 ، لكن كان تأثيرهم أكثر قوة منذ 1939. وأخيرا ، على يمين هذا الاتجاه الليبرالي كانت مجموعة أخرى تتطور تحت التأثير الأمريكي الألماني وكانت مرتبطة بشكل وثيق بالبرجوازية المصرية (مجموعة أخبار اليوم وعباس العقاد كقائدها الثقافي).

معظم الضباط الأحرار الذين نفذوا ثورة 1952 ينحدرون من الجناح الراديكالي للأصولية الإسلامية. انتمى بعضهم للإخوان المسلمين ، والقليل جدًا إلى المجموعات الماركسية.كانت الأغلبية تحت قيادة عبدالناصر تميل إلى الأصولية الإسلامية. كان هذا هو الميل الثقافي الذي قدم مبررًا محترمًا لتناولهم المهني الصارم للسلطة وكذلك ضيقهم بالمناقشات والتحزب.

فوق ذلك ، فقد اعتقدوا أن إيمانهم التقليدي سوف يساعد على توحيد الأمة خلفهم ، وأن تلك الأيديولوجية لم تكن فقط أكثر فاعلية من الأفكار الوفدية المبهمة بل وأكثر أهمية لأنها كانت توفر مضادًا فعالًا للأفكار الماركسية التي كان محتملًا أن تصبح المعارضة الجدية الوحيدة.

كان هذا هو الموقف على أي مستوى حتى أزمة 1954 مع الإخوان المسلمين التي مع ذلك جاءت ضمن مواجهة العديد من المشاكل الصعبة التي رافقت الاستقلال وفرضت التغيير على القيادة المصرية. كانت مشكلتهم المركزية هي خلق مجتمع حديث في مصر. جاءت أول محاولة خلال المرحلة الثانية من الثورة بين أعوام 1956 و1961 بالتحالف مع البرجوازية الكبيرة ، وباستثناء طبقة ملاك الأراضي. ومع أن التحالف كان لينتهي بالطبع إلى الفشل ، فإن النتيجة المهمة كانت نجاح الأصولية الإسلامية في نشر توجه خبيث معادي للماركسية.

هذا الفشل أنتج أزمة كبيرة في الأفكار والسياسات. لقد كان ضربة خطيرة للمؤسسة ، وبشكل أسوأ لعناصر الجناح اليميني في القيادة السياسية. جمال عبد الناصر نفسه كان يتحرك ببطئ عبر سنوات ناحية رؤية براغماتية للمستقبل وكن بشكل تدريجي يقدر الحاجة لإعادة التفكير في الثوابت.

كان هذا هو موضوع مؤتمر 1962 : "الحل الاشتراكي لمشكلة التطور الاجتماعي في مصر – في ظل إيمان بالطريق الثوري لتحقيق التقدم – لم يكن محل تساؤل. إن الحل الاشتراكي هو حتمية تاريخية يفرضها الواقع ، إن التطلعات الكبيرة للجماهير وطبيعة العالم المتغير في النصف الثاني من القرن العشرين " طبقًا لما جاء في القسم السادس من الميثاق المعنون بـ "عن حتمية الحل الاشتراكي" وكذلك القسم التاسع عن "الوحدة العربية" كما جاء في خطبة النقد الذاتي الشهيرة في 16 أكتوبر 1961 ، وكلها اقتربت من نبذ سياسة الوحدة العضوية المركزية التي طُبقت من 1956 حتى 1961.

وأكثر من ذلك بدأ النظام يقترب من السياسة التي دافع عنها الماركسيون المصريون. ويمكن إجمال هذا أولًا في الحاجة إلى الوحدة في النضال ضد الامبريالية ، ثانيا ، التأكيد على وحدة الثقافة والتقاليد التاريخية للعالم العربي ، ثالثا ، الحاجة إلى سياسات قومية تساهم في إعادة توحيد العالم العربي وتراعي تقاليد واحتياجات كل دولة على حدة.

والتناقض هو أن تلك الأفكار كانت هي الدافع وراء حملة قمع اليسار الماركسي التي بدأت في يناير 1959.

ما هي بالضبط التناقضات الأساسية في الموقف الحالي للناصرية؟ بالإجابة على هذا السؤال يمكننا تحديد فرص انتصار الاشتراكية. يمكن وصف الجمهورية العربية المتحدة بأنها دولة أوتوقراطية مستقلة متقدمة مع سيادة اقتصاد رأسمالية الدولة المُخطط. لقد ذهبت بعيدًا –مقارنة بمجتمعات عديدة– على طريق السيطرة على مواردها وتأسيس سيادتها غير القابلة للمصادرة. وقد مثل الموقف الدولي في ظل الحرب الباردة فرصة للقادة المصريين كي يطوروا نوعًا جديدًا من الحياد الذي وفر دعمًا متزايدًا للاقتصاد في العديد من النواحي. ومع ذلك فهناك بعض النقاط الخلافية حول الوضع الحالي ومشكلاته التي تزداد صعوبة.

1) يحاول النظام تسريع معدل النمو الاقتصادي لكنه يحتاج لإنجاز هذه المهمة إلى الدعم الشعبي المنظم الذي لا يتوفر في الوقت الحاضر. إن جهاز الدولة المتنامي فوق أنه لا يشكل بديلًا فإنه سوف يصبح بشكل متزايد عائقًا أمام قوى التغيير. المركزية الزائدة -التي اتخذت منحى معادٍ للماركسية – دمرت أو صادرت او حيَّدت احتياطي ضخم من الكوادر السياسية والثقافية التي تعد مشاركتها الآن ضرورية. لا يمكن إيجاد حل لمشكلات مصر الاقتصادية – التي تزداد حدة بسبب ارتفاع معدل المواليد ونقص الأرض – بدون إعادة تأسيس الحرية السياسية. إن الموضوعة المثارة هنا هي أنه لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي طويل المدى بدون التعبئة السياسية للجماهير الشعبية : "لا اشتراكية بدون اشتراكيين".

2) بالاعتماد الكبير على المساعدة الأجنبية والاستماع للمستشارين البرجوازيين في الفترة من **1956** لـ **1961**، يواجه النظام الآن موقفًا أكثر خطورة. إن فكرة الوحدة العربية قد مهدت الطريق للبعث الذي يعد مهمته الاستراتيجية هي أولًا انتزاع المبادرة في العالم العربي من الناصرية ثم المساعدة في تدميرها بعد تذويب الشيوعيين. لكن في نفس الوقت هناك تصميم من الناصرية على دعم الحركات الثورية العربية.

و قد تمثل هذا في الدعم اللامحدود لجمهورية الجزائر الديمقراطية وكذلك الحملة اليمنية. وهذا الدور في الشؤون الخارجية والذي لم يكن متصورًا منذ سنوات قليلة، هو الذي يضفي على الناصرية في الوقت الراهن طابعها المعادي للإمبريالية.

وعليه فإن الصراع مع الولايات المتحدة تحديدًا سوف يُستأنف في سياق موقف محلي ترتكز فيه القيادة المصرية على قوة دولتها وعلى التعاطف الجماهيري العربي العام الذي تنقصه التعبئة وفقدان المبادرة. إن مثل هذا الدعم الجماهيري مطلوب ليس فقط لتعزيز وتشجيع الموقف المعادي للإمبريالية في الشؤون الدولية

ولكن أيضًا لتطويق ومواجهة المجموعات المعارضة العديدة في إطار مجتمعها بالذات.

إن مجيء الجيش للعب مثل هذا الدور الهام في تشكيل مصر المعاصرة قد يبدو للبعض كسوء حظ لكن ، في الحقيقة ، هذا هو الطريق الذي سلكته كل الأمم للحصول على دولتها بالسيف. وهذا –على أي حال– ما يفسر التأثير العظيم الذي تمارسه الناصرية على قطاعات واسعة من الرأي العام الراديكالي في الدول غير المتقدمة. وعمومًا يجب أن نقول أن جمال عبدالناصر قد سار أبعد مما وصل إليه الرائد مصطفى كمال أتاتورك وأبعد من معظم الساسة الإصلاحيين في أمريكا اللاتينية مثل بيرون.

الناصرية؟ الكلمة نفسها – نموذج مبدئي للصعود الوطني المصري – لم تكن معروفة إلى وقت قريب.وقد جاءت لترمز إلى خليط من الاستقلال الراديكالي وإعادة تعريف الهوية الوطنية والتأكيد على التقدم الاجتماعي ، والتي توصف عادة بالوطنية ولكن قد يكون أكثر دقة وصفها بـ "مرحلة انتزاع الهوية الوطنية"* للإشارة إلى الفترة التي قامت فيها شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية لتحرر نفسها من الامبريالية والامبريالية الجديدة ، وتستعيد وتبني هويتها الجديدة في سياق عالم الحرب الباردة.

لقد اتخذت الدولة المصرية شكلًا أوتوقراطيًا ويحتل الجيش فيها موقعًا مهيمنًا لكن تلك الحقائق يجب ألا تشوش تحليل المرء ولا أن تتخذ كعلامات لا تخطئها عين على رجعية النظام. ففي التطور التاريخي لا وجود لقدر لا يمكن تغييره ، كما يجب إعطاء التقدير الكافي للعناصر الإيجابية والسلبية في الموقف.

إن محصلة الموقف الحالي سوف تعتمد على التطور الداخلي للتيارين الثوريين الرئيسيين على مستوى الفكر والممارسة: الناصرية من جهة ، والماركسية المصرية من جهة أخرى. الأولى تغيرت بطرق عدة منذ 1952 ، فقد أدركت خطورة اللامبالاة السياسية وغياب التنظيم الجماهيري ، وبدأت تفهم وتعري الرجعية في صفوفها بالذات ووصلت إلى نقطة حيث يمكنها اعتبار ميثاق عام 1962 برنامج متوسط على الطريق ، مقبول من قطاعات واسعة من الحركة الوطنية.

صحيح أن الصفوف الدنيا وبعض الشخصيات القيادية لازالت ترفض الحديث عن اشتراكية علمية ولازالت متمسكة بأفكار ومفهوم الاشتراكية العربية كسلاح مضاد للماركسية. لكن عام 1963 شهد الإفراج الحذر عن عشرات من المعتقلين السياسيين ومن الممكن الآن التمييز بين الجناح الراديكالي من النظام الذي يترأسه جمال عبدالناصر والذي لازال يمتلك المبادرة ، وبين المصالح الرجعية الراسخة بقوة. وعلى صعيد مهم ، تم استيعاب أخطار الوطنية اليمينية المتمثلة في الهجوم البعثي الذي يلقي دعمًا غربيًا وأمريكيًا بشكل رئيسي ، ولكن على

ما يبدو فقط فيما تمثله من خطر على حدود التأثير المصري.

على الجانب الآخر استطاعت الماركسية المصرية حتى تحت ظروف القمع الواسع أن تظهر قدرًا من المرونة التي مكنت كوادرها من الحفاظ على ارتباطهم السياسي بالشعب المصري واستمرت أفكارهم في النمو والتأثير.

لقد كانت مقاربتهم السياسية منذ 1952، وتحديدًا منذ السويس وتأسيس الحزب الشيوعي المصري الثاني تؤكد وتدفع المحتوى الديمقراطي الشعبي للحركة الوطنية وذلك لتطلق المرحلة الاشتراكية في النهضة المصرية. لذلك يرى الماركسيون دورهم التاريخي ليس في تشكيل تيار بديل من القوى معارضًا للناصرية بل في وضع الناصرية على طريق الاشتراكية. في الجزائر، جاءت الثورة الاشتراكية تحت قيادة أحمد بن بلا ضمن إطار عام مرجعيته وطنية وإسلامية يرسم طريق المصالحة الوطنية كما يؤكد على الأهمية المركزية للثورة الفلاحية.

إن التنبؤ بالمستقبل في مصر يمكن تلخيصه على النحو التالي: الاختيار إما التحالف بين الاتجاهين الرئيسيين الراديكاليين في الحركة الوطنية، ما يسمح لمصر الاستفادة بكل قواها محليًا وفي العالم العربي وفي الصراع الدولي ضد الامبريالية وأن تبدأ في التوجه نحو الاشتراكية، أو أن يتم تدمير هذه الاحتمالات بالفعل المشترك للقوى العميلة للامبريالية في العالم العربي مع القوى الرجعية في المجتمع المصري.

لقد مرت 12 عامًا منذ أن بدأت الاتجاهات الراديكالية الرئيسية في الحركة الوطنية المصرية الجدل الحماسي وحرب الظلام بين الإخوة. وقد حان الوقت وأصبح الموقف الآن أكثر تحديدًا من أجل التقدم نحو حوار أكثر صراحة وأمانة وثقة. فليس هناك طريق آخر للتقدم.



الديناميكيات الطبقية للانتفاضة السودانية وانتشارها –حوار مع البروفيسور مجدي الجيزولي

حاوره: كليمَن ديشايّ

ترجمة: خليل حداد

مراجعة: قسم الترجمة

رابط المقال الأصلي: اضغط هنا

من هم هؤلاء الذين نزلوا إلى الشوارع؟ وفي هذين الشهرين الأخيرين، هل نلاحظ حدوث تطور في سيماء المتظاهرين؟ ما الاختلافات التي يمكن أن نشهدها بين نظرة كل من العاصمة والأقاليم للمظاهرات والمتظاهرين؟

على الرغم من كونه سؤالًا مقلقًا من نواحٍ كثيرة في أوقات الحماس هذه، إلّا أنَّه سؤالٌ مهم. برأيي ثمَّة تطور معين وهناك اختلافات واضحة. ابتدأت الموجة الحالية من الاحتجاجات في عطبرة، وهي مدينة ترابية على النيل، تقع على بعد 350 كيلومترًا شمال الخرطوم.

قد يساعد إدراكنا لهذه الخلفية على تفسير التركيب الاجتماعي وسلوك متظاهري عطبرة يومي 18 و19 ديسمبر من العام الماضي، وهو الشرارة

الأولية لموجة المظاهرات الحالية. كانت احتجاجات عطبرة استجابة شعبية مباشرة على رفع أسعار الخبز في البلدة بعد قرار حكومي بخفض دعم القمح (قرار اتخذ بناءً على نصيحة صندوق النقد الدولي).

ابتغت الحكومة من هذه السياسة اختبار صبر الناس لمعرفة ما يعتبره السكان مقبولًا وما يعتبرونه غير مقبول. ونتيجةً لذلك، كان المحتجون في عطبرة هم مشترو الخبز الفقراء في البلدة: الطلاب المراهقون من مدرسة عطبرة الصناعية،



وعمال المناجم الحِرفيون في مدينة محاذية، والعمال المياومون في سوق عطبرة، والطلاب المهاجرون في جامعة نهر النيل. وجهوا غضبهم إلى رموز السلطة والامتياز المعروفة في المدينة. لقد أشعلوا النار في مقر حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وأحرقوا السيارات المتوقفة في المنطقة المجاورة ونهبوا أجهزة الصراف الآلي.

في الواقع، عطبرة مدينة متميزة فعلًا، فهي تمتلك ذاكرة تحررية ونضالًا عماليًا ضاريًا. كما أنها أيضًا من مفرزات الهيمنة الاستعمارية. فقد أتت إلى الوجود بفضل التصميم الإمبراطوري. فهي نتيجة ثانوية لخط السكة الحديدية الذي أنشأه جيش الاحتلال البريطاني-المصري بغرض نقل القوات بفعالية لهزيمة الدولة المهدية.

تطورت عطبرة لتغدو عاصمة السكك الحديدية السودانية ومهدًا لحداثة السودان. ويعود تاريخ أول حركة عمالية في عطبرة إلى عشرينيات القرن العشرين. كانت عطبرة تجربة في صنع المدينة. اجتذبت الفلاحين الذين لا يملكون أرضًا والعبيد المحررين الباحثين عن عمل في مجال العمل الجديد. لقد كان هؤلاء رواد اقتصاد العمل المأجور الناشئ مَن شكلوا طليعة الطبقة العاملة في السودان؛ وبين عمال عطبرة اكتشف الشيوعيون السودانيون "الشعب"، وبين هؤلاء ترسخت قومية الطبقة العاملة كنقيض لقومية النخبة "**الأفندية**". وما هذا الإرث النضالي والتنظيمي إلا هدية عطبرة للسودان.

في عطبرة، اكتشفت الطبقة العاملة السودانية "النقابة العمالية" وكان اكتشافًا مهمًا بالفعل. كان التضامن داخل النقابات العمالية علاقة اجتماعية ثورية تحدت وغالبًا ما حلت محل روابط العرق والإثنية وحتى الجنس. ورأى الديكتاتورات السودانيون المتعاقبون، عبود (1958-1964)،

ونميري (1969-1985) والبشير (1989-2019)، في عطبرة تهديدًا: فهي مكان هزِمَت وشُجِبَت فيه الإيديولوجية العنصرية للمؤسسة الحاكمة في كثير من الأحيان. أصبحت عطبرة جنسية وتسمية لشعبها، ويشار إليها باسم عطبراويين بغض النظر عن أصولهم العرقية أو القبلية.

في عهد نميري عانت السكك الحديدية السودانية من نقصٍ في التمويل وسُرّح عمال عطبرة بأعدادٍ كبيرة. لكن الضربة الحاسمة جاءت عندما أعطى نميري الأولوية لنقل البضائع عبر الطرق السريعة بدلًا من السكك الحديدية بالتواطؤ مع عددٍ من رجال الأعمال السودانيين. وتحت حكم البشير حدثت المزيد من عمليات التسريح والخصخصة للسكك الحديدية. تعد عطبرة مكانًا للقاء ضحايا التحول النيوليبرالي في السودان.

شهدت المدينة، بفضل حمى الذهب، انتعاشًا اقتصاديًا عقب العام 2010. وهي تجتذب الآن عمال المناجم الحرفيين من جميع أنحاء البلاد، جُلّهم من الفلاحين الفقراء وفقراء الحضر، الذين يستخدمونها كمصنع استخلاص ونقطة بيع. على عكس عمال السكك الحديدية، فإن صغار المنتجين هؤلاء، ممن يعملون لحسابهم، غالبًا ما يخوضون منافسة مميتةً مع شركات التعدين التي ما تزال في المراحل الاستكشافية. سيُجبَر البعض في نهاية المطاف على بيع قوة عملهم لهذه الشركات الكبيرة حال أنْ وعندما يكون تعدين الذهب على نطاق صناعي مربحًا للمستثمرين الأجانب.

ماذا عن عدوى النضال من عطبرة إلى البلد بأكمله؟

أثبتت شجاعة متظاهري عطبرة أنها معديةٌ على الفور. في القضارف، عاصمة الزراعة التجارية للسودان ومركز العمالة الزراعية الموسمية، خرج المتظاهرون في الشوارع وهم يقلدون ما رأوه وسمعوه من عطبرة. لقد أحرقوا مقر حزب المؤتمر الوطني، وحاولوا اقتحام مقر الحكومة المحلية وفتحوا قسرًا مخازن ديوان الزكاة للتوزيع عفويًا على الجماهير. تكررت مشاهد مماثلة في الرهد والنهود في كردفان، وكلاهما مركزان للتجارة الزراعية. حتى هذه اللحظة، تكونت جموع المتظاهرين من سكان المدن الفقراء ومن الأشخاص الذين تضرروا جراء إعادة صياغة علاقات الأراضي في الريف السوداني لصالح الزراعة التجارية.

عند هذا المنعطف، استخدمت الحكومة أيديولوجيتها العنصرية لرفض الاحتجاجات باعتبارها أعمال عنفٍ للعناصر الإجرامية. اتهم رئيس جهاز المخابرات والأمن الوطني الطلاب الدارفوريين من أنصار عبد الواحد النور، زعيم جيش/حركة تحرير السودان المتمرد/ة والمقيم في باريس، بالمسؤولية عن العنف. أُلقيَ القبض على طلاب دارفور تحت تهديد السلاح من منازلهم في سنار والخرطوم وعرضوا أمام كاميرات التلفزيون مع مجموعة من الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والأسلحة الخفيفة لإظهار جرائمهم. اختفوا في مراكز الاحتجاز التابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني دون أي أثرٍ يذكر. في عطبرة والقضارف أيضًا، كانت

استجابة الأجهزة الأمنية عنيفةً ودمويةً بشكلٍ خاص. عند مواجهة العناصر المُهمَّشة، لم تلتزم أجهزة الأمن بأي قيودٍ في إطلاق النار. نظرًا لأن الحياة لها ثمنٌ سياسيٌ، فإن حياة العامل الموسمي من دارفور في القضارف لم تكن ذات قيمةٍ خاصة. عندما يحتفل نشطاء الخرطوم بشهداء الثورة، فإن أولئك الذين قُتلوا في القضارف يظهرون كرقم.

كانت الصورة في الخرطوم مختلفةً كل الاختلاف. هيمنت الطبقات الوسطى على الاحتجاجات، معظمهم من المهنيين الشباب وطلاب الجامعات، وكانت في الواقع غير عنيفة. كان هناك في كثيرٍ من الأحيان جوٌ كرنفاليٌّ، تضخّمه قوة وسائل التواصل الاجتماعي. تنافسَ الشبان والشابات في توثيق مشاركتهم من خلال البث المباشر على الفيسبوك، ودفقاتٍ من الصور التي التقطت بهواتفهم الذكية والكاميرات المتصلة بالإنترنت. لم يبرز المتشددون في الخرطوم، ولم يظهروا إلا في الاحتجاجات داخل مناطق مثل كلاكلة في الخرطوم وأم درمان وأم بدّة.

كان مركز الاحتجاجات في بُرّي، وهو حيٌّ تقيم فيه، في الغالب، الطبقة الوسطى. هنا، كان الشبان والشابات يعيشون تجارب ذاتيةٌ جديدةٌ من العصيان والتمرد ضد الحكومة، والأهم من ذلك ضد النظام الأخلاقي الأبوي. في ضوء ذلك، كان معظم المتظاهرين في العديد من المواقع شابات. وقدرَهم رئيس جهاز الأمن الوطني بـ 70 ٪، ولكن الرقم الدقيق ليس مهمًا. كانت الشابات في الشوارع تُظهرن الوجود الجسدي والفاعلية والسخط من المعمار الجندري للمدينة.

وفي ضوء ما سبق، من المفيد أن نتساءل عن الحريات التي يسعى إليها متظاهرو الطبقة الوسطى. فمن ناحية، إنه بالفعل التحرر من الطغيان، ومن القمع السياسي، وحرية التعبير. كما أعتقد أنها في ذات الوقت حرية الاستهلاك، وحرية الفرد الطامح في مجال اجتماعي اقتصادي مبني على مصالح رأس المال التجاري، وحرية الفوز. كان غضب المتظاهرين في الخرطوم موجهًا ضد النظام السياسي الاستبدادي، ومعظمه ضد شخص البشير، الدكتاتور وزبانيته.

انتفض الناس ضد عدم وجود مكاسبٍ ولكن ليس بالضرورة ضد هياكل السلطة والامتيازات التي تخلق هذه المكاسب وتكيُّفها. كان البشير يعاقَب على الفشل في تقديمه للمكاسب، لكن لم يُعطَ اهتمامٌ كبيرٌ لحقيقة أن قدرته على تقديم مكاسبٍ للطبقة الوسطى من الخرطوم ترتكز على المصادرة العنيفة والحرمان في المناطق النائية من السودان. قد ترى الطبقة الوسطى في الخرطوم العمليات العنيفة للتراكم الأولي، في دارفور على سبيل المثال، فظيعةً، ولكن بدون هذه العمليات سيكون من المستحيل أن يتوفر لهم هذا المستوى من المعيشة.

يبدو أنَّ منظمة جديدة تجمع بين النقابات المهنية الليبرالية (الأطباء والمحامون ...) [تجمع المهنيين]، تسعى إلى قيادة الحركة الاجتماعية الحالية. من هم وماذا يمثل هذا التحالف حقًا على الصعيدين السوسيولوجي والمشهد النقابي السوداني؟ وما هي إستراتيجية هذه المنظمة الجديدة؟

غموض تجمع المهنيين عبارةٌ عن مظهرٍ زائف. إنه ببساطةٍ مظلةٌ جامعةٌ للجمعيات التي انبثقت من أرض السياسة السودانية القاحلة في السنوات العشرين الماضية أو نحو ذلك. يتكون جوهرها من ثلاث هيئاتٍ من المهنيين: اللجنة المركزية للأطباء السودانيين، وهي لجنة الإضراب التي قادت بنجاحٍ إضراب الأطباء في عام 2016؛ شبكة الصحفيين السودانيين، التي تشكلت في عام 2008 كبديل لاتحاد الصحفيين السودانيين المتحالف مع الحكومة؛ وتحالف المحامين الديمقراطيين، وهو في الأساس قائمة انتخابية لمحامي المعارضة الذين حاولوا مرارًا الفوز في انتخابات نقابة المحامين السودانيين.

أعلن التجمع وجوده في أغسطس 2018 في مؤتمر صحفي كشف خلاله عن دراسة حول الحد الأدنى للأجور. كان هدفهم الأساسي تقديم الدراسة مع قائمة من المطالب للبرلمان في مظاهرة قوامها المهنيون. دفعت أحداث ديسمبر 2018 بهم لتبني إستراتيجية جديدة. لذا قاموا بصياغة إعلان أطلق عليه "إعلان الحرية والتغيير" يطالب باستقالة الرئيس البشير وحكومته على الفور وتشكيل "حكومة انتقالية قومية" مؤلفة من "تكنوقراط".

لكن الآن، هذه الصيغة: انتقال السلطة وفكرة حكم "التكنوقراط" لفترة انتقالية هي الصياغة القانونية المعيارية "للانقلاب". يجري إسناد العمل الحاسم المتمثل في الإطاحة بالديكتاتور إلى ضابط عسكري يُفترض أن يربط الجيش بمصالح حركة الاحتجاج، بوصفه الآن وكيلًا للإرادة الشعبية.

ما المقارنات التي يمكن عقدها بين هذا التجمع ودور النقابات العمالية في ثورتَيْ 1964 و1985؟

في الواقع، يوجد لدى التجمع أسلافٌ، معروفين باسم جبهة النقابات 1964 وتحالف النقابات العمالية 1985. ظهر كلاهما في خضم التعبئة السياسية الجماهيرية للمطالبة بدور قيادي كممثلين لمهنيي الطبقة الوسطى، دون الحاجة إلى الاعتماد على حلفاء أقوياء. اعتبرت جبهة النقابات نفسها، في زمن الهيمنة الإيديولوجية اليسارية، طليعةً مكوَّنةً من البرجوازية الصغيرة الراديكالية. كان لديها حلفاءٌ متشددون من الطبقة العاملة والفلاحين المنظَّمين، أي اتحاد نقابات العمال السودانية واتحاد المزارعين، ولكلٍّ منهما قيادةٌ شيوعية. تبعًا لذلك، تمكنت جبهة النقابات بالفعل من أن تكون قوةً وأن تشكِّل الحكومة الانتقالية بعد أكتوبر 1964؛ تبوأ عاملٌ ومزارعٌ مناصب وزاريةً مما أرعب المؤسسة السودانية.



ومع ذلك، أنجزت الأحزاب الطائفية عودةً مذهلةً في غضون عام. خلال هذه الفترة، شهدنا المقترحات الأولى لرئاسةٍ حازمةٍ ودستورٍ إسلاميّ ودولةٍ دينيةٍ أصبحت أخيرًا أجندةً للثورة المضادة في السودان. مؤسسو جبهة النقابات، المحبطون

والمستبعَدون من السلطة من قِبل الأحزاب الطائفية، سينظرون في اتجاهٍ آخر في المرة القادمة. تآمر قادتهم بنشاطٍ مع ضباط عسكريين ذوي تفكير مشابهٍ لتحقيق انقلاب عام 1969 الذي أوصل جعفر نميري إلى السلطة. كان نميري صاحب السيادة، وكان زعمهم أن مايو 1969 استمرارٌ لأكتوبر 1964.

بالمقارنة، كان تحالف النقابات لعام 1985 أضعف بكثير؛ لقد هُزِم بالفعل عندما أطاح ضباط نميري بالرجل في انقلاب القصر بقيادة الجنرال سوار الذهب. كانت الحركة الإسلامية قد قطعت شوطًا طويلًا في إزاحة النخبة القديمة وفي أنْ تصبح الحليف الجديد الموثوق للجيش. هذه المرة كان المهنيون الإسلاميون هم طليعة البرجوازية الصغيرة.

ماذا نتعلم من هذا التاريخ؟ تبرز تجمعات المهنيين في لحظات الأزمة الثورية، تتأرجح سياساتهم دومًا بين التحالف مع الطبقات الشعبية وبين الاعتماد على الجيش كوسيلة لضمان السلطة. تحبذ غرائزهم السياسية التغيير من الأعلى، ويُخفي اقتراحهم للحكومة الانتقالية ميول الانقلابي التي تشيع عادةً تحت شعار الجيش يقف إلى جانب الشعب.

في ضوء ذلك، فالاختلاف بين الجماعات الإسلامية والعلمانية اختلافٌ ثانوي لأن كلًا من فئتي الطبقة الوسطى اتبعوا استراتيجياتٍ سياسيةً مماثلةً في الاستيلاء على الدولة: كلاهما كان لديه بونابرته الخاص، للعلمانيون نميريهم وللإسلاميون بشيرهم. فيما يتعلق باقتصاد البلاد، فإن التقارب واضحٌ أيضًا ويتجسد في شخصيتين: وزير مالية نميري بدر الدين سليمان ووزير مالية البشير عبد الرحيم حمدي. بدر الدين هو البيروقراطي العلماني الذي قام بتنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي للإنعاش لعام 1978 الذي شمل تخفيض قيمة العملة، وإجراءات التقشف، وتحرير التجارة وخصخصة الأصول العامة. كان عبد الرحيم وزير المالية الإسلامي الذي دبر هجوم التسعينيات النيوليبرالي بسماتٍ متطابقة.

هل يمكننا تحليل هذا التمرد كحركة قادمة من الطبقة الوسطى والطبقات ذات الرواتب؟ هل يمكن أن نتحدث عن تحالف بين: طبقة وسطى ظهرت في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي مع التطور الأول (الموروث بشكل رئيسي من البريطانيين) في ولاية وجامعة الخرطوم. وطبقة وسطى جديدة أنتجها التعليم والسياسات الاقتصادية للنظام الحالي؟

في المرحلة الحالية، هي في الغالب ثورة الطبقات ذات الرواتب، ويمكن القول إن التجمع يعمل بصفته صوتهم السياسي. ويعدُّ التوسع في التعليم العالي المخصخص في السودان في ظل هذه الحكومة عاملًا قويًا. كان من الممتع مشاهدة الطلاب في أعرق المؤسسات التعليمية العليا في السودان، جامعة مأمون حميدة للعلوم الطبية والتكنولوجيا (UMST)، وهم يشاركون في الاحتجاجات والإضرابات ضد الحكومة. للحظة هناك، كان بنات وأبناء الأسر الأكثر امتيازًا يصطفون في مواجهة رجال شرطة ريفيين ذوي أصول أقل شأنًا.

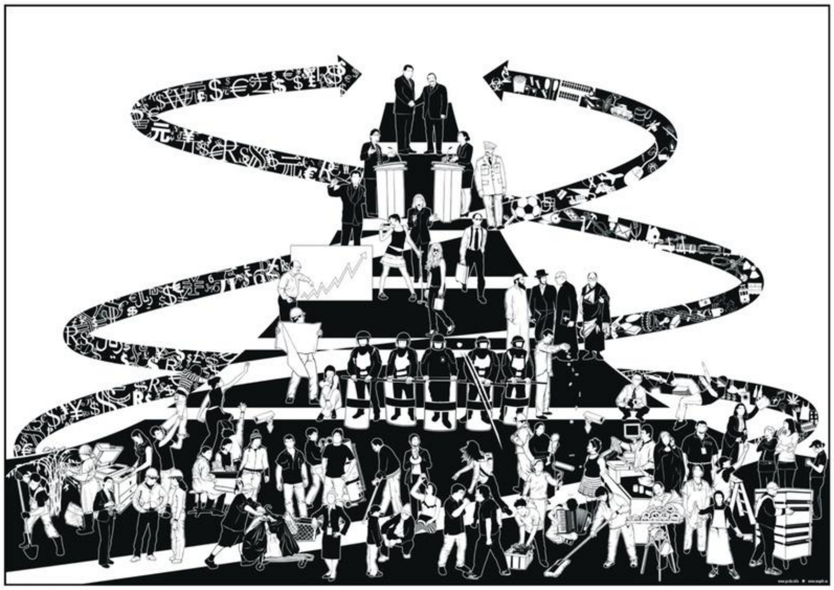
بطريقةٍ ما، ولَّدت الحركة الإسلامية من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد لصالح المؤسسات التجارية توسعًا في الطبقات الوسطى الحضرية التي لم تعد تتشارك مكائدها الأيديولوجية. كانت ذات يوم محركًا لمصالح النخبة المتعلمة في المقاطعات، وهي اليوم تشكل قيودًا على تطلعات الكوسموبوليتانيين الحضريين، مثل الإسلاميين في الأمس، فهم يريدون أمةً محبوكةً وفقًا لصورتهم الذاتية.

من المثير للاهتمام في هذا الصدد ملاحظة أن موضوعات الدعاية الخاصة بالتجمع مستمدةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ من التقاليد الأدبية لمؤتمر الخريجين، أول جهاز للنخبة المتعلمة في السودان وحاملٌ سابقٌ لقومية **الأفندية**. في رأيي، فإن هذه الوطنية القديمة، التي جرى بَعثُها من عصر تمجيد البراءة السياسية المتصوَرة، التي سبقت انقسامات سياسات الأحزاب والمعارضة الإقليمية والحرب الأهلية، تعمل على تشويش الصراع الاجتماعي وإعادة تخيل الأمة ككائنٍ عضويّ لا يشوبه الاختلاف.

بالإضافة إلى ذلك، يظهر أن جزءًا من الطبقة الوسطى –يمتلك رأسمال تعليمي قوي ورأسمال رمزي مهم (العائلة والبريستيج التاريخي)– قد طالب تاريخيًا بتسيير الشأن العام. كيف بُنيَت هذه المطالبة؟ وهل يُعدّ التجمع أحدث صورة تمثل هذه النخبة الحضرية "التقليدية"؟

من الواضح أن الاستمراريات التي ذكرتها مهمة. كثير من النشطاء الليبراليين اليوم هم ورثة **الأفندية** بالمعنى المباشر لرأس المال العائلي والاجتماعي.

وبنفس الطريقة، ربما يمكن فهم التجمع أفضلَ بمقارنته بمؤتمر الخريجين في الأربعينيات من القرن الماضي، وهي منظمةٌ مشروطةٌ برؤيتها المستمَّدة من مدارس ونوادي الخرطوم حيث يمكن دعوة فلاحٍ كردفانيّ أو عاملٍ موسميّ من دارفور لكي يقوم بالتصفيق والهتاف، لا لكي ينخرط في المحادثات أو يشارك في الاجتماعات. عندما فكروا في "الأشخاص" الذين أرادوهم للحكم، التمسَ وغذّى **أفندية** مؤتمر الخريجين سلطة الطائفية. قد يثبت هذا أهمية رابطة عطبرة التي تحدثت عنها سابقًا: لقد وَلَدت النقابات فكرة المواطنة الصحيحة بدلًا من محسوبية الطائفية.



كيف ينظر الماركسيون إلى الصراع الطبقي؟

مُغفَل من اسم المؤلف

ترجمة: وديع زهير

مراجعة: قسم الترجمة

رابط المقال الأصلي: اضغط هنا

يقر معظم الاشتراكيين بوجود الطبقات، لكن الماركسيون وحدهم يرون أن الصراع بينها هو السبيل إلي مجتمع لا طبقي.

الصراع الطبقي ليس، كما يراه البعض، مؤامرةً ماركسية ؛ بل حقيقةٌ من حقائق الحياة الاجتماعية، ومادةٌ مناسبةٌ للتحليل التاريخي. منذ حوالي 11000 عام مضت، بدأت الثورة الزراعية في إنهاء الشيوعية البدائية لمجتمع الصيادين -جامعي الثمار اللا طبقي.

يمكن للناس الآن إنتاج أكثر مما هو مطلوب لمجرد الكفاف.

ومنذ ذلك الحين، تصارعت طبقات اجتماعية مختلفة بمصالحها المتضاربة علي توزيع هذا الفائض: استغلال الطبقات الحاكمة، التي كانت تملك أو تسيطر علي الأرض وغيرها من وسائل الإنتاج، ضد العمال المضطهدين المستغلين، الذين لا يملكون شيئًا.

هذا هو أصل وأساس الصراع الطبقي. وكان المتنافسون الرئيسيون هم مالكي العبيد والعبيد، وملاك الأراضي والفلاحين، والرأسماليين والعمال، مع وجود طبقات متوسطة مختلفة تعقد الصورة. يبدأ الصراع الطبقي الحديث في أوروبا منذ عدة قرون عندما تطورت مجموعات من التجار والمصرفيين والمانيفاكتوريين داخل النظام الإقطاعي. كان علي هذه الطبقة الرأسمالية الجديدة تخليص المجتمع من القوانين والعادات الإقطاعية حتى تنمو. وكانت ذروة المواجهة في الحرب الأهلية الإنجليزية في القرن

السابع عشر. علي الرغم من قتالهم بعبارات دينية ("الكنيسة" مقابل البيوريتانيين)، إلا أنه كان في جوهره صراعًا طبقيًا تم حله عندما وافقت الأرستقراطية الإقطاعية علي حل وسط مكّن العلاقات الاجتماعية الرأسمالية من الازدهار والسيطرة.

يمكن قول الشيء نفسه عن الحرب الأهلية الأمريكية بعد قرن. علي الرغم من أنها حاربت من حيث حقوق الدول وحقوق الإنسان، إلا أنها كانت في جوهرها صراعًا طبقيًا بين مالكي الأراضي الذين يمتلكون العبيد في الجنوب والصناعيين في الشمال. بعد انتصار الرأسمالية في جميع أنحاء العالم، كان الشكل الرئيسي للصراع الطبقي هو بين المالكين والأُجراء.

في البيان الشيوعي يروي ماركس وإنجلز مراحل نمو وعي الطبقة العاملة: «في البداية ينخرط في الصراع عمال معزولون ضد البورجوازي الذي يستغلهم مباشرة ثم يلتحق بهم عمال نفس المصنع وأخيراً ينضم إليهم في صراعهم عمال فرع من فروع الصناعة قائم في نفس المنطقة»[35].

ثم مع النمو في الأرقام يأتي الاعتراف بالمصلحة المشتركة. أدي ذلك في بريطانيا إلي تشكيل نقابات عمالية محلية وقومية، ثم إلى TUC وحزب العمل والحزب الشيوعي.

يعترف الديمقراطيون الاشتراكيون اليمينيون، مثل معظم قادة حزب العمل السابقين (والأعضاء المؤثرين فيه اليوم) بوجود الطبقات، لكنهم يعتقدون أن العمال يستفيدون أكثر من التعاون الطبقي بدلًا من الصراع الطبقي. مثالهم المفضل كان التوافقية السويدية. في ثلاثينيات القرن العشرين، وافقت النقابات العمالية علي تخفيف مطالبها؛ وقبل أرباب العمل فرض ضرائب عالية؛ وكفلت الدولة العمالة بصورة كاملة والخدمات العامة الجيدة.

حدث شيء مماثل في دول الرعاية ما بعد الحرب. في بريطانيا، تم قبول الخدمات التعليمية والصحية وتم التسليم علي مضض بان الملكية العامة للمرافق الرئيسية للطاقة والمياه والنقل هي تكلفة الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

لكن الإجماع انهار، في السويد كما في بريطانيا، عندما كانت أرباح الشركات الكبرى مهددة وتحولت الطبقة الحاكمة إلي إستراتيجية نيوليبرالية جديدة. لذلك أدت فترة من التعاون الطبقي النسبي إلي فترة من الصراع الطبقي الأكثر حدة.

يمثل العمل في أحواض بناء السفن في عام 1972 وإضراب عمال المناجم في الفترة 1984-1985 فقط حلقتين من عديد حلقات المقاومة للهجوم المستمر علي مستويات معيشة العاملين. تذكرنا هذه الحوادث وما شابهها بجانبين مهمين من الصراع الطبقي.

أولًا ،عادة ما يكون أصحاب العمل هم المعتدون، الذين يسعون إلي خفض الأجور، أو تدهور

[35]- كارل ماركس وفريدريك إنجلز، ت.العفيف الأخضر. البيان الشيوعي. (منشورات الجمل). صـ85.

الأوضاع ، أو إغلاق صناعات بالكامل. تجبر الطبقة العاملة علي القيام بعمل دفاعي.

وثانيًا ، بأن الدولة تقف إلي جانب الطبقة الحاكمة ، لأنها دولتهم ، فهم وأقرباؤهم وأصدقاؤهم والمنتفعين من الصناعيين والماليين من يديرون الجيش وقوة الشرطة والسجون والمحاكم القانونية والخدمة المدنية والحزب المحافظ.

يتحدث اليمين عن تقليص دور الدولة. لكن التقليصات التي يبحثون عنها هي تقليص تنظيم رأس المال ومخصصات الدعم ؛ يسعي هؤلاء الساسة أنفسهم باستمرار إلي تعزيز القوانين المناهضة للتنظيم النقابي والعمل.

وفي الواقع ، فإن وجهة النظر الماركسية هي أن وجود الدولة ، أي دولة ، هو رد علي الصراع الطبقي.

في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية ، ضمنت صراعات الطبقة العاملة في البداية نموًا مهمًا فيما أسماه ماركس وإنجلز "إدارة الأشياء وإجراء عمليات الإنتاج" بما في ذلك الخدمات الصحية الوطنية والتعليم والمعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية والإسكان وإمدادات المياه والطاقة والنقل وحماية البيئة وحماية المستهلك —كل ذلك في البداية مع قدر كبير من الملكية الاجتماعية أو البلدية أو الحكومية.

إن هذه الخدمات العامة -المحلية والوطنية- هي بالضبط التي تتعرض للهجوم باستمرار من قبل ممثلي رأس المال ، اليمين السياسي الذي كان منشغلًا للغاية "بتقليص الدولة" لصالح السلطة والربح في نفس الوقت لقد وسعوا الجوانب القسرية لسلطة الدولة —ما أطلق عليه ماركس وإنجلز "قوة الدولة في العلاقات الاجتماعية."

وفيما يخص هذه النقطة الأخيرة ، كما قال لينين بصراحة: "الدولة هي آلة للحفاظ علي حكم طبقة لطبقة أخرى."

الكلمات الافتتاحية للبيان الشيوعي هي: "إن تاريخ كل المجتمعات الموجودة حتى الآن هو تاريخ الصراع الطبقي."

هل هذا صحيح؟ لقد أشرنا إلي الصراع الطبقي المتجسد في حربين أهليتين ونزاعات صناعية. وهناك أمثلة عديدة أخري كثيرة في تاريخ كل منطقة وكل فترة علي حد سواء.

ولكن ماذا عن جميع الصراعات الأخرى التي تملأ الكتب التقليدية؟ ماذا عن الحروب الاستعمارية؟ الغزو النورماني؟ الحرب العالمية الأولى؟ قاتلت في كل هذه الحالات الطبقة الحاكمة طبقة حاكمة منافسة من أجل كسب الأرض والموارد والمزيد من الناس للاستغلال والقمع.

إذًا نعم ، لقد كانوا صراعاتٍ طبقية. وكذلك السياسة والدبلوماسية التي استمرت بنفس الأهداف.

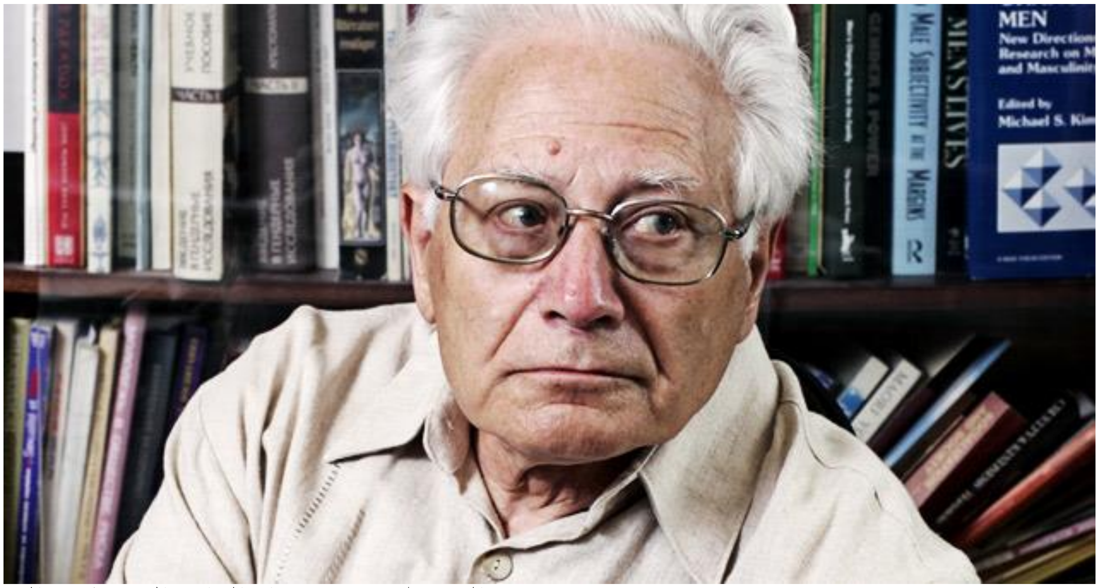
الصراع الطبقي موجود ، سواء أحببنا ذلك أم لا. إنه موجود لأن الاستغلال هو سمة حتمية وضرورية للرأسمالية ، وللمحاولة المستمرة لانتزاع مزيد من الربح ، وخلق الفقر والتعاسة والتدهور في أعقابها. حتما ، يقاتل الناس ، لحماية وظائفهم وسبل عيشهم وعائلاتهم ومجتمعاتهم والبيئة.

ما يميز الماركسية عن الديمقراطية الاجتماعية ليس الاعتراف بالصراع الطبقي.

إنها وجهة نظر مفادها أن الطبقة العاملة وحلفاءها فقط من خلال النضال المستدام يمكن أن يفوزوا بالسلطة السياسية ، ومن ثم يشرعون ببناء مجتمع اشتراكي أكثر عدلًا وتساويًا ، وفي نهاية المطاف ، المجتمع اللاطبقي —الشيوعية.

يؤكد الماركسيون أن مواصلة الصراع الطبقي لديه القدرة علي تخليص البشرية إلي الأبد من ويلات الاضطهاد الطبقي وعبء مقاومته.

للقيام بذلك يتطلب كل العمال وأسرهم ومجتمعاتهم —الكثيرين ؛ النساء والرجال من كل خلفية— العمل معا لكسب هذا الصراع وبناء مجتمع جديد.



من الفلسفة الاجتماعية إلى السوسيولوجيا[36]

- إيغور سيميونوفيتش كون[37]

ترجمة: مالك أبوعليا

مراجعة: قسم الترجمة

1- المقدمات الأيديولوجية والنظرية للمعرفة السوسيولوجية

نشأت السوسيولوجيا في منتصف القرن التاسع عشر كعلم مستقل لأنماط تطور ووظائف النُظم الاجتماعية. ويعود سبب ظهور هذا العلم إلى تطور المُعضلات في حقول العلوم الاجتماعية إلى حد لم يعد من الممكن مُعالجتها بالوسائل التقليدية وضمن حدود النظام المعرفي القائم ، بالتالي لم يظهر هذا العلم لان موضوعًا جديدًا للبحث قد برز على الساحة.

تفترض الرؤية السوسيولوجية للعالم (أو أسلوب التفكير السوسيولوجي): 1- نظرةً إلى المجتمع ككل مُنتظم يعمل ويتطور تبعًا لقوانينه الخاصة- لا كشيء مُترابط ميكانيكيًا يفتح الباب أمام كل التنويعات الاعتباطية الممكنة للعناصر الاجتماعية المُنفصلة (1). 2- موقفًا واعيًا من دراسة العلاقات الاجتماعية القائمة بالفعل على عكس البناء الطوباوي لنظم اجتماعية مثالية. 3- الاعتماد على الأساليب التجريبية في البحث (على الرغم من أن فهم هذه الأساليب قد تتنوع) على عكس البناءات الفلسفية التأملية.

صِيغت عناصر هذه المقاربة تدريجيًا في سياق الفلسفة الاجتماعية وفلسفة تاريخ العصر الحديث ،

---

[36]- الفصل الأول من كتاب:
(A History of Classical Sociology, a Group of Soviet Sociologists, Edited By Prof I. S. Kon, Translated By H. Campbell Creigton, Published 1979, Translated 1989, Progress Publisher).
لقد أضاف المترجم بعض التعليقات ضمن [ ] لتمييزها عن كلام المؤلف

[37]- الباحث في علم الجنس، السوسيولوجيا وعلم الأخلاق.

ومع تطور الدراسات التجريبية وتمايز العلوم الاجتماعية والإنسانية (حيث تأثرت هذه العملية في العلوم الاجتماعية بشدة بالعلوم الطبيعية.(

لقد طرحت نظريات (الفيزياء الاجتماعية) مُشكلة المجتمع كنظام في القرن السابع عشر. وبالنظر إلى اعتبار المُجتمع جزء من الطبيعة، فقد أصبحت العلوم الاجتماعية جزءًا من العلوم الطبيعية. في حين صُوِّرَ العالم الفلكي في هذه النظريات على انه تفاعل ميكانيكي للأجسام السماوية، اعتُبِرَ المجتمع منظومةً فلكية تتكون من أفراد يربط بينهم علاقات جذب وتنافر. كانت النظرية الطبيعية حول المجتمع عقلانيةً في أساسها. لم يكن هدفها وصف الحقائق الاجتماعية، بل اختزالها إلى عدد قليل من القوانين العامة الكامنة في الطبيعة (بما في ذلك طبيعة الإنسان) والتي لم تُثر صلاحيتها من هذه الناحية أية شكوك. سعى مفكرو القرن السابع عشر، بعد أن اخذوا الرياضيات (الطريقة الهندسية Geometric) وعلم الفلك، والميكانيك كنموذج للعلم إلى إنشاء بناءات استدلالية عامة، ولم يعاملوا التاريخ بازدراء وحسب، بل أيضًا الإحصاءات الاجتماعية (والتي تحرز تقدمًا كبيرًا في ذلك الوقت).

لم تكن الفلسفة الاجتماعية للقرن الثامن عشر- التي كانت موجهة إلى الفيزياء النيوتونية أكثر منه إلى الفلك والهندسة- جد ميكانيكية، بل كانت أكثر حرصًا فيما يخص تعميماتها.

فهمت فلسفة العصور الوسطى وورثتها الأيديولوجيون (القليديين الرومنسيين) المجتمع ككل عضوي، كمجتمع لا تنفصل فيه الروابط الاجتماعية-الاقتصادية عن الروابط الأخلاقية والدين. واجه التنويريون صورة العصور الوسطى المؤمثلة Idealised هذه بنموذج "ميكانيكي" للمجتمع مبني على تقسيم العمل والتبادل العقلاني بين الأفراد. كان تشبيه المجتمع بالة والتي تؤلف نوعًا من المكافئ البنيوي للكروزوية* الفلسفية التاريخية، ساذجًا، ومثاليًا في التحليل النهائي. لكنه فتح إمكانية التحديد والتوضيح التحليلي للوظائف الحقيقية للمؤسسات الاجتماعية والأنظمة الفرعية المنفصلة (الدولة، القانون، الاقتصاد والثقافة) والتي كانت بالكاد متباينة في النموذج "غير العضوي."

كان أول شيء تم عمله هو توضيح الفرق بين المجتمع والدولة. قام مُنظري "القانون الطبيعي" وأصل الدولة "التعاقدي"، بفعل أول الخطوات صوب ذلك بالفعل. على الرغم من الطابع المثالي لأرائهم، فقد أدى ترسيم البنية الاجتماعية "الطبيعية" والمؤسسات القانونية "البشرية " Artificialإلى تعبيد الطريق لفهم عدم اعتماد الأعمال التجارية والعلاقات الاقتصادية على السياسة.

اتفق الماديين الانجليز في القرن السابع عشر (توماس هوبز، جون لوك)، الأخلاقيين الاسكتلنديين (ديفيد هيوم، ادم سميث، ادم فيرغسون) والماديين الفرنسيين في القرن الثامن عشر (هولباخ، هلفيتيوس) على اعتبار السلوك البشري أنانيًا من حيث المبدأ، موجه لتحقيق بعض

المزايا الشخصية. لكنها كانت مجرد خطوةً من اختزال دوافع السلوك الاجتماعي للفرد أو الجماعية إلى مصالحهم، إلى إثبات اعتماد تلك المصالح على المركز الاجتماعي-الاقتصادي الحقيقي للفرد أو المجموعة. أدت أطروحة صراع المصالح الاجتماعية منطقيًا إلى استنتاج حول عدم ارتباط او توافق الدوافع الواعية لأفعال الفرد بنتائجها الاجتماعية. شدد الأخلاقيين الاسكتلنديين على أن السلوك الاجتماعي للناس، ناهيك عن نتائجه، تحكمه قوىً لاعقلانية وغريزية وميول، وفي حين تولد نتائج غير متوقعة وغير محددة إلى حد كبير بين الأطراف لدن تصادم وتشابك أفعال الناس. وتبعًا لذلك، يمكن شرح بنية وديناميكية الكل الاجتماعي بدون ربطها بوعي الأفراد، بمن فيهم السياسيين، الذين يشكلون هذا الكل. ونتيجةً لذلك، أصبحت فرضية (العقد الاجتماعي) الضرورية لإدراك طبيعة السلطة البشرية (وليس الإلهية)، غير ضرورية وتعرضت لانتقادات حادة.

انطلق الفيزيوقراطيين عن وعي- والذين بفضلهم رُفعَ "الاقتصاد السياسي... إلى مرتبة العلم الخاص"(2)، من مبدأ استقلال العلاقات الاقتصادية فيما يتعلق بالقانون، مجادلين بأن عمل القوى الاقتصادية العفوية قاد بشكل أكيد وحقيقي إلى نتائج مفيدة اجتماعيًا أكثر من التدابير الإدارية والبيروقراطية.

أدى توضيح أهمية علاقات الملكية الاقتصادية إلى دفع الفكر الاجتماعي، بدءًا من جان جاك روسو إلى مشكلة الفروقات الطبقية والدور الوظيفي لعدم المساواة الاجتماعية. استنتج الاقتصاديين الكلاسيكيين الانجليز الانقسام الاجتماعي للمجتمع من تقسيم العمل الاجتماعي. قاد هذا، في نهاية القرن الثامن عشر إلى بدء استخدام مفهوم (الطبقة)، والذي لم يتطابق مع استخدام مفهوم (الوضع) حتى ذلك الحين. جعل المؤرخ الفرنسي أوغسطين تيري مفهوم الصراع الطبقي شائعًا. على الرغم من أن المصطلحات الجديدة هذه لم تأخذ بعد المعنى الصارم الذي تلقته في الماركسية، إلا أنها تضمنت بوضوح بنية نظام اجتماعي جديد مبني بشكل أساسي على الفروقات في الملكية، بدلًا من (الوضع) في القرون الوسطى.

وُضع هذا العالم (الحقيقي) للعلاقات الاجتماعية ذات الشكل العفوي الذي أطلق عليه اسم المجتمع المتمدن مقابل عالم العلاقات السياسية والقانونية. رُبط هذا اصطلاحيًا بالفصل التقليدي بين القانون المدني (الخاص Private (والقانون الشعبي .Public لكن هيغل كان قد درس بالفعل هذه المسألة بعمق أكبر، ورأى المجتمع المدني متحد "نظرًا لعدم تمكن أي فرد من الانضمام إلى مثل هذا المجتمع بدون الآخرين" ومنقسم بشكل متزامن، تمزقه المصالح الأنانية المتناقضة. وبما أنه شدد على أن المجتمع المدني لم يوضع دائمًا في مواجهة المجتمع السياسي بشكل حاد، بل في العصر الحديث فقط، اكتسب المصطلح أيضًا معنىً تاريخيًا، من جهة، مجال معين، جزء من كل اجتماعي، من جهة أخرى المجتمع الرأسمالي كمرحلة من التطور التاريخي. كانت المحاولة التي قام بها فيكو في ترسيم الحدود

المفاهيم للمجتمع والثقافة، وتطوير التنويريين لفكرة التقدم من الانجازات العظيمة لفلسفة القرن الثامن عشر.

مهدت نظرية التقدم التنويرية، التي لعبت دور الأساس الإيديولوجي للرأسمالية في العصر البرجوازي، مهدت الطريق إلى حد كبير لمخطط القرن التاسع عشر التطوري. لكن كان يتسم المفهوم الخطي للتطور الاجتماعي في غالب الأحيان بالطابع الغائي: لعب الهدف الذي افترضه الفيلسوف في الواقع دور العناية الإلهية. بالإضافة إلى ذلك، تم مماشاة إقامة تغييرات اجتماعية عميقة في كل خطوة مع مبدأ ثبات الطبيعة الإنسانية، التي تمت معالجتها بروح أنثروبولوجية.

كانت فكرة (القوانين الأبدية) هشة للغاية، في تطبيقها على المواد التاريخية. فشلت حتمًا المحاولات لشرح كلًا من البنية العامة للمجتمع ووضعه العياني الملموس في وقت معين، من خلال نفس الصيغة والمنهجية. في حين خلقت تعريفات مفاهيم التغير الاجتماعي، التطور والتقدم وهمًا بأن التاريخ يتحرك على طول طريق محددٍ مُسبقًا. وهكذا، على الرغم من أن الفلسفة الاجتماعية للعصر الحديث طورت وأنجبت مشاكل نظرية مهمة، إلا أنها أثبتت بأنها تأملية وغامضة. ولكن بالتوازي مع فلسفة التاريخ التأملية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بدأت تتطور الدراسات الاجتماعية التجريبية، الإحصاءات الاجتماعية قبل كل شيء. كانت هذه التحقيقات والدراسات في الأصل، الناشئة عن الاحتياجات العملية الحكومية، محلية، ضعيفة منهجيًا ومختلفة في اختلاف الدول (3). لكنها حشدت تدريجيًا الاتساع والقوة. في فرنسا تم تطوير تقنية المسح الإحصائي الشامل والتعدادات الاقتصادية. وضع (علماء الحساب السياسيين) الانجليز في القرن السابع عشر، وهم وليام بيتي، جون غراونت، غريغوري كينغ وادموند هالي أسس الديموغرافيا الحديثة وطوروا طرقًا للتحقيق الكمي في الأنماط الاجتماعية.

إذا نظرنا إلى هذه الدراسات التجريبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر بشكل منفصل فإنها ستبدو لنا وصفيةً فقط، دون أساس نظري عام. ولكن هذه الدراسات استندت إلى مفاهيم العلوم الطبيعية والفلسفة العامة. كان هناك العديد من علماء الطبيعة البارزين من بين مؤسسي علم الاجتماع التجريبي (على سبيل المثال، هالي، لابلاس، بوفون ولافوازييه) الذين كانت دراساتهم للعمليات الاجتماعية مرتبطة بنشاطهم العلمي الرئيسي.

هؤلاء العلماء لم يطبقوا ببساطة الطرق الجاهزة التي تم تطويرها في العلوم الطبيعية لدراسة المشكلات الاجتماعية، تم تطوير العديد من المناهج والنظريات العامة في الواقع على المواد الاجتماعية. على سبيل المثال، كان بحث Essai Philosophique Sur Les Probabilites (1841) إلى حد كبير، نتيجة لدراسة اجتماعية ديموغرافية قام بها هو وزملاؤه. تفسر الرغبة في الحصول على صيغة رياضية دقيقة للنمو السكاني شعبية مالتوس Essay on Population (1789) إلى حد بعيد، على

الرغم من الطابع الرجعي الواضح لنظريته وعدم صحتها.

بالإضافة إلى الإحصاءات الاجتماعية ، كان لتطوير الدراسات الإثنوغرافية في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر أهميةً كبيرة لعلم الاجتماع. لم يكن (العالم الهمجي) الذي اكتشفه المؤرخون الأوائل ، الرّحالة والمستوطنون مجرد موضوع للدراسة بقدر ما هو موضوع للتأثر. لكن نظريات التنويريين حول (الإنسان الطبيعي) حفزت على مقارنة نشطة أكثر فأكثر بين (الأخلاق المتحضرة) و(الهمجية)، صار الهمجي الآن إنسانًا بدائيًا تمكن الأوروبيين من خلاله من التعرف على ملامح تاريخهم.

كانت كلمة (الأنثروبولوجيا) في منتصف القرن الثامن عشر ، لا تزال تنتمي إلى قاموس التشريح وتعني (دراسة جسم الإنسان). لكن بافون كان يعرّفها بالفعل بأنها العلوم العامة عن الجنس البشري (بما في ذلك اللغويات ودراسة الثقافات وما إلى ذلك.(

أُجريَت المحاولات المنتظمة الأولى لوصف ومقارنة أساليب حياة مختلف الأمم (بنزعة تاريخية في كثير من الأحيان) في القرن الثامن عشر (جوزيف لافيتاو ، فرانسوا دي فولني). اصطدمت بناءات الفلسفة التأملية باستمرار نتيجةً للحقائق العلمية المفحوصة والمُسجلة والتي تشير إلى تعقيد مشكلة وحدة الثقافة الإنسانية وتنوعها.

لم يتم تطبيق الطريقة التاريخية المُقارنة من أجل دراسة الشعوب (البدائية) فقط ، ولكن لدراسة الحقوق ، الفلكلور واللغويات.

في أوائل القرن التاسع عشر ، واجهت الفلسفة الاجتماعية التأملية في كل مكان ، فكرة البحث العلمي الايجابي .Positive كما تسارع تمايز وتخصص العلوم كافةً. فُصلت الحقوق والاقتصاد السياسي والإثنوغرافيا والإحصاء واللغويات عن الفلسفة بشدة. كان هذا نموذجًا وسابقة لنشوء تخصصات جديدة ، وفي نفس الوقت زادت الحاجة إلى بعض التركيبات والتعميمات الفكرية للعلوم الإنسانية وعلم المجتمع ، ولكن غير الفلسفية (غير التأملية.(

2- المقدمات الاجتماعية والطبقية للسوسيولوجيا

ارتبطت ولادة السوسيولوجيا باحتياجات اجتماعية معينة. فكما عكست فلسفة التنوير تفكك النظام الإقطاعي وصعود مجتمع رأسمالي جديد (والذي توقعته بعدة طُرق)، نشأت السوسيولوجيا باعتبارها انعكاسًا للتناقضات الداخلية للمجتمع الرأسمالي والصراعات السياسية الناتجة عنه.

لم تكن بداية القرن التاسع عشر فترة نمو هائل للرأسمالية وحسب ، بل كانت أول ظهور واضح لتناقضاتها. صاحب نمو المدن والصناعة دمارًا شاملًا للفلاحين والحرفيين وأصحاب الممتلكات الصغيرة.

تباينت ظروف العمل القاسية في المصانع عن النمو الحاد لثروة البرجوازية، مما أثار حدة الصراع الطبقي. كانت انتفاضة نساجي ليون في فرنسا، حركة اللوديت في انجلترا، ولاحقًا الشارتية [الميثاقية] دليلًا على دخول البروليتاريا إلى حلبة الطبقة الجديد. اكتسحت خيبة الأمل بنتائج الثورة البرجوازية و(مملكة العقل) التي أعلنتها فئات واسعة من المثقفين. خلفت هذه الآمال والأوهام الضائعة شكوكًا مريرة، وتزايدت الحاجة إلى تحليل واقعي للنظام القائم، ماضيه وحاضره ومستقبله.

اعتمد نمط هذا التحليل على الموقف الطبقي للمفكر المعني. صارت ثلاثة توجهات رئيسية للفكر الاجتماعي في أوروبا الغربية، وثلاثة مجموعات من المفكرين متوافقة معها، مُحددةً بوضوح في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر: التقليديين المحافظين، الأداتيين البرجوازيين الليبراليين، الاشتراكيين الطوباويين، اللذين لم يجسدوا التقاليد الفكرية المختلفة وحسب، بل عبروا أيضًا عن مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة. اتخذ التقليديين المحافظين (المعروفين باسم الرومانسية الرجعية)، مثل إدمون بيرك (1729-1797) ولويس دي بونالد (1754-1840) وجوزيف دي ميستر (1754-1821) موقفًا سلبيًا صريحًا فيما يتعلق بالثورة الفرنسية 1789 ونتائجها. لقد ربطوا التطورات ما بعد الثورة بالفوضى والدمار، ووضعوها مقابل التناغم المثالي لنظام العصور الوسطى الإقطاعية وأزمنة ما قبل الثورة، ومن هنا جاءت مجادلاتهم ضد أفكار التنوير ونظرية المجتمع المحددة (4).

اعتبر التقليديين المحافظين المجتمع ككل عضوي بقوانينه الداخلية الخاصة به التي ترسخت في ماضيه البعيد، في مقابل معارضة الفردية والاسمية الاجتماعية التنويرية، التي عالجت المجتمع كنتيجة للتفاعلات بين الأفراد. لم يسبق المجتمع الفرد تاريخيًا وحسب، بل وقف فوقه أخلاقيًا كذلك. كان وجود الإنسان مستحيلًا من حيث المبدأ بدون مجتمع قولبه من أجل غاياته الخاصة، بالمعنى المباشر للكلمة. لم يتألف المجتمع من أفراد، ولكن من علاقات ومؤسسات تم تخصيص وظيفة ودور فيه لكل فرد معين. وبما أن كل جزء في هذا الكل كان مرتبطًا بالآخر عضويًا، فإن أي تغيير في أي منها [الأجزاء] سيزعزع حتمًا استقرار النظام الاجتماعي برمته.

يكمن أساس وظائف المؤسسات الاجتماعية في إرضاء الاحتياجات الإنسانية الأساسية غير القابلة للتغير. وبالتالي ستضطرب أو تختل وظائف المؤسسات في حال تعطيل نشاطها حتمًا. لم يثبت ضرر أي وظيفة اجتماعية لأي مؤسسة. حتى التحيزات تؤدي دورًا اجتماعيًا مفيدًا، من حيث توحيدها المجموعة وتقوي شعور أعضائها بالأمان والتماسك. كان من الضروري بشكل خاص لاستقرار المجتمع أن يُحافظ على هذه الجماعات والمؤسسات التي يرتبط بها الفرد بالناس الآخرين وبالمجتمع ككل. لم يؤد التمدين Urbanization والتصنيع والتجارة التي كانت تقوض هذه الأسس التقليدية للكيان الاجتماعي إلى شكل أعلى من التنظيم الاجتماعي، بل إلى الانحطاط الاجتماعي والأخلاقي.

إن المعنى الأيديولوجي الرجعي لهذا المفهوم، والذي برر استعاديًا أي (حتميات تاريخية)، واضح تمامًا. ولكن ما لا جدال فيه أن التقليديين توقعوا مفاهيم سوسيولوجية لاحقة، هدفت إلى إبراز العلاقات الاجتماعية الداخلية للكل الاجتماعي.

بينما اعتبر التقليديين المجتمع ككل عضوي كان يجب فهمنه من أجل التكيف معه بشكل أفضل، رأى الليبراليين فيه (جسمًا اصطناعيًا Artificial Body) كمجموع ميكانيكي للأجزاء، إلى هذا الحد أو ذاك، التي كان يمكن تغييرها وتحسينها بنشاط الناس الواعي. أُعطي الفرد أولويةً منهجية، إن لم يكن أنطولوجية. ارتبطت الفردية المنهجية ببرنامج (دعه يعمل) الموجه ضد الطوائف المهنية والتنظيم القطاعي الذي يعيق التبادل الحر والتعسف البيروقراطي الإقطاعي، وما إلى ذلك. كان وجود اي مؤسسة اجتماعية مبررًا فقط بفائدتها.

ولكن ما الفائدة، التي ينبغي جعلها حجر الزاوية في تقييم المؤسسات الاجتماعية؟ فائدة المجتمع؟ أم الفرد؟ أو بعض الفئات الاجتماعية والطبقات المحددة؟ في حين أن البرجوازية كانت طبقةً ثورية وعبرت عن مصالح غالبية السكان بموضوعية، فان هذه الأسئلة لم تكن مُلحةً للغاية. كان ما زال بإمكان هولباخ وهلفيتيوس القول بأن المصالح الشخصية المفهومة بشكل صحيح تضمنت الكل الاجتماعي تلقائيًا. لكن المؤلفين الانجليز، الذين كانوا يراقبون إقامة وتطور العلاقات الرأسمالية عن كثب، رأوا بالفعل تناقضات هذا التطور في القرن الثامن عشر.

شجع تطور الرأسمالية المزيد من استقطاب مواقف المفكرين الطبقية. اختُزلت المصالح الاجتماعية، في نظريات النفعيين الانجليز جيريمي بنتام (1748-1832) وجيمس ميل (1773-1836) إلى مجرد مجموع المصالح الخاصة. لم يعد يُنظر إلى البرجوازية كطبقة خاصة في عداد طبقات أخرى، بل كالطبقة التي تشكل شروط وجودها شروط المجتمع بأكمله (5). كان المجتمع، بالنسبة إلى بنتام، هيئة تصورية مكونة من أفراد كانوا يُعتبرون عناصر أساسية فيه. وبينما طرح مبدأ تحقيق أقصى قدر من الخير لأكبر عدد ممكن، كقانون أخلاقي عام، اعتبر في الوقت نفسه إن سعي الناس لتحقيق مصالحهم الخاصة أمرًا مقبولًا أخلاقيًا واجتماعيًا، حتى عندما يضر ذلك بالآخرين. إن المحتوى الاقتصادي قد حوّل بصورة تدريجية نظرية المنفعة إلى مجرد دفاع عن النظام القائم، يحاول إثبات أن علاقات التبادل بين البشر اليوم، في ظل الشروط القائمة، هي العلاقات التي تعود على الجميع بأعظم الفائدة والمنفعة (6).

وبينما اعترفت الليبرالية البرجوازية بإمكانية تحسين وإصلاح المجتمع الحالي، عارضت بكل حزم كل أنواع الابتكارات ذات الطابع الثوري، وتحولت فكرة التطور Evolution الاجتماعي، من كونها وسيلةً لإدانة الإقطاعية، إلى وسيلة لتبرير انتصار الرأسمالية.

لم يتطور التفكير الاجتماعي في إطار الايدولوجيا البرجوازية فقط. استندت اشتراكية سان سيمون، فوريير وروبرت أوين الطوباوية على فلسفة اجتماعية

محددة كان شعارها العلمية، الرزانة والايجابية. كانت أعمال سان سيمون (1760-1825) مهمةً على هذا الصعيد.

في كتابه Memoire Sur La Science De l'homme (A Note on the Science of Man)، 1813، والذي توقع طريق تطور الفكر الاجتماعي، لاحظ بأنه "لم يكن يوجد علم حول الإنسان حتى الوقت الحاضر، فقط علم حدسي" وأراد أن يُعطيه "طابع العلوم الرصدية" (7) من اجل إضفاء "طابع وضعي Positive على علم الإنسان بتأسيسه على الملاحظات ومعاملته بالطريقة المُستخدمة في فروع الفيزياء الأخرى" (8). وفي معارضة لبناءات الفلسفة التأملية اقترح "أن يُكرس نفسه في كل أجزاء أعماله لإنشاء سلسلة من الحقائق، مقتنعًا بأن هذا هو الجزء المتماسك الوحيد في معارفنا" (9).

لكن الاشتراكية الطوباوية كانت غير متوافقة من حيث المبدأ مع البحث العلمي.

انتقدت الاشتراكية السابقة بالتأكيد نمط الإنتاج الرأسمالي القائم وعواقبه، لكنها لم تستطع أن تفسره، ولا أن تتغلب عليه بالتالي. كان باستطاعتها أن ترفضها ببساطة فقط (كما كتب فريدريك إنجلز). وكلما كانت تحمل بعنف على استغلال الطبقة العاملة المُلازم لذلك النمط الإنتاجي، كانت تبدو قدرتها أضعف على تعيين مكمن ذلك الاستغلال ومصدره بوضوح (10). إن الثورة الحقيقية في علم المُجتمع، التي أرست أساس السوسيولوجيا العلمية، صنعها ماركس وإنجلز.

مثلما وضع داروين حدًا لرؤية الأنواع الحيوانية والنباتية كونها غير مرتبطة و(خلقها الله) تصادفيًا وغير قابلة للتغير، وكما أرسى علم الأحياء على أساس علمي مُطلق مؤسسًا تعاقب وتغير الأنواع، فقد وضع ماركس حدًا نهائيًا للمفهوم القائل بأن المجتمع مجموعة ميكانيكية من الأفراد تطرأ عليها شتى التغيرات وفقًا لمشيئة السلطة (أو، والأمران سيان، وفقًا لمشيئة المجتمع والحكومة) وتولد وتتحول بفعل الصدفة، وكان أول من أعطى علم الاجتماع أساسًا علميًا بابتداعه مفهوم التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية بوصفها مجموعة من علاقات إنتاج معينة، وبإثباته أن تطور هذه التشكيلات إنما هو عملية طبيعية تاريخية (11).

يكمن تشابه نظريتا ماركس وداروين الذي لاحظه لينين، في أن كلتاهما نظريتان للتطور التاريخي للطبيعة والمجتمع من جهة، ونظريتان ل(وظائف الأنظمة) من جهة أخرى.

كان الفهم المادي للتاريخ معاديًا، منذ البداية، للإنشاءات الفلسفية التاريخية، لقد تطور على اتصال وثيق للغاية مع دراسة العمليات الاجتماعية الملموسة وتاريخ المجتمع. كتب ماركس "نحن نرغب في بناء عرضنا على (المواد الحقائقية)، مع السعي بقدر الإمكان لعرض الحقائق بشكل عام" لكن لم تُرضيه الحقائق الوصفية البحتة بقدر ما لم تُرضيه الميتافيزيقيا المُجردة" (12).

كما كتب ماركس، تتحول الإمبريقية الجامدة إلى ميتافيزيقيا كاذبة، سكولاستيكية تسعى بقوة مؤلمة

لاستنتاج الظواهر التجريبية التي لا يمكن إنكارها بالتجريد الشكلي البسيط من القوانين العامة، أو إظهار أنها تتفق مع هذا القانون بالمجادلة المُخادعة (13).

أكد ماركس، في معرض رفضه لتشييء (القوى الاجتماعية) و(الجوهر) الملازم للفلسفة المثالية، أكد على أن الناس كانوا ممثلين للدراما التاريخية العالمية خاصتهم، وأن بنية المجتمع تزامنت بهذا المعنى مع نشاطهم المشترك. ولكن لم يكن هؤلاء الأفراد المجردين، المأخوذين بشكل مُنعزل، الذين برزوا في نظريات روبنسون كروزو للقرن الثامن عشر، بل الأفراد الذين وجدوا أنفسهم في منظومة من العلاقات الاجتماعية العيانية التاريخية.

صارت مهمة فهم المجتمع ككل منظم، محكوم قانونيًا، داخليًا، تعود إلى البحث العلمي الموضوعي: كما أن مهمتها لم تعد تقوم (كتب إنجلز)، كما في السابق، في فبركة نظام للمجتمع متكامل قدر الإمكان، بل تقوم في دراسة التطور التاريخي الاقتصادي للأحداث الذي ولّد هذه الطبقات وهذا الصراع فيما بينها، وفي اكتشاف الوسائل، في الوضع الاقتصادي الناشئ، من أجل هذا النزاع (14).

ولكن وقوفًا ضد عبودية التقليديين والوضعيين لـ(الحقائق) ولـ(كلية) النظام الاجتماعي، حدد ماركس في البداية تناقضاتها الداخلية. لم يكن استقرار النظام الاجتماعي الموصوف بنيويًا إلا لحظةً في عملية تطور تاريخية عامة. كان أي نموذج للأنظمة الاجتماعية يتطلب بحثًا عيانًا، وكان من المستحيل فهم قوانين تطور وعمل مجتمع محدد باستخدام "المفتاح العمومي لنظرية تاريخية-فلسفية عامة تستقيم فضيلتها العليا في كونها فوق تاريخية" (15)

كان ماركس في الوقت الذي يؤكد فيه على دور الإنتاج المادي في تطور المجتمع، بعيدًا، في نفس الوقت، عن نظرية التلقائية الاجتماعية. لم يكن الأمر ببساطة مجرد مسألة إدراك رد فعل Feedback الأفكار على الاقتصاد، وفي استنتاج الانقسام الاجتماعي للمجتمع وبناءه الطبقي من الاقتصاد ،وقبل كل شيء من علاقات الملكية، أظهر ماركس أن هذا الهدف غامض، وأن إمكانيات تطور متنوعة مُلازمة تظهر في مجتمع واحد وفي المجتمع نفسه في مصالح الطبقات الاجتماعية المتنوعة وتتحقق في نشاطها. أدى إدراك الصراع الطبقي كقوة دافعة للتاريخ إلى إخراج النظرية الاجتماعية من إطار العلاقات البنيوية-الوظيفية بين المؤسسات والمعايير الاجتماعية المنفصلة، وأبرزَ مسألة ذات الفعل الاجتماعي، وتقييم إمكاناتها الحقيقية. صارت السوسيولوجيا بالتالي، عنصرًا وأساسًا نظريًا للاشتراكية العلمية.

كتب لينين- الذي وصف الفهم المادي للتاريخ "مُرادفًا لعلم الاجتماع" (16)- بأن هذه الفرضية "قد جعلت من الممكن، للمرة الأولى، وجود علم اجتماع علمي" (17).

طبق ماركس وانجلز مبادئ التصور المادي للتاريخ ببراعة على بحث المجتمع الرأسمالي ككل،

وعلى عدد من الظواهر الاجتماعية الجزئية. كتب لينين "واليوم-منذ صدور (رأس المال)- لم يبقَ المفهوم المادي عن التاريخ فرضية ، بل غدا مذهبًا ثابتًا من الناحية العلمية" (18).

تم تطوير عدد من جوانب الدراسة العيانية لمفهوم ماركس وإنجلز الاجتماعي في أعمال بليخانوف ، اوغست بيبل وأعمال كاوتسكي المبكرة ولابريولا. وقدم لينين مساهمةً هائلة في علم الاجتماع الماركسي.

لم تكن مبادئ السوسيولوجيا النظرية-المنهجية والأيديولوجية الماركسية مقبولةً لدى أيديولوجيي الطبقة الرأسمالية. واحتاجت الطبقة السائدة ، في الوقت نفسه إلى جرعة معينة من الواقعية السوسيولوجية من أجل تفسير العمليات الاجتماعية ، وللحصول على فهم ملموس عن مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، وإلا سيكون من الصعب على نحو متزايد سيادة المجتمع. لكن لم يكن يجب النظريات الاجتماعية التي احتاجت إليها البرجوازية أن تهدد أسس النظام الاجتماعي الرأسمالي ، تم إنشاء علم الاجتماع البرجوازي كبديل عن الاشتراكية العلمية. أصبحت الوضعية في بادئ الأمر أساسها المنهجي والفلسفي.

- **الهوامش:**

1- V. I. Lenin, What the “Friends of the People” are and how they Fight the Social-Democrats. Collected Works, Vol. 1 (Progress Publishers, Moscow, 1986), P 165.

مُترجمة إلى العربية (المختارات في عشرة مُجلدات ، المجلد الأول ، دار التقدم ، ص79)

*من روبنسون كروزو (المترجم).

2- Karl Marx and Frederick Engels. The German Ideology (Progress Publishers, Moscow, 1976), p 436

مُترجمة إلى العربية (الأيديولوجيا الألمانية ، ماركس وانجلز ، دار الفارابي ، ترجمة الدكتور فؤاد أيوب ، ص526)

3- Bernard Lécuyer and Anthony R. Oberschall. The Early History of Social Research. In: International Encyclopedia of the Social Sciences (David L. Sills, Editor), Vol. 15 (The Macmillan Co., and The Free Press, New York, 1968), pp 36-53

4- For more details see: Irving M. Zeitlin. Ideology and the Development of Sociological Theory (Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N.J., 1968), pp 54-55

5- Karl Marx and Frederick Engels. Op.cit., p 437

مُترجمة إلى العربية (الأيديولوجيا الألمانية ، ماركس وانجلز ، دار الفارابي ، ترجمة الدكتور فؤاد أيوب ، ص527).

6- Ibid., pp 437-438

المرجع السابق نفسه.

7- Oeuvres choisies de C.-H. de Saint-Simon (Van Meenen et Cie, Brussels, 1859), p 100

8- Ibid., p 144

9- Ibid., p 18

10- Frederick Engels. Socialism: Utopian and Scientific (Progress Publishers, Moscow, 1978), p 57.

مترجمة إلى العربية (الاشتراكية: الطوباوية والعلم ، اشراف سلامة كيله ، دار الفارابي ، ص120).

11- V. I. Lenin. Op. cit., p 142

مُترجمة إلى العربية (المختارات في عشرة مُجلدات ، المجلد الأول ، دار التقدم ، ص49).

12- Karl Marx. Justification of the Correspondent from the Mosel. In: Karl Marx and Frederick Engels. Collected Works, Vol. 1 (Progress Publishers, Moscow, 1986), p 343

13- Karl Marx. Theories of Surplus-Value, Part I (Progress Publishers, Moscow, 1978), p 89.

14- Frederick Engels. Op.cit., p 132

مترجمة إلى العربية (الاشتراكية: الطوباوية والعلم ، اشراف سلامة كيله ، دار الفارابي ، ص119).

15- Marx to the Editorial Board of the Otechestvenniye Zapiski. In: I. Marx, F. Engels. Selected Correspondence (Progress Publishers, Moscow, 1982), p 294

مترجمة إلى العربية في (مراسلات ماركس وانجلز ، ترجمة الدكتور فؤاد ايوب ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ص372).

16- V.I. Lenin. Op.cit., p142

مُترجمة إلى العربية (المختارات في عشرة مُجلدات ، المجلد الأول ، دار التقدم ، ص50).

17- Ibid., p 140

المرجع السابق ص.47

18- Ibid, p 142.

المرجع السابق ص49.



لا تنخدع بالنقاط التبسيطية في حديث المدافعين عن الرأسمالية...

خمس أساطير حول الفقر العالمي

- روچي كارما

ترجمة: وديع زهير

مراجعة: قسم الترجمة

رابط المقال الأصلي: [اضغط هنا]

إذا كنت تقرأ ما يكفي من مقالات *Current Affairs*، أو كنت تُولّي اهتمامًا لشؤون العالم على الإطلاق، فقد تجد أن هنالك بعض المشكلات الخطيرة. عندما يغرق اللاجئون السوريون في البحر الأبيض المتوسط، ويعيش الفلسطينيون في سجونٍ في الهواء الطلق، والأطفال اليمنيون يتضورون جوعًا (أي أولئك الذين لم يُقتلوا بالأسلحة الأمريكية)، ويتناقص متوسط العمر المتوقَّع في أغنى بلدٍ في العالم، ويمتلك ستة ملياردياتٍ ثروةً تفوق ما يملكه نصف البشرية، ويقترب العالم لمستوىً من الاحترار سيخلف بلدانًا بأكملها تحت الماء، بالإضافة الي ملايين النازحين، وسيُدمر ثلث الإنتاج العالمي من الغذاء – قد تبدو الأمور قاتمةً للغاية. قد يكون لديك حتى الإغراء لاقتراح أنه يجب علينا أن نجرب شيئًا مختلفًا جِذريًا.

لكنك مخطئٌ. لحسن الحظ، زعمت مجموعةٌ شجاعةٌ من المليارديرات والصحفيين والأكاديميين وعارضات تسريحات الشعر ومعلمو التأمل الروحانيون مرتدينَ عباءة العلم والمنطق أن العالم

في الواقع أفضلُ من أي وقتٍ مضى. يبدو أن الأمور تزداد سوءًا ، لكنّ الوقائع تقول خلاف ذلك. تشير البيانات إلي أن الأمور منتعشةٌ إلي حدٍّ كبير.

الآن ، لا أريد الإساءة إلي هؤلاء الأفراد ، لذا لا تصدق ما أقوله لك. بعد كل شيءٍ ، ليس من المقبول وضع الكلمات في أفواه الآخرين (ما لم يكن بالطبع هؤلاء الناس فقراءً ، يتضورون جوعًا ، سُمْرًا وأنت تخبرهم كم هي رائعةٌ حياتهم). لذلك ، دعونا نسمع من واحدٍ منهم مباشرةً:

«في الماضي كان كل شيءٍ أسوأ. على مدار 99٪ تقريبًا من تاريخ العالم، كان 99٪ من البشر فقراءَ وجائعين وقذرين وخائفين واغبياءَ ومرضى وبشعين... لكن في السنوات المائتين الأخيرة، تغير كل ذلك. في جزءٍ صغيرٍ فقط من الوقت الذي قطعه جنسنا البشري على هذا الكوكب، أصبح المليارات منا أغنياءَ فجأةً ولديهم تغذيةٌ جيدةٌ ونظيفةٌ وآمنةٌ وذكيةٌ وصحيةٌ، وحتى في بعض الأحيان جميلةٌ. حيث كان 84٪ من سكان العالم يعيشون في فقرٍ مدقعٍ في عام 1820، وبحلول عام 1981، انخفضت هذه النسبة إلى 44٪ والآن، وبعد بضعة عقودٍ فقط، أصبحت أقل من 10٪. إذا استمر هذا الاتجاه، فسيتم قريبًا القضاء على الفقر المدقع الذي كان سمةً دائمةً للحياة... أهلاً بكم، بتعبيرٍ آخر، في أرض الوفرة.»

المدافعون عن الرأسمالية العالمية مهووسون بهذه القصة. لقد تم التركيز عليها في تغريدات بيل جيتس ، وأعمدة ديلان ماثيوز في *ڤوكس* ، وحتى في فيلم تهنئةٍ ذاتية عن رئيس معهد American Enterprise Institute آرثر بروكس. يحلم القائد المستقبلي لوادي السليكون يوفال نوح هاراري به أثناء خلواته التأملية ، ويعتقد توماس فريدمان أنه اكتشف ذلك أثناء انتظار أحد أصدقائه الوهميين ، ويكررها المؤثِرون المتنفِّذون في جميع أنحاء العالم لأنفسهم وهم يسيرون إلى مكاتب وول ستريت اللا إنسانية (لتحقيق أفضل ما يمكنهم فعله من أعمال الخير). حتى أن ستيڤن بينكر قام بخدمةٍ رائعةٍ للإنسانية تمثَّلت في أخذ 600 صفحةٍ لتقديم نفس الحجة (لا تقلق ، إنها قراءةٌ سريعةٌ — قطعةٌ وافرةٌ تتكون ببساطةٍ من رسومٍ بيانيةٍ تُظهر سهم الأشياء الجيدة في صعودٍ وسهم الأشياء السيئة في هبوطٍ).

هذا الهوس يبدو منطقيًّا تمامًا. بعد كل شيءٍ ، إذا أخذناه على محمل الجد ، فإن سردية "لا تقلق ، كل شيءٍ أفضل الآن" أو DWEIB (تُنطَق "dweeb") ربما تكون الدفاع الأكثر إقناعًا عن الرأسمالية العالمية. من المؤكد أن أغنى الأفراد قد يمتلكون كميةً غير متناسبةٍ بشكلٍ كبيرٍ من الثروة العالمية ، وقد يتم تزوير القواعد لصالح الأغنياء ، وقد يستمر مئات الملايين في العيش دون تلبية احتياجاتهم الأساسية ، ولكن DWEIBs "الدويبس" (اختصارٌ لأولئك الذين يروجون لسردية "لا تقلق ، كل شيء أفضل الآن" DWEIB) يسرعون للإشارة إلى أن النظام الذي أنتج هذه الشروط قد فعل أكثر للفقراء من أي أحدٍ آخر. قد لا تكون الرأسمالية العالمية مثالية ، لكنَّ الفوائد التي تجلبها -وهي القضاء على الفقر كما نعرفه- تفوق بكثيرٍ تكاليفها.

كما كتب آرثر بروكس في عام 2017:

«علمني الاقتصاد أن مليارَين من إخواني وأخواتي قد نجوا من الفقر أثناء حياتي. كانت هذه معجزة العصر الحديث. كان علي أن أجد مصدرها... جميع الاقتصاديين في مجال التنمية تقريبًا، عبر الطيف السياسي السائد، وافقوا على التفسير الأساسي... باختصار، كان نظام الاقتصاد الحر الأمريكي، المنتشر في جميع أنحاء العالم، هو الذي أحدث معجزة مكافحة الفقر.»

لا عجب في أن المدافعين المتحمسين عن الرأسمالية النيوليبرالية، مثل بروكس وبنكر وجيتس، يعتقدون أنهم مناصرون حقيقيون للمهمَّشين وأن اليساريين محض أيديولوجيين رجعيين. بمجرد قبولك لسردية DWEIB -أن الرأسمالية العالمية كانت بالفعل مسؤولةً عن انتشال المليارات من الفقر وتحسين حياة أكثرِ الفئات تهميشًا بشكلٍ جذريّ- عندها تبدو الدعوات إلى التغيير المنهجي للنظام أو الهيكلي مضلَلَةً في أحسن الأحوال ومشؤومةً في أسوأها. يتم تأطير المدافعين عن الوضع القائم كوكلاءَ للتقدم والعدالة الاجتماعية في حين يتم تصوير اليساريين الذين يدعون إلى التغيير إما على أنهم جهلةٌ عِميان أو غير مهتمين في الواقع بمساعدة المهمَّشين.

لا تقتصر هذه القصة على أولئك الذين يتماهون مع اليمين السياسي. يقول قادة يسار الوسط مثل الرئيس أوباما باستمرار أشياءً مثل "السوق الحرة هي أكبر منتِجٍ للثروة في التاريخ — لقد أخرجت المليارات من الناس من براثن الفقر" (حتى لو كانوا يعترفون بأن "البعض [قد تُرِكوا] وراءهم"). على نحوٍ متزايدٍ، حتى الذين يُعرِّفون أنفسهم كتقدميين بدأوا في تقبُّل هذه السردية. قد يكون المؤلف الذي صاغ فقرة "أرض الوفرة" واحدًا من آخر الأشخاص الذين تتوقعهم: الصحفي الهولندي روتجر بريجمان — هو روتجر بريجمان ذاته الذي احتل العناوين الرئيسية عندما أخبر النخبة في مؤتمر دافوس أنهم بحاجةٍ إلى البدء في دفع حصتهم العادلة من الضرائب، وبعد ذلك انتقد تاكر كارلسون بقسوةٍ على شعبويته الكاذبة.

على السطح، يبدو بريجمان وكأنه يساريٌّ نموذجي. هو ديمقراطي اجتماعي علنًا، يُعَرِّض بمهنٍ مثل الاستشارات والبنوك، ويدافع عن سياساتٍ مثل الدخل الأساسي الشامل، الحدود المفتوحة، وأسبوع العمل لمدة 15 ساعة. ولكن، مثل الكثيرين الذين ارتدوا عباءة اليسار في السنوات الأخيرة، هناك شيءٌ ما يدور حول بريجمان. فهو يعتقد أن التحدي الأكبر في عصرنا ليس هو النظام الظالم والاستغلالي، بل قِلة الخيال. إنه ينادي بأفكارٍ كبيرةٍ وجريئةٍ، ليس فقط لأنها ستجعل العالم أكثر عدلاً ولكن لأنها ستجعل السياسة أقل مللاً. يتحدث عن أهمية "الابتكار" و"الجدارة" و"القطع [القطيعة] مع الدولة المُربيّة" في حين أن مصطلحاتٍ مثل "الصراع الطبقي"، و"توزيع السلطة" و"العنف البنيوي" نادرًا، إن وُجدت، ما تدخل مفرداته السياسية.

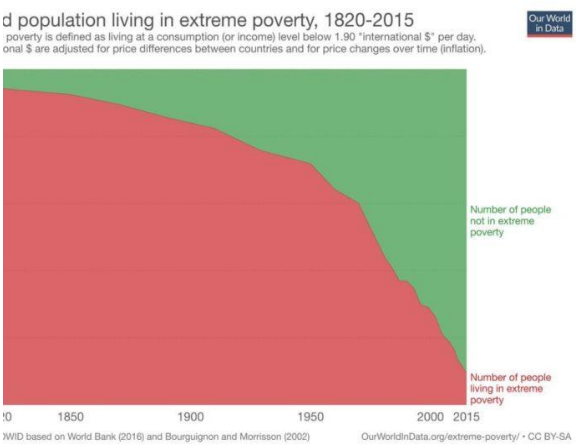
بمعنىً آخر، فإن بريجمان هو الاستثناء الذي يثبت القاعدة: عندما تعتقد أن نظامنا الاقتصادي الحالي قد جلب معه ازدهارًا غير مسبوقٍ للجميع، فإن النظرية السياسية كالصراع الطبقي والنضال الجماعي يسقطان على جانب الطريق— الراديكالية الوحيدة الباقية هي راديكالية الخيال.

هذا هو السبب في أن سردية DWEIB هي أكبر تهديدٍ منفردٍ للمشروع اليساري. لم تعد مجرد سلاحٍ لليمين السياسي —لقد بدأت في إصابة وشقّ اليسار من الداخل. إذا لم نعالجها، فسوف نجد نحن اليساريون والمحاربون من أجل العدالة الاجتماعية والاشتراكيون أنفسنا مجرد جزءٍ من حركةٍ خاسرةٍ—أو ربما بدون حركةٍ على الإطلاق.

محظوظ بالنسبة لنا، فإن سردية DWEIB ليست أكثر من خيالٍ مصنوعٍ بعناية. يتشكّل جوهرها من خمس أساطير متشابكةٍ حول الفقر، الرأسمالية، التنمية والتقدم. لنقم بتقييم هذه الخرافات الواحدةَ تلوَ الأخرى.

الأسطورة الأولى: لقد قضينا على الفقر المدقع تقريبًا في السنوات الأربعين الأخيرة

هذا المخطط من "عالمنا في بيانات" (OWD) يخبر بقصةٍ مقنعةٍ. إنه يُظهر أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقرٍ مدقعٍ قد انخفض من حوالي 90 في المائة من البشر في بداية الثورة الصناعية إلى حوالي 10 في المائة اليوم. هذا الاتجاه واعدٌ جدًا لدرجة أنه في عام 2015 توقع البنك الدولي أنه يمكننا القضاء على الفقر المدقع تمامًا بحلول عام 2030. ليس من العجب أن "الدويبس"، مهووسون بهذا الرسم البياني: بالنسبة لهم، فانه يمثل دليلاً تجريبيًا على أن الرأسمالية العالمية هى بالفعل "المدّ المتصاعد الذى يرفع جميع القوارب."



لا يوجد سوى مشكلةٍ واحدةٍ: هذا المخطط مضلِّلٌ تمامًا— مهينٌ تمامًا في الواقع. أولاً، الإدعاء بأنه يوضح "عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر" والذي يعود إلى عام 1820 غير دقيق. لم يبدأ البنك الدولي بالفعل في قياس الفقر حتى عام 1981، وبالتالي فإن قاعدة البيانات المستخدمة لأعداد ما قبل عام 1981 تستند إلى تقديراتٍ تقريبيةٍ وغير كاملةٍ للناتج المحلي الإجمالي بدلاً من قياساتٍ دقيقةٍ للفقر[38]. إذا أردنا إجراء تقييمٍ تجريبيٍّ لمعدلات الفقر

[38] قاعدة البيانات التي تكفل تقديراتOWD لإجمالي الناتج المحلي ناقصةٌ إلى حدٍ كبيرٍ فيما يتعلق بمعظم بلدان الجنوب (لا توجد بياناتٌ تقريبًا عن إفريقيا). علاوةً على ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي في حد ذاته هو مؤشرٌ سيءٌ للغاية للفقر، وخاصةً بالنسبة للدول قبل-الصناعية. لا تشمل تقديرات الناتج المحلي الإجمالي البضائع التي تم تحصيلها خارج الأسواق، كالزراعة أو

المتغيرة، يجب أن نركز على الفترة الزمنية بعد عام **1981** (تركيزًا، من نواحٍ عديدةٍ، يخدم في الواقع سردية DWEIB)[39].

منذ عام **1981**، تُظهر بيانات البنك الدولي انخفاضًا حادًا في نسبة الأفراد الذين يعيشون في فقرٍ مدقعٍ: من قرابة نصف البشرية (44 بالمائة) إلى مجرد نسبةٍ ضئيلةٍ (10 بالمائة). في ظاهرها، هذه نتيجةٌ مثيرةٌ للإعجاب تمامًا. مع ذلك، تحتوي هذه البيانات على عيبٍ أساسيٍّ. لا تقول شيئًا عن كيفية تعريفنا للفقر في المقام الأول.

يتم احتساب الفقر العالمي وفقًا لما يُسمى "خط الفقر العالمي" (IPL)– وهو تقديرٌ دوليٌّ لمقدار الدخل اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية للحياة، مع تعديل طبقًا للقوة الشرائية لكل بلد. على سبيل المثال، تم تحديد خط الفقر الدولي الحالي من قِبل البنك الدولي عند **1.90** دولارًا في اليوم، مما يعني أن كل شخص يكسب ببلدٍ ما، ما يعادل أقل من دولارين في اليوم الواحد يُعتبر "في فقرٍ مدقع."، وما يبينه رسم OWD، إذن، هو النسبة المئوية للناس في العالم الذين يكسبون الآن أكثر مما يعادل في بلدهم **1.90** دولار في اليوم.

المشكلة هي أن خط الفقر العالمي **1.90** دولار في اليوم لا يمثل مقياسًا مفيدًا للفقر. تذكر، أن خط الفقر العالمي **1.90** دولار في اليوم هو المكافئ الدولي *للعيش في الولايات المتحدة* بسعر **1.90** دولار في اليوم فقط. يعرف أي شخصٍ يعيش في الولايات المتحدة أن العيش على دولارين في اليوم غير كافٍ حتى لتناول وجبة الإفطار، ناهيك عن التغذية الكافية أو المأوى أو الملابس (ويمكننا أن ننسى الرعاية الصحية). وقد قدَّر الخبير الاقتصادي ديفيد وودوارد أن العيش تبعًا لخط فقر البنك الدولي يعادل "35 شخصًا يعيشون على حدٍ أدنى واحدٍ للأجور، دون فوائد من أي نوعٍ، لا توجد عطايا، أو اقتراضٌ، أو جمع فضلاتٍ، أو تسولٌ، أو مدخراتٌ للاستفادة منها (بما أن هذه كلها مدرجةٌ بوصفها "دخلاً" في حسابات الفقر)، ولا توجد خدماتٌ أو تعليمٌ صحيٌّ مجانيٌّ (بما أن هذه الخدمات ليست متاحةً للفقراء عمومًا)[40] ". يصبح هذا الخلل أكثر وضوحًا عندما نقارن بيانات الفقر ببيانات الجوع الدولية، التي تكشف أن ما بين **115** مليون إلى **1.8** مليار شخصٍ ممن يُفترض أنهم "خرجوا من الفقر" وفقًا لمعايير البنك الدولي لا يستطيعون حتى تحمُّل ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم من السعرات

صيد الأسماك– التي صادف أنها تشكل مصدر رزقٍ رئيسيٍّ في القرن التاسع عشر.

[39] حينما نعود إلى أبعدَ من عام 1981، فإننا مضطرون إلى تقدير الفوائد المفترَضة للنمو الرأسمالي مقابل عدد ضحايا الاستعمار الغربي (الذي يقدَّر بنحو 50 مليون في القرن العشرين وحده) والعبودية عبر المحيط الأطلسي (بما في ذلك ما لا يقل عن 12.5 مليون عبدٍ من غرب إفريقيا) بالإضافة إلى إبادة الشعوب الأصلية في جميع أنحاء الأمريكيتين (يقدَّر عددهم بما يصل إلى 100 مليون)– وكل ذلك كان مبرَّرًا تحت ستار الحصول على أراضٍ جديدةٍ واستخراج الثروة الاقتصادية. لمزيدٍ من النقاش المتعمق عن الاستعمار والعبودية والإبادة الجماعية المرتبطة بالرأسمالية المبكرة، راجع كتاب جيسون هايكِل *The Divide*، كتاب إلين وود *The Origin of Capitalism: A Longer View*، و كتاب إدوارد بابتيست *The Half Has Never Been Told*.

[40] كما أوضح ريدي ولاوتي ، كان خط 1.25 دولار في اليوم (والذي استخدمه وودوارد في حساباته) أعلى بالقيم الفعلية من خط 1.90 دولار يوميًا، مما يعني أن تقدير وودوارد محافظٌ بالفعل.

الحرارية[41]. هذا التباين يشكك بمشروعية خط الفقر العالمي 1.90 دولار في اليوم. بعد كل شيءٍ، إذا كان "العيش فوق خط الفقر" لا يعني حتى أنه يمكن للمرء أن يفيَ باحتياجاته الغذائية الأساسية، فكيف يمكن أن نسمي هذا الخط مقياسًا مفيدًا للفقر؟[42]

من غير المستغرَب، أن يكون أكثر اقتصاديي التنمية والوكالات الدولية جديةً (بما في ذلك البنك الدولي نفسه) يوافقون على أن خط الفقر العالمي 1.90 دولار في اليوم منخفضٌ للغاية – حتى لو كانوا يختلفون حول الارتفاع المطلوب لخط الفقر العالمي. تقول وزارة الزراعة الأمريكية إن حوالي 6.70 دولار في اليوم ضروريٌ لتحقيق التغذية الأساسية. يتفق علماءٌ عديدون على أن 7.40 دولار هو الحد الأدنى لخط الفقر الأخلاقي (وهو ما يسمح للفقراء بتحقيق متوسط العمر المتوقَع الطبيعي). حتى خبير التنمية تشارلز كيني (الذي تدفع مؤسسة غيتس راتبه) يريد 10 دولاراتٍ في اليوم الواحد بينما يجادل زميله لانت بريتشيت بأن الحدَّ يجب ألا يقل عن 15 دولارًا في اليوم.

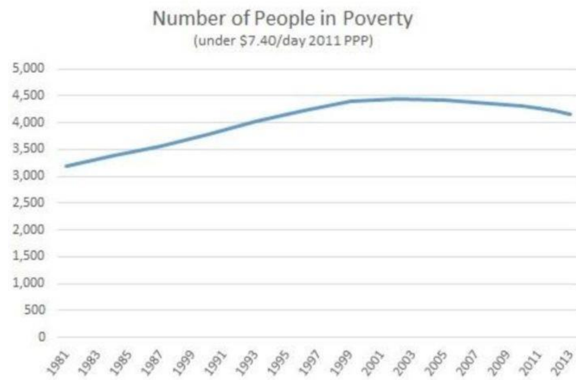
عندما نطبق أيًا من هذه العتبات الأكثرَ دقةً، تتغير صورة التقدم العالمي ضد الفقر تغيرًا هائلاً. كما يشير عالم الأنثروبولوجيا جيسون هايكِل، فإننا حتى لو استخدمنا خط الفقر المحافِظ نسبياً البالغ 7.40 دولار في اليوم، نجد أن الفقر في العالم قد انخفض فقط من 71 في المائة من الناس في عام 1981 إلى حوالي 58 في المائة اليوم– مجرد خفضٍ بنسبة 13 في المائة. بالطبع، لا يزال هذا تقدمًا، لكنه بعيدٌ كل البعد عن فكرة أننا قضينا على الفقر المدقع تقريبًا تمامًا.

لكن عندما ننظر إلى الأرقام المطلقة، تزداد الأخبار سوءًا. أتَذكُر عندما روَّج آرثر بروكس للأسواق الحرة لتخليصها "أكثر من 2 مليار شخص" من الفقر؟ حسنًا، تحت الحد الأدنى البالغ 7.40 دولار في اليوم، اتضح أنه تم *إضافة* ما يقرب من مليار شخصٍ إلى صفوف فقراء العالم منذ عام 1981. تأمَّل

[41] تحت خط الفقر الشائع، يقدِّر البنك الدولي أن 700 مليون شخصًا يعيشون في فقرٍ. في العام ذاته الذي تم فيه الكشف عن أرقام الفقر هذه، قدَّرت منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة أنه فيما بين 815 مليون إلى 2.5 مليار شخص لا يملكون ما يكفي من الغذاء للحفاظ على نمط حياتهم. تختلف هذه الأرقام لأن منظمة الغذاء والزراعة تحسب مستويات الجوع بشكلٍ منفصلٍ في ظل افتراضاتٍ مختلفةٍ حول النشاط البدني، أي ما إذا كان الفرد يعيش نمطًا "نشطًا إلى أدنى حد" أو "نشطًا إلى حدٍّ ما" أو "نشطًا للغاية"، كلٌّ منها يستلزم احتياجاتٍ مختلفةً من السعرات الحرارية. إذا افترضت أن الفقراء "نشطون إلى الحد الأدنى"، فهناك 815 مليون شخص يعانون الجوع، في حين كانوا ذوي "نشاط معتدل" فإنهم حوالي 1.5 مليار، وإن كانوا "نشطين للغاية" يوجد 2.5 مليار. يعتمد عدد الجوعى "الرسمي" الذي وضعته المنظمة والذي يبلغ 815 مليون شخص على افتراض "نشط إلى أدنى حد"، والذي، يجعله بحسب الخبراء، "يقلل بشكلٍ خطيرٍ" من حجم الجوع العالمي (كما يشير هؤلاء الخبراء، فإنه من المعقول إلى حدٍ ما افتراض أن معظم فقراء العالم يندرجون في الفئتين الأخيرتين بالنظر إلى أنهم غالبًا ما يتعيشون من العمل اليدوي). الأسوأ من ذلك، أن حتى أعلى التقديرات لنمط الحياة لا تزال تقلل كثيرًا من حجم الجوع في العالم. تعتبر الأمم المتحدة شخصًا ما "جائعًا" فقط إذا لم يستطع تلبية احتياجاته من السعرات الحرارية لمدة عامٍ كامل. تخيل مدى ارتفاع عدد من يعانون الجوع إذا حسبنا الأشخاص الذين عانوا من الجوع لمدة ثلاثة أو ستة أو ثمانية أشهرٍ من السنة.

[42] المستويات المنخفضة بشكل مصطنعٍ لخط 1.90 دولار في اليوم ترجع، جزئيًا، إلى سلسلةٍ من العيوب الرئيسية في منهجية البنك الدولي لحساب خط الفقر العالمي. على سبيل المثال، الطريقة التي يعاير بها البنك الدولي خط الفقر العالمي في مختلف البلدان (المعروفة باسم تعادل القوة الشرائية أو PPP)، تنحاز بشدةٍ ضد الفقراء في العالم. تعتمد "سلة البضائع والخدمات" الموحَّدة المستخدَمة لحساب القوة الشرائية في مختلف البلدان على عادات الإنفاق لدى المستهلك الغربي العادي. يمثل هذا مشكلةً لأن فقراء العالم ينفقون نسبًا أعلى بكثيرٍ من دخلهم على الضروريات الأساسية مثل الغذاء مقارنةً بنظرائهم في الشمال العالمي. كما يقول توماس بوج، "في 88 دولةٍ فقيرةٍ لدينا بياناتٌ عنها، في كل بلدٍ من البلدان الـ 88، يُظهر تعادل القوة الشرائية للأغذية أن الفقراء يمكنهم شراء كمياتٍ أقلَّ من الطعام مما كنت لتتوقَعهُ نظير نسبة تعادل القوة الشرائية التي يستخدمها البنك الدولي". يقدر لاوتي وريدي أن خط الفقر سيكون أعلى بنحو 33 في المائة إذا تم أخذ عادات الإنفاق الفعلية للفقراء في الاعتبار (يرجع ذلك إلى حدٍّ كبيرٍ إلى حقيقة أن أسعار المواد الغذائية العالمية قد ارتفعت بينما انخفضت أسعار السلع الاستهلاكية الأخرى).

هذا لبرهةٍ. هناك مليار شخصٍ إضافيّ يعيشون في ظروف فقرٍ مدقعٍ اليوم مقارنةً بأربعين سنةً مضت. هذا ليس سببًا للاحتفال. إنها مأساة.



عندما نصل بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.90 دولار في اليوم إلى الصفر، كما يتوقع البنك الدولي، فإن الإيكونومست ستحتفل بالنهاية الحقيقية للمعاناة، وسيقوم ستيفن بينكر بكتابة كتابٍ احتفاليّ آخر، وسيحصل بيل جيتس على جائزة نوبل للسلام. وفي غضون ذلك، سيظل المليارات غير قادرين على تلبية معظم الاحتياجات الأساسية لأنفسهم ولأسرهم، وقد تستمر صفوفهم في الازدياد.

<u>الأسطورة الثانية: الرأسمالية العالمية مسؤولة عن المكاسب التي حققناها ضد الفقر</u>

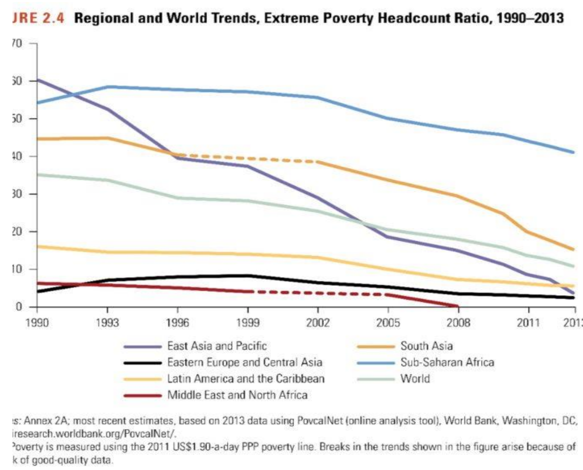
كما يشير المعلقون الأكثر خبرةً مثل ديلان ماثيوس في ڤوكس، فلمجرد أن الأشخاص لا يستطيعون تحمل الضروريات الأساسية للحياة، لا يعني أن حياتهم لا تتحسن (على سبيل المثال، قد يرتفع دخلهم من 50 سنتًا إلى 2 دولار لكل يوم). بمعنىً آخر، لمجرد أننا لم نقترب من التخفيف من حدة الفقر المدقع لا يعني هذا أننا لم نحقق تقدمًا كبيرًا في *تقليص فجوة الفقر*.

بالطبع، إذا لم يكن لدى الناس حتى الوسائل اللازمة لشراء ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم من السعرات الحرارية الأساسية -ناهيك عن الرعاية الصحية والسكن والنقل وما شابه ذلك- فلا يمكننا القول إنهم قد "أُخرَجوا من الفقر." وكفى. مع ذلك، لدى ماثيوس وجهة نظر: بشكلٍ عامٍ، أصبحت الأمور على الأقل *أفضل* لفقراء العالم منذ عام 1981.

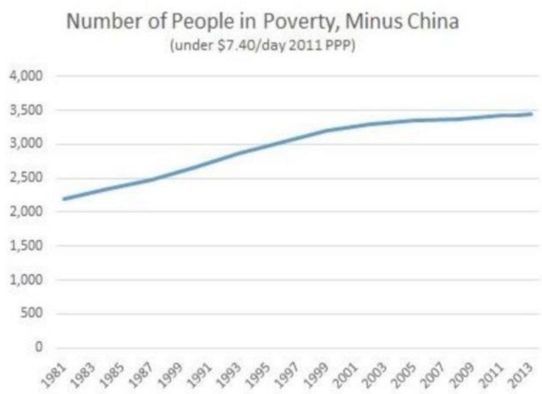
السؤال إذن، هو "لماذا؟". هل يُعزى هذا التقدم إلى النموذج الرأسمالي العالمي للتنمية الذي تروج له المؤسسات الدولية والبلدان الغربية والاقتصاديون السائدون منذ أواخر الثمانينيات؟

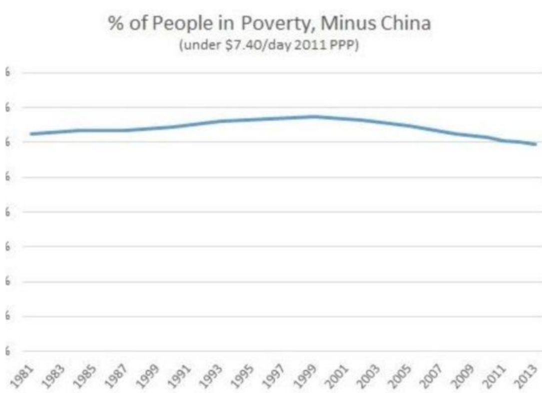
ليس تمامًا. بالنسبة للفقراء في معظم البلدان الجنوبية، *لم تتحسن الأحوال على الإطلاق*. إن إلقاء نظرةٍ فاحصةٍ على البيانات يكشف أن المكاسب التي تحققت ضد الفقر العالمي خلال الأربعين سنةً الماضية تنبع أساسًا من منطقةٍ واحدةٍ: شرق آسيا. إذا أخذنا دولةً واحدةً فقط، الصين، خارج معادلة الفقر العالمية، فحتى تحت معيار الفقر البالغ 1.90 دولار، نجد أن تعداد الفقراء فقرًا مدقعًا هو *نفسه بالضبط* كما كان في عام 1981. وعندما ننظر إلى النسب نجد قصةً مماثلةً. كما هو موضحٌ في الرسم البياني أدناه، في حين أحرزت شرق آسيا تقدمًا ثابتًا

في مكافحة الفقر، لم تبدأ جنوب آسيا في معايشة الانخفاض إلا بعد عام 2000، وحققت أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقدمًا ضئيلاً بشكلٍ مثيرٍ للصدمة في المجمَل.



يصبح تأثير شرق آسيا أكثر وضوحًا عند النظر إلى مستوى 7.40 دولار في اليوم. بينما يُظهر النظر إلى العالم ككلٍ تقدمًا متواضعًا ضد الفقر منذ عام 1981 (من 71 بالمائة إلى 58 بالمائة)، كما لاحظ جيسون هايكِل، فإن الصورة تتغير تمامًا عندما تُخرِج الصين من المعادلة. تحت خط 7.40 دولار في اليوم ناقص الصين، نجد أن أكثر من مليار شخصٍ قد تمت إضافتهم إلى صفوف فقراء العالم وأن نسبة من يعيشون في فقرٍ بالكاد تزحزحت[43].





لماذا يعدّ هذا مهمًا؟ كما أظهر الاقتصادي ها-جون تشانج مرارًا وتكرارًا، فإن دول شرق آسيا التي حققت أكبر تقدمٍ في مكافحة الفقر (أي الصين وكوريا واليابان) قد رفضت صراحةً هذا النوع من أرثوذكسية عدم التدخل في السوق الحرة "دعه يعمل، دعه يمر"، التي تم التبشير بها كثيرًا كعنصرٍ سريّ للتنمية الاقتصادية. استفادت هذه البلدان من التعريفات الجمركية المرتفعة للغاية، و قامت بحماية الصناعات الناشئة من خلال إحلال الواردات، وقرصنة الابتكارات الغربية، والاستثمار في الشركات الضخمة المملوكة للدولة، وسمحت بإرتفاع مستويات التضخم – وكلها تتعارض بشكلٍ مباشرٍ مع "النيوليبرالية" (أو ما يطلق عليه تشانج، نموذج

[43] هذه الاتجاهات تحمل الجوع أيضًا. فكما أشار الخبراء في عام 2012 ، فإن 73 في المائة من التقدم المفترض للأمم المتحدة في مكافحة الجوع جاء من الصين (ويشيرون إلى السياسات الصينية للإصلاح الزراعي باعتبارها السبب). في الواقع، شهدت العديد من البلدان النامية زيادةً صافيةً في عدد الجياع، حتى وفقًا لتعريفات منظمة الغذاء والزراعة الأكثر تحفظًا.

التنمية "الغبي الجديد") الذي يتميز بالتجارة الحرة، الخصخصة، براءات الاختراع الصارمة، رفع القيود، والتقشف العام[44]. في الوقت ذاته، فشلت بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا التي اتّبعت مسار التنمية النيوليبرالية في النمو بمستوياتٍ مقارِبةٍ.

كما يوضح تحليل تشانج، لا يمكن أن يُنسَب إلى رأسمالية عدم التدخل الفضلُ في المكاسب التي تحققت ضد الفقر في السنوات الأربعين الأخيرة. إن كان من شيءٍ، فإن السياسات النيوليبرالية أعاقت هذا التقدم بشكلٍ كبير. على الأقل، فإن القصة أكثر تعقيدًا بكثيرٍ مما يريدنا "الدوييس" أن نعتقد.

<u>الأسطورة الثالثة: في حين أن نظامنا الاقتصادي الحالي ليس مثاليًا، لا يمكننا المخاطرة بتجربة شيءٍ مختلف</u>

على العكس من ذلك، يبدو أننا لا نستطيع تحمل عدم تجربة شيءٍ مختلف. في مقالٍ نُشر في *المجلة الاقتصادية العالمية*، وجد الخبير الاقتصادي ديفيد وودوارد أنه إذا حافظنا على أسرع معدل نموٍ في الدخل تمتع به الأفقر منذ عام 1981 (على افتراض عدم وجود أي أزماتٍ ماليةٍ أو تباطؤٍ اقتصاديّ)، فسوف يستغرق القضاء على فقر الـ 1.90 دولار في اليوم مائة سنةٍ و207 سنةٍ للقضاء على فقر الـ 7.40 دولار في اليوم[45]. بحسب الخبير الاقتصادي في منظمة أوكسفام مُجيد جمال الدين، فأن دخل أفقر 10 في المائة سيستغرق أكثر من 250 سنةً لمجرد بلوغ متوسط الدخل العالمي البالغ 11 دولارًا في اليوم.

والأسوأ من ذلك، للوصول إلى مستوى 7.40 دولار في اليوم، يوضح وودوارد أن الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يكون *175 ضعف* مستواه الحالي، وعند هذه النقطة سيكون متوسط الدخل العالمي 1.3 مليون دولار لكل سنة. بمعنىً آخر، في ظل نظامنا الاقتصادي الحالي، يجب أن يكون متوسط الدخل أكثر من مليون دولار سنويًا حتى يتمكن الفقراء من العيش على 7.40 دولار في اليوم.

لكن هنا المفاجأة الحقيقة. في عام 2017، أصدر ما يقرب من 20 ألف عالمٍ من 184 دولة "تحذيرًا للإنسانية" من أن مستويات استهلاكنا في «مسارٍ تصادميّ مع العالم الطبيعي» سيؤدي إلى «البؤس على نطاقٍ واسعٍ وفقدان التنوع البيولوجي بصورةٍ كارثيةٍ» إذا لم نبدأ في العمل الآن لعكس هذا المسار. تقرير الأمم المتحدة حول تغير المناخ الصادر في الخريف الماضي (والذي انتقده بعض العلماء لأنه "محافظٌ للغاية") جاء برسالةٍ مماثلةٍ: الوقت ينفد — يجب أن نعمل الآن لخفض

[44] رفضت دول شرق آسيا الأخرى أيضًا السياسات الاقتصادية النيوليبرالية بطرقٍ مختلفة. على سبيل المثال، يعيش 80 في المائة من مواطني سنغافورة في مساكن عامة.

[45] تم إجراء حسابات وودوارد قبل تعديل البنك الدولي لخط الفقر وفقًا للتضخم، وبالتالي تستند حساباته إلى خط فقر 1.25 دولار يوميًا و5 دولارات يوميًا. تقترب هذه الأرقام من خط فقر 1.90 دولارًا في اليوم و 7.40 دولارًا في اليوم (على الرغم من أن الكثيرين يجادلون، أنه من حيث القيمة الفعلية، فخط 1.25 دولار كان في الواقع أعلى من خط 1.90 دولار، مما يجعل حسابات وودوارد أكثر تحفظًا).

الانبعاثات بشكلٍ كبيرٍ أو مواجهة عواقب وخيمةٍ[46]. وفي هذا الأسبوع تحديدًا، قام تقريرٌ شارك في كتابته مسئولٌ تنفيذيٌّ سابقٌ في مجال الوقود الأحفوري بتسمية تغير المناخ "بمستوى تهديدٍ وجوديٍّ في منتصف عمر الحضارة الإنسانية"، مشيرًا إلى التهجير القسري لمليارات الأشخاص من ظروفٍ غير قابلةٍ للحياة، وانهيار الكثير من الزراعات في العالم، ونقصٍ كبيرٍ في المياه وكوارثَ طبيعيةٍ على نطاقٍ لم يسبق له مثيل. ليس من المفاجئ إذن أن تشير أفضل تقديراتنا إلى أننا بحاجةٍ إلى شيءٍ أقرب إلى "تراجع النمو" إذا كنا نريد تحقيق مستويات انبعاث ثاني أكسيد الكربون اللازمة لتحقيق مستويات احترارٍ مقبولة.

إذا كنا نأمل في إنقاذ كوكبنا -أو على الأقل تفادي البؤس الإنساني والكارثة المالية الجماعية- فلا يمكننا تحمل البقاء في مسارنا الحالي على مدى السنوات العشر القادمة، ناهيك عن الـ 250 عامًا التالية. إن نطاق النمو الاقتصادي اللازم للتخفيف من حدة الفقر في ظل الرأسمالية سيعني تغيرًا كارثيًا في المناخ للدرجةالتي سيُحجم عندها حتى أشدّ حُماة المناخ عنفًا عن تقديم التكهُّنات.

الحجة الكلاسيكية "الرأسمالية مَعيبةً، لكنها أفضل ما لدينا" لا تتفق ببساطةٍ مع الحقائق البيئية في القرن الحادي والعشرين. إذا واصلنا مسيرتنا الحالية، فإن الجدول الزمني المطول للتخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة الناتجة سيكون أقل مشاكلنا. الوضع اقائم يشكل خطرًا كارثيًّا على البشرية جمعاء. ما لا يمكننا تحمله هو تجاهل البدائل.

<u>الأسطورة الرابعة: تحاول الدول الغربية على الأقل تخفيف حدة الفقر. إذا لم توجد المليارات التي تمنحها الدول الغربية لبقية العالم، فمن يدري كم ستكون الأمور سيئةً في الجنوب العالمي؟</u>

صحيحٌ أن دول الشمال العالمي تقدم مليارات الدولارات كدعمٍ ماليٍّ للجنوب العالمي في كل عام. لكنَّ هذه الرواية تتغير بشكلٍ كبيرٍ عندما ننظر إلى تدفق الأموال في الاتجاه المعاكس[47]. في عام 2016، قاس باحثون منGlobal Financial Integrity إجمالي التدفقات الخارجية الصافية بين الدول الغنية والفقيرة، ووجدوا أنه بينما يتم تحويل 1.3 تريليون دولار سنويًّا من بلدان الشمال العالمي إلى الجنوب العالمي في شكل مساعداتٍ أجنبيةٍ، استثمارٍ أجنبيٍّ مباشرٍ، وتحويلاتٍ، يتم *تحويل ما يقرب من 3.3 تريليون دولار إلى الاتجاه الآخر* (معظمها بسبب التدفقات المالية غير المشروعة،

[46] كتذكيرٍ، تتضمن هذه العواقب انخفاضًا بنسبة 23 في المائة في متوسط الدخل (أي ما يعادل ركودًا عظيمًا دائمًا)، وزيادةً بنسبة 50 في المائة في احتمالية نشوب صراعٍ عنيفٍ وانهيارٍ مؤسسيٍّ، وانخفاضًا بنسبة 35 في المائة في غلة المحاصيل العالمية، مئات الملايين من لاجئي المناخ وهجمةٌ من الكوارث الطبيعية (ناهيك عن حقيقة أن أسبانيا ستكون صحراءً، المملكة المتحدة سوف تغمرها المياه، وستكون مدينة نيويورك تحت الماء).

[47] ومع ذلك، كما لاحظ بيتر سينجر وآخرون، حتى المساعدات التي تقدمها كانت مرتبطةً تاريخيًا (وما زالت في كثيرٍ من الأحيان) بالأهداف الجيوسياسية الاستراتيجية، بدلاً من التركيز على احتياجات فقراء العالم.

كمثال ، الشركات متعددة الجنسيات التي تخدع البلدان الفقيرة لتحرمها من الدخل الضريبي الذي تشتَّد حاجتها إليه)[48].

في الواقع ، قدَّرت GFI أن البلدان الفقيرة قد أرسلت ما مجموعه *16.3 تريليون دولار في صافي التدفقات الخارجية* إلى الشمال العالمي منذ عام 1980. وبعبارةٍ أخرى ، مقابل كل دولارٍ واحدٍ من المساعدات التي يتلقاها الجنوب ، فإنها تخسر 24 دولارًا. الحقيقة ، كما يقول جيسون هايكِل ، هي أن "المساعدات تتدفق بشكلٍ فعالٍ في الاتجاه المعاكس. البلدان الغنية ليست من يُنمِّي البلدان الفقيرة ؛ البلدان الفقيرة تُطوِّر البلدان الغنية."[49].

ليس السؤال الحقيقي هو كيف ستكون الأمور سيئةً بدوننا — إنها مسألة *كم كانت ستغدو الأمور أفضل* لو لم تقم البلدان القوية بالتلاعب بقواعد الاقتصاد العالمي لصالحها.

الأسطورة الخامسة: القضاء على الفقر أمرٌ صعبٌ للغاية — يجب أن نستسلم

في مواجهة المشاكل التي تبدو مستعصيةً ، من السهل أن نفقد الأمل. ومع ذلك ، فإن الفقر ليس مشكلةً مستعصيةً — في الواقع ، لدينا قدرةٌ أكبرَ على القضاء فعلاً على الفقر الآن أكثر من أي وقتٍ مضى في التاريخ. يقدر جيسون هايكِل أننا بحاجةٍ اليوم 3.9 في المائة فقط من إجمالي دخل أولئك الذين يعيشون بأكثر من ضعف قيمة خط الفقر للقضاء على الفقر إلى الأبد (وأقل من هذا للشخص الواحد إذا كان فاحشو الثراء على استعدادٍ لدفع نسبةٍ أعلى)[50]. هذا أمرٌ يستحق التكرار: يمكننا *أن ننهي الفقر المدقع غدًا ، وسيكلفنا هذا أقلَ من 5 سنتاتٍ على الدولار*. ما يعنيه هذا هو أن الفقر الذي نواجهه اليوم ليس نتيجةً لندرة الموارد ؛ لدينا ما هو أكثرُ من كافٍ للقضاء على الفقر العالمي 20 مرةً[51].

بالنسبة لمعظم تاريخ البشرية ، وُجد الفقر لأن البشر كانوا يفتقرون إلى بعض الموارد الأساسية. يوجد الفقر اليوم لأننا فشلنا في توزيع هذه الموارد بطريقةٍ عادلة. إننا نفتقر إلى الإرادة السياسية ، وليس الوسائل الاقتصادية ، لإنهاء الفقر مرةً واحدةً وإلى الأبد.

وهذا يقودنا إلى نهاية المطاف: لماذا نفتقر إلى الإرادة لإنهاء الفقر العالمي ؟

---

[48] في حين أن أساليب GFI مطروحةٌ للنقاش ، فإن أشد منتقدي الدراسة يُقرون بأن التهرب الضريبي من قِبل الشركات ، أو التضليل ، وما إلى ذلك هي قضايا رئيسية تضرُّ بجنوب العالم.

[49] هذه ليست ظاهرةً جديدة. يبين لنا تاريخ الاستعمار والعبودية أن البلدان الفقيرة كانت كانت توفر نمو البلدان الغنية منذ قرون. على سبيل المثال ، حصل البريطانيون على ما يعادل 45 تريليون دولار من الهند خلال فترة حكمها ، وسرقت الولايات المتحدة ما قيمته 14 تريليون دولار من العمل العبودي من إفريقيا ، والذي بدونه ما كانت الثورة الصناعية لتصبح ممكنةً.

[50] بدلاً من ذلك ، يقدر توماس بوج أنه سيكلف حوالي ثلثي الميزانية العسكرية للولايات المتحدة.

[51] مع ذلك ، أكد بوج وهايكِل على أنه لا ينبغي لنا أن نفكر في القضاء على الفقر كمسألةٍ لجمع الأموال ومنحها للفقراء. بدلاً من ذلك ، يجب أن نفكر فيه على أنه إصلاحٌ للقواعد العالمية التي تضر الفقراء من الناحية الهيكلية. قد يعني هذا إلغاء شروط قروض التكيف الهيكلي ، إلغاء ديون الدول النامية ، والتخلص من قوانين /معاهدات التجارة غير المتكافئة ، ووضع حد أدنى عالمي للأجور ، ومنح الدول الفقيرة صوتًا مساويًا في مؤسساتٍ مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ، أو عددٍ لا يحصى من الاقتراحات الأخرى.

الجواب واضح: كلَّ يومٍ تغمرنا قصصٌ حول مدى جَودة كل شيءٍ بالفعل. لقد قيل لنا أننا نعيش في عصر تقدمٍ عالميٍّ غير مسبوقٍ. أنه بفضل نظامنا الاقتصادي الحالي، زادت رفاهية الإنسان في السنوات الأربعين الأخيرة أكثر مما كانت عليه في ال 400 السابقة. أنّ كل ما نحتاج إلى فعله هو الاسترخاء وانتظار ارتفاع المدّ الصاعد **للرأسمالية العالمية** ليرفعنا جميعًا إلى **يوتوبيا**.

الإنكار مخدِّرٌ قويٌّ، وليس هنالك صورةُ للإنكار أكثرَ فعاليةً من التمسك بفكرة أن كل شيءٍ على ما يرام. بدون ذلك، قد نبدأ جميعًا بالتشكيك في نظامٍ يستفيد منه القليلون مُخلِّفا الكثيرين وراءَه. بدونه قد نبدأ في المواجهة. بدون ذلك، قد يبدأ الوضع القائم في الانهيار أمام أعيننا.

الخطوة الأولى للشفاء هي إدراك المشكلة. لقد احتفلنا بنهاية الفقر بينما لا يزال المليارات غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. لقد استحسنا أنفسنا لبذلنا الصدقات بينما كنا نأخذ أكثر مما نحن مستعدون لمنحِه. لقد أخطأنا في تحديد الأسباب الجذرية للتقدم الحقيقي. لقد عبدنا نظامًا اقتصاديًا لم تنتج عنه نتائجٌ بغيضةٌ أخلاقيًا فحسب، بل إنه يشكل تهديدًا وجوديًا لمستقبل كوكبنا.

فقط حينما نبدأ بالتحديق في صفحة هذا الواقع القاسي، يمكننا أن نأمل في أن نجد أنفسنا قادرين على تخيل عالمٍ أكثرَ عدلاً وإنصافًا.

حول بعض المفاهيم الماركسية

-وسام منير

1- المادة أم الوعي ؟

تحتوي طريقة طرح السؤال على إشكالية ما قبل ماركسية ، أو للدقة ، إشكالية ما قبل الفلسفة الحديثة ، وهي جزء من أزمة تقترن في الأغلب مع دخول الماركسية بلدان خارج دول غرب أوروبا. لماذا؟ لأن الماركسية تجاوز لذروة الفلسفة الحديثة التي طورت على أساس حضارة وثقافة أوروبا (وبالأخص أوروبا الغربية). إلغاءٌ واعي للفلسفة الأوروبية في قمة عقلانيتها يفترض حضورها وحضارتها. الفلسفات تعي المادة والوعي ، وإنما أساس اختلافاتها بشكل عام تكمن في تعريفهما وفي تحديد علاقة كل منهما بالآخر ؛ فإما تأسيس الوعي على المادة (في العموم ، أو على أحد عناصره المتصورة كمفهوم عام للمادة) أو تأسيس المادة على الوعي (في العموم ، أو على أحد عناصره المتصورة كمفهوم عام للوعي). والماركسية كعلم متجاوز للفلسفة لا تستطيع أن تلغي الوعي بجرة قلم (وهي على أية حال لم تفعل ذلك) ، فبإلغائه تكون أنكرت عنصرا واقعيًا وانحطت من قمة الفلسفة إلى قاعه ، من علم يُعَلل إلى ديانة تَحْجب. وتتطلب طريقة التناول الفلسفي لهذا السؤال الوعي بأن هذا السؤال طُرح في الفلسفة الحديثة لتحديد طريق الحقيقة وتحديد أيهما وجود حقيقي - المادة أم الوعي ، العالم التجريبي أم العقلاني - وأيهما ينتج ويستوعب الآخر ، أيهما الأساس وأيهما الانعكاس. والمادية ما قبل الماركسية –أو ما قبل الفويرباخية تحديدا- كانت تجريبية ، وتنظر للطبيعة بوصفها موضوع خارجي معطي ناجز بالنسبة للإنسان خارج الفاعلية الإنسانية الواعية –وهو ما ترك تطوير فهم هذه الفاعلية الإنسانية للفلسفات المثالية التي طورته بشكل مثالي/مجرد/متعالي- حتى تنبه فويرباخ إلى أن الطبيعة رُفعت في عالم الإنسان لتشكل جزءا من جوهر هذا الإنسان ، بل امتدادا لهذا الجوهر ، بعد أن كانت أساس ظهور هذا الإنسان وجوهره والقاعدة التي عاش وتطور عليها (أي قبل أن يكون الإنسان إنسانا) ، أدرك فويرباخ أن الطبيعة أضحت محكومة بالجوهر الإنساني ، أُنْسِنَتْ. وهذا الإدراك العبقري ضمنته الماركسية في رؤيتها ، إلا أنها رأت أن هذا الجوهر الإنساني اللامتناهي الذي اكتشفه فويرباخ وتحدث عنه بوصفه تجريدا خاصا بكل فرد ليس كذلك ، وإنما هو جماع العلاقات المجتمعية ، هو جماع فاعليات البشر التي تفعل فعلها بناء على مادة مجتمعية تطورت إلى درجة معينة وتستمر في التطور ، أي أن الجوهر الإنساني اللامتناهي ليس جوهرا ، ولن نستمر في هذا الموضوع هنا ، والذي يخص تحديدا تأسيس علم التاريخ في الماركسية ، حتى لا يفلت سؤالنا من بين أيدينا. ويتطلب منا هذا السؤال أيضا الوعي بأن الفلسفة في العموم اشتغالٌ بالمفاهيم وإنشاء لعلاقة بين مفهومين ، ويشكل اقترابها من الحقيقة الاقتراب الحثيث من تحديد ما هو جوهري في كل مفهوم والاقتراب من تحديد العلاقة الضرورية بين

المفهومين. والماركسية بالمثل، إلا أنها ترى أنه لابد للمفهوم أن يعكس شيئًا واقعيا، أي أن ما هو جوهري في المفهوم لابد أن يكون انعكاسا لما هو جوهري في الواقع، والعلاقة الضرورية بين المفهومين هي انعكاس لعلاقة ضرورية في الواقع، وهي تتحدث أيضا عن المادة كمفهوم، ورغم بداهة ذلك إلا أنه غير واضح. "المادة هي **مقولة فلسفية** تشير إلى واقع موضوعي" (من؟ المادي الماركسي لينين في كتابه "المادية والمذهب النقدي التجريبي")، وعدم إدراك هذا (أن "المادة" في الماركسية هي مفهوم، مقولة فلسفية) ينحط بمفهوم المادة من مفهوم فلسفي مجرد -يمتد ليشمل ما هو جوهري في كل العالم الموضوعي المتحرك- إلى عناصر معينة، أو أحد عناصره الحسية سكونا أو حركة، فيشوه الواقع ويتشوه. المادة مقولة فلسفية، ليست إحساساتنا، ليست مادة فيزيائية أو كيميائية أو بيولوجية أو حتى اجتماعية، إنها تجريد لكل الإحساسات، ارتقاء فوق هذه الإحساسات صوب ما هو جوهري وعام وشامل فيها، ولو ابتذلنا المادة إلى مجرد الإحساسات تنحط الماركسية من علم إلى مجرد وصف حسي عشوائي للوقائع، أو مجرد مفهوم لمجموعة محددة من الوقائع تجابه بمفهوم آخر لمجموعة أخرى محددة من الوقائع، وبالتالي تستطيع أي مجموعة من الوقائع أن تثبت فكرة ما، ومجموعة أخرى من الوقائع أن تثبت عكس الفكرة —وهو ما أسماه لينين اللعب بالوقائع-. إن الماركسية لا تقتصر على الإحساسات، على الرغم من أنها تبدأ بكل الإحساسات. إنها تجريبية عقلانية، تحليلية تركيبية، استقرائية استنباطية.

هذه هي القضية الأولى، ظهر لنا فساد السؤال: المادة أم الوعي؟، الأصح: المادة على الوعي؟ أم الوعي على المادة؟ مع الوعي بأن المادة هنا هي مفهوم فلسفي هي الأخرى.

2- المادة على أساس الوعي؟ أم الوعي على أساس المادة؟

لدينا طريقتان لمقاربة المسألة، إما أن نقر بتأسس أحدهما على الآخر، أو أن نقر بنسبية العلاقة بينهما (يتفاعلان دائما). ومن المعروف أن الماركسية فلسفة مادية، أو الفلسفة المادية (الحديثة، أنضج الماديات كلها)، وبالتالي فإنها تقر أن المادة أساس الوعي. فلنفترض معها أن المادة أساس الوعي. ولكن المادية الماركسية تقول أيضا عن نفسها أنها ليست فلسفة سكونية وإنما ديالكتيكية، وتقر بأن الوعي يؤثر في المادة هو الآخر، يعيد تشكيلها مرة تلو الأخرى، ويطوع حركتها البلا هدف والبلا غاية لتحقق هدفه وغايته.

ولكن، ألا تجعلنا الإجابة القائلة بتأثير كل منهما على الآخر نفكر في صحة (بل وفائدة) الإجابة القائلة بتأسس الوعي على المادة؟ ألا تجعلنا نشك أصلا في تأسس إحداهما على الآخر؟ ألا يؤثر كل منهما على الآخر؟ أفلا يعني ذلك أنه لا يتأسس أحدهما على الآخر؟ أوَليست إجابة الماركسية أنهما يتفاعلان على الدوام ويؤثر كل منهما على الآخر تناقض إجابة الماركسية بأن المادة أساس الوعي؟ أوليس من قبيل السفسطة أن يرد أحدهم عليك بالإجابتين معا (في الحقيقة المادة هي أساس الوعي، ولكن في الحقيقة

أيضا إن المادة والوعي يؤثر كل منهما على الآخر – أي لا يتأسس أحدهما على الآخر)؟

إن وجهة النظر التي تفصل بين القضيتين هي وجهة نظر الوعي العادي الما-قبل ديالكتيكي، وعموما فإن إجابة الماركسية أن المادة هي أساس الوعي هي إجابتها من زاوية نظرية المعرفة، بمعنى أن تأسيسها يكتسب طابعا أوليًا فحسب، إن المادة سابقة أوليا، يتأسس عليها الوعي أوليا، ثم ما تلبث العلاقة أن تتخذ طابعا تفاعليا. ودعونا نحاول فهم عقم تجزئة هذه القضية بمثالين، ونعمق فهمنا لهذه القضية.

مثال 1:

إذا قلنا بتأسس الوعي على المادة إطلاقا وأن الوعي لا يتعدي كونه عاكسا للمادة بلا أي فاعلية، فإننا نلغي فكرة العلم من أساسه من حيث كونه فهما لحركة المادة كأساس للتغيير في شكلها وتطويع حركتها بهدف تحقيق غايات الوعي، ونلغي فكرة الإنتاج من أساسها من حيث كونها تغييرا لشكل المادة وفقا لغاية واعية بهدف خلق منتجات تسد حاجات إنسانية معينة، بل إننا نلغي فكرة الثورة الاشتراكية من أساسها حيث إن وعينا لن يصبح اشتراكيًا أولا (وفقا لهذا الافتراض) إلا عندما يصبح المجتمع اشتراكيا، والمجتمع لن يصبح اشتراكيًا لأن البشر المنوط بهم جعله اشتراكيًا واقعهم رأسمالي أي وعيهم ضد اشتراكي بإطلاق وبالتالي لن نستطيع تثوير المجتمع وفقا لوعينا به مهما حدث، أو أن المجتمع سيصير اشتراكيًا من تلقاء نفسه (كمطلق هيجل في التاريخ مثلا) وتصبح مهمتنا هي أن نتنبأ بما سيحدث من تلقاء نفسه ولا نتدخل في سير الأحداث، ويصبح النضال برمته فعلا عبثيا، وتنتفي الماركسية كعلم للثورة، وتنتفي الحاجة أصلا إلى وجود اشتراكيين.

مثال 2:

إذا قلنا بالتفاعل المستمر وانعدام التأسس بإطلاق فإننا نتوه في ضلالات مثالية ورؤى خيالية عن الواقع، وتصبح عملية خلق الواقع رهينة بخيال خصب لا يتوخى فهم الواقع الحقيقي والاستناد إلى مادته وقواعده –قوانينه- ليشكله بل بصياغة خيالات ذاتية عنه، أي تنتفي فكرة العلم من أساسها ويصبح بالإمكان تخليق أي شيء من أي شيء وصنع أي شيء من أي شيء وفقا لأي قاعدة -أي استحالة خلق أي شيء محدد على الإطلاق-، وتنتفي فكرة الإنتاج لنفس السبب، ويصبح من المستحيل في حقل الاجتماع فهم سبب ظهور بعض الأفكار واختفائها وتحديد المصالح الطبقية التي تخدمها في الواقع وهي تتخفي في منطق حقلها الأيديولوجي الخاص. فمثلا فكرة الخلافة الإسلامية كانت موجودة منذ قرون طويلة، ثم انهارت الخلافة في الأساس وعادت فكرتها في الظهور مثلا في القرن الحادي والعشرين، فما سبب ظهورها أولا؟ ثم ما سبب ظهورها ثانيا؟ لن تنبس نظرية التفاعل المحض ببنت شفة عن هذا. وهل كانت في الماضي المحدد تقدمية أم رجعية أم محافظة؟ وما هي الدور الذي تلعبه الآن؟ إن عدم الوعي بتأسس الوعي على المادة أوليًا في حقل الاجتماع مثلا يعني عدم الوعي

بأن نمط الإنتاج والطبقات والعلاقة بين الطبقات في الحاضر هو مفتاح الإجابة على دور الفكرة في الواقع الآن، أي الخروج على التفسير المادي (التفسير العلمي الوحيد) لسبب ظهورها مرة أخرى والمصالح الطبقية التي تخدمها هنا والآن، ويصبح ظهورها واختفاؤها محض صدف تاريخية، وتحقيقها أو فشلها بفعل الصدف أيضا، وتصبح مناصرتنا لأي فكرة (وهجومنا على أي فكرة) موقف صحيح وخاطئ في نفس الوقت. ولكن على أساس وعينا بتأسس الوعي على المادة أوليًا نقوم (بعد أن نفهم الفكرة على ضوء منطق ومفاهيم الحقل الأيديولوجي الخاص بها) بتحديد التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية (نمط الإنتاج، الطبقات ونسبها والعلاقات بينها .إلخ) التي ظهرت على أساسها الفكرة، العناصر المادية التي تبغي الفكرة إعادة تشكيلها وفقا لمصالح طبقية محددة.

وهذا الفهم السليم للقضية هو ما يفسر لنا واقع أن بعض الأفكار والمفاهيم التي لعبت دورا معينا في الماضي (تقدميًا أو رجعيًا أو محافظا) قد تلعب دورا مغايرا تماما في الحاضر، لأنها وقد خدمت مصالح طبقة معينة في الماضي يمكن أن تخدم مصالح طبقة أخرى في الحاضر. لماذا؟ لأن عناصرها المادية التي تتأسس عليها (المجتمع، نمط إنتاجه، تشكيلته الاجتماعية الاقتصادية) قد تغيرت وتغيرت الطبقة التي تخدمها (أو تغير دور الطبقة نفسها التي تخدمها).

نعي الآن حدود تأسس الوعي على المادة وتأثير كل منهما على الآخر. وبالتالي تصبح مهمة الماركسي في العموم أن يفهم عناصر واقعه أولا، ثم يقود الطبقة التي تتفق مصالحها مع إعادة تشكيل هذه العناصر تقدميًا في لحظة تاريخية محددة وفق نظرية تقدمية تشكل الإستراتيجية التي يبتغي إعادة تشكيل الواقع على أساسها بغية القضاء على كل استغلال وتبعية في النهاية. وتصبح مهمته إزاء أي فكرة أو مفهوم (حقوقية، دينية، فلسفية، سياسية، .. إلخ) هو أن يلم بالجهاز المفاهيمي للحقل الخاص أولا، ويحدد التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية ثانيا، ثم يحدد المصالح الطبقية التي تعززها أو تبررها نظريًا أو تنقدها جزئيًا أو كليًا ..إلخ هذه الفكرة أو المفهوم ثالثا.

3- ما الطبقة؟

هل تشكل الطبقة كلاً موحد المصالح لا اختلاف فيه أم أنها مليئة بالتناقضات والاختلافات بين أفراد هذه الطبقة نفسها؟ وهل وجود هذه الاختلافات والتناقضات بين الأفراد ينفي مفهوم الطبقة ككل اجتماعي موحد وينفي المصلحة المشتركة لها –أي هل ينفي مفهوم الطبقة أصلا؟ وكيف لا تحتوي الطبقة على اختلافات بين أفرادها إذا علمنا أن كل فرد في العالم لا يطابق الفرد الآخر تماما، وهناك اختلافات –بيولوجية حتى- بين كل فرد وآخر، فما بالك بالفروق الاجتماعية وتناقض المصالح؟ إذا أجبنا بأن الطبقة كلاً موحدا لا يعرف التضاد ولا الانقسامات فإن إجابتنا تفترض وجود مصلحة واحدة صريحة لها ووجهة نظر واحدة صريحة لها في كل مناحي الحياة، ويصبح الصراع الطبقي عبارة عن تناطح بين الطبقات ككتل مصمتة (سواء على المستوى الاقتصادي أو الأيديولوجي أو السياسي)

وهو ما يتعارض مع الواقع. أما إذا اعتبرنا أن الأفراد مختلفون تماما عن بعضهم البعض ومتعارضون في المصالح ولا توجد مصلحة واحدة مشتركة بين أي جماعة من البشر بناءا على ملاحظاتنا الظاهرية فإن مفهوم الطبقة يصبح زائدا ولا لزوم له، والصراع إذا هو مجرد صراع الكل ضد الكل ليحمي كل فرد فيهم مصلحته الذاتية حيث Homo homini lupus[52] ولن توجد وجهة نظر واحدة أو مصلحة واحدة لأي جماعة من البشر، ولا مصلحة مشتركة واحدة تتحقق فيها مصلحة فردية.

دعونا قبل أن نتطرق إلى هذه الإشكالية ننظر إلى المجتمع في العموم. نحن نعلم جميعا إن أي مجتمع يتكون بداهة من مجموعة من الأفراد، وكل فرد يسعي بشكل أساسي إلى سد احتياجاته كفرد، ونحن نجده في سعيه إلى سد احتياجاته يشق طريقه دائما بواسطة فرد آخر ومع فرد آخر –في مجتمع محدد وبالتالي بطريقة محددة-، فلكي يحب الفرد ويمارس الجنس يحتاج إلى فرد آخر- قد يحصل عليه في مجتمع ما كغنيمة حرب وفي مجتمع آخر بطريقة جواز الصالونات - نحن متجردون من الطريقة المجتمعية المحددة الآن- ، ولكي يستطيع أن يكون أب أو أم يحتاج إلى فرد آخر وهو الطفل، ولكي يحكي يحتاج إلى فرد آخر وهو المستمع، ولكي يوفر طعاما يحتاج إلى فرد آخر (إما أن يبتاع منه أدوات لينتج مأكله أو ليساعده في الزراعة أو الصناعة أو ليعمل عنده أو ليستأجره أو ليشتري منه أو ليبيع له ليحصل على نقود يشتري بها من فرد ثالث ..إلخ)..إلخ. وباختصار، كل فرد يدخل في علاقات معينة مع الأفراد الآخرين لكي يستطيع أن يحيًا فرديته. وبديهي أن كل فرد مختلف عن الفرد الآخر ولا يمكن أن يتطابق معه مائة بالمائة حتى يستطيع بداهة أن يتركب ويتداخل معه في علاقات تبادلية (سواء من الناحية البيولوجية أو من الناحية الوظيفية المجتمعية). ولكن لننحي جانبا الاختلافات الخاصة بكل فرد ونتجرد منها لصالح التركيز على الاختلافات التي توحد مجموعة من الأفراد معا بيولوجيا، فكل فرد في العموم إما أن يكون ذكرا أو أنثى، أو يكون طفلا أو مراهقا أو شابا أو ناضجا أو كهلا، أو يكون قوي البنية أو متوسط البنية أو ضعيف البنية، أو يكون طويلا أو متوسطا أو قصيرا، أو يكون ممتليء الجسم أو متوسط الجسم أو نحيف الجسم، أو يكون جميلا أو قبيحا (وفقا لمعيار المجتمع المحدد بالطبع). إننا نتحدث عن الصفات البيولوجية التي يشترك فيها مجموعات من البشر بغض النظر عن الاختلافات الفردية بينهم. كل تلك الفروق الطبيعية التي وحدت مجموعات منهم، والتي حبتهم إياها الطبيعة ولم يكن لهم دخل ولا اختيار فيها في البداية (والتي من الممكن أن يُسعى إلى تطويرها جزئيًا بناء على هذه المنحة الطبيعية)، إنما شكلت السلاح الممنوح لهم من الطبيعة والذين استخدموه في مواجهة الطبيعة في البداية، ولذلك كانت هذه الفروقات البيولوجية تشكل علامة فارقة في جل المجتمعات البدائية وفقا للطبيعة المادية المحددة لكل منها، وهو ما انعكس في عقولهم على شكل أفكار وعادات تنحاز مثلا للمولود الذكر ضد الأنثى، لمفتول العضلات (حتى

[52]- "الإنسان ذئب لأخيه الإنسان"، قول مأثور ورد في مسرحية "الحمير" للشاعر اللاتيني بلاوتوس.

لو كان غبيا) ضد النحيف الهزيل (حتى وإن كان ذكيًا بمقاييس عصره)، وبالمناسبة فإن انتشار وتسييد هذه الأفكار في مجتمعنا حتى الآن هو أحد نتائج تخلفنا المعيشي والحضاري (لن نناقش أسباب هذا التخلف الآن). ولكن المجتمع على أية حال لم يتوقف عند هذه الحدود التي يواجه فيها الأفراد الطبيعة وأنفسهم بصدور عارية ، فأفراد المجتمع قد أبدعوا وشكلوا ، أبدعوا لغة للتواصل والتنسيق فيما بينهم وتحويل قواهم الفردية المبعثرة إلى قوة نوعية ضاربة كجسم بشري واحد متعدد الأرجل والأيادي ، تفكروا في ما يحيط بهم وأنتجوا أفكارا يختلط فيها الغث بالثمين واستطاعوا تفسير عدد من الظواهر (في شكل أسطوري وديني وفلسفي حتى الشكل العلمي الذي يتحرر دائما وأبدا من كل غث) فاستطاعوا أن يكيفوا بعض الظواهر الطبيعية لتحقيق أهدافهم ، والأهم من ذلك كله أنهم أنتجوا أدوات لتساعدهم في مهامهم ، أدوات قللت من الجهد البشري المبذول منهم وزادت من تأثيره في نفس الوقت على المادة الطبيعية ، أدوات استقوا مادتها من الطبيعة (مثلما استخدموا أعضائهم الطبيعية) لتطويع الطبيعية نفسها ، أدوات تطورت حتى وصلت إلى الماكينات والروبوتات والتي لا تحتاج في إنتاجها إلا إلى ماكينات ضخمة وجهد بشري يكاد يكون منعدما مثل بعض ضغطات الأصابع والمراقبة..إلخ. ومع كل هذه التطورات ، كانت الحاجة إلى الفروقات البيولوجية بين الأفراد بعضهم البعض تلعب دورا ثانويًا وتهمش إلى أن أصبحت بالكاد تعني أحدا ، وكانت عقول البشر تتحرر تدريجيًا -وبفعل نضال المضطهدين الذي أطلقه هذا التطور- من أفكارها عن مزايًا وعيوب الفروق البيولوجية –لكن هذا لم يمنع بعض الطبقات الحاكمة طبعا من العودة إلى هذه الأفكار في سياق محاولة كبحها وإضعافها وتقسيمها للحركات التقدمية التي تحاول تغيير علاقات الإنتاج بما يتلائم مع هذه التطورات-. ومع ازدياد ضخامة وتعقد الأدوات والآلات (وسائل الإنتاج) وازدياد تكلفتها ، وبناءا على القاعدة الاجتماعية التي تطورت عليها البشرية طوال قرون وقرون من استعباد جزء منهم لجزء آخر وامتلاك جزء منهم لثمرة عمل جزء آخر ، أخذت الفروق البيولوجية وأهميتها للمجتمع ترجع إلى الخلف ، ولكن لا لتنهي كل فرق وأي فرق بين أي فرد وآخر ، بل لترسخ فروق اجتماعية عامة بين مجموعات بشرية ومجموعات أخرى ، فروق صنعها هؤلاء البشر بأيديهم ولكنها تظهر لهم وكأنها هي الفروق الطبيعية نفسها بينهم البعض ، صحيح إننا لا نكاد نجد فردين متساويين في المستوى الاجتماعي تماما ولكننا إذا ما تجردنا من الاختلافات بين كل فرد وآخر (مثلما فعلنا ونحن نتجرد من الاختلافات الفردية البيولوجية صوب الفروق البيولوجية العامة) ونظرنا من وجهة نظر الدور الاجتماعي الموضوعي لكل مجموعة من الأفراد وجدنا مثلا إن هناك مجموعة ضخمة كبيرة العدد من الأفراد لا يملكون -وليس في استطاعتهم أن يملكوا- وسائل الإنتاج الضخمة الحديثة ، وبالتالي فإنهم مضطرون إلى العمل بأجر عند من يملكونها (سواء كانوا يعملون معتمدين على مهارات جسدية أو عقلية ، سواء تقاضوا مرتبات ضئيلة أو متوسطة أو مرتفعة نسبيا ، لا فرق)، ومجموعة أخرى صغيرة

العدد تمتلك وسائل إنتاج ضخمة (بل وربما عابرة للقارات) وغير مضطرة إلى العمل وتستأجر عددا ضخما من الأفراد بهدف جني الأرباح من وراء عملهم ، ومجموعة أخرى تمتلك وسائل إنتاج بدائية لا تكفيهم إلا للعمل عليها (الحرفيين وبعض الفلاحين مثلا) ولا يستطيعون أن يستأجروا أحدا ..إلخ. أي أنه من زاوية الموقع الاجتماعي ، توجد مجموعة من الأفراد تلعب نفس الدور الاجتماعي بغض النظر عن الفروق الاجتماعية بين كل فرد وآخر ، وبالتالي فإن هناك مصلحة عامة مشتركة تجمعهم جميعا بغض النظر عن كل مصلحة فردية قد تتعارض مع فرد آخر من نفس مجموعته (أو فلنقل ، تشكل هذه المصلحة العامة مجموع المصالح الفردية لكل أفراد المجموعة ضد مجموع المصالح الفردية لمجموعة أخرى) فمثلا كل تشريع يهدف إلى حماية من لا يملكون وسائل الإنتاج ويعملون بأجر إنما هو منفعة لهم وفي نفس الوقت ضرر للمجموعة الأخرى التي تملك وسائل الإنتاج ، ومثلا أفكار من قبيل أن الفروق الاجتماعية بين الطبقات والأفراد هي حكمة إلهية وتدبير إلهي على الأرض ولكنها ستزول في الجنة بين الأفراد ، كما أن مصيرنا مقدر سلفا ولا نملك تغييره بأفعالنا ، هي أفكار تضرب المصلحة العامة لمن لا يملكون وسائل الإنتاج وتشل إرادتهم وتبقيهم على حالة من الرضا ببؤسهم والسكون عن العمل لتغييرها وبالتالي هي ذات منفعة للمصلحة العامة لمن يملكون وسائل الإنتاج إذ تبقيهم في مأمن باستغلالهم للآخرين وجني الأرباح من دمائهم ، ومثلا حين انتزع من لا يملكون وسائل الإنتاج تاريخيًا حقهم في انتخاب من يرونه يمثل مصالحهم وشكل هذا ضررا لمن يملكون وسائل الإنتاج التف من يملكون وسائل الإنتاج - وبالتالي يملكون ثروات ضخمة- على هذه الخطوة بأن اشتروا السياسيين الرسميين وأحزابهم الرسمية ونواب البرلمان باستخدام ثرواتهم ليشكلوا منهم مجموعة من الثرثارين الأفاقين الذين يزعقون ليل نهار بحماية الوطن والدين والعرف والشعب وهم يعملون ليل نهار لإبقاء الوضع على ما هو عليه أو تغييره لصالح من يملكون وسائل الإنتاج فقط فقلبوا الوضع لصالحهم مرة أخرى ، ولما ظهر لمن لا يملكون وسائل الإنتاج عددا من المثقفين والسياسيين غير الرسميين ليقودوهم لتحقيق مصالحهم العامة -وكان هذا ضررا على مصالح من يملكون وسائل الإنتاج- ألتف من يملكون وسائل الإنتاج -مستخدمين ثرواتهم الضخمة- على هذا الواقع بأن سيطروا على الصحافة والإعلام ووسائل التربية والتعليم ليقيموا سورا ضخما بين المثقفين والسياسيين الثوريين وبين من لا يملكون وسائل الإنتاج ، بل واشتروا بعض هؤلاء المثقفين والسياسيين الثوريين وأخضعوا من لا يملكون وسائل الإنتاج إلى سيطرة فكرية تضمن لهم ألا يعوا مصالحهم العامة وحقيقة المجتمع الذي يعيشون فيه ، وبالتالي لا يشكلون بعددهم قدرة ضاربة واعية موحدة الرؤية والهدف فقلبوا المعادلة لصالحهم مرة أخرى. وعن طريق هذا الصراع بين المصالح المتضاربة للطبقات ، يتطور المجتمع ويندفع في التغيير والتشكل ، وبالتالي فإن خط سير التطور العام في دولة معينة يمكن تحديده كمحصلة لصراع الطبقات فيه. ولما كانت الدولة لا تقبع خارج الكرة

الأرضية ، فإنها محددة أيضا بخط سير التطور العام للدول الأخرى –الذي يحدده الصراع الطبقي في كل منهم-، بغض النظر عن شكل ظهور مصلحة كل طبقة وشكل الصراع (أيديولوجي –ديني طائفي ، فكري ، فلسفي-، سياسي ، اقتصادي)، وتصبح من مهام العلم الماركسي أن يكشف دائما عن حقيقة المصلحة الطبقية المتخفية في شكل محدد من الصراع ، وأن يبرر أيضا سبب ارتدائها لهذا الشكل بالذات.

بدأنا نعي الآن فكرة الطبقة بما تمثله من مصالح اجتماعية عامة مشتركة لمجموعة من الأفراد لا يتطابقون فعلا في كل ظروف حياتهم ، ولكنهم في وضع اجتماعي يجعل لهم مصلحة طبقية مشتركة. وبالتالي يصبح مفهوما إنه في بعض الأحيان قد تختلف مصلحة قريبة لفئة من طبقة معينة مع مصلحة فئة ثانية من نفس الطبقة أو مع مصلحة الطبقة ككل (كما يحدث أحيانا أن تختلف إحدى فئات الطبقة المالكة مع الفئة التي تسيطر على الدولة وتحاول أن تزيحها لمصلحتها وقد تستخدم الجماهير مصورة لها إنها بذلك تخدم مصالحها ، أو تتدخل دولة الطبقة المالكة ضد فئة من الطبقة المالكة (أو ضدها كلها) وتدخل معها في نزاع بهدف الحفاظ على مصالح الطبقة المالكة ككل كما يحدث كثيرا في منطقتنا ويثبت مرة تلو الأخرى أن amantium irae amoris integration[53] وكما يحدث أن يرفع من يملكون وسائل الإنتاج أجور فئات معينة ممن لا يملكون وسائل الإنتاج أو يعملوا على تسييد فروقات دينية بينهم (بين المسلمين والمسيحيين مثلا ، أو بين السنة والشيعة مثلا) أو جنسية (بين الرجل والمرأة مثلا) أو عرقية فيوسعون بذلك الاختلافات والفروقات بين فئات معينة وفئات أخرى في نفس طبقة من لا يملكون وسائل الإنتاج فيضعفون الطبقة ككل ويفتتون قواها ويقلبونها على نفسها فتصبح في وضع شديد الضعف أي تزداد قوة من يملكون وسائل الإنتاج بضعفهم)، ويصبح مفهوما أيضا أنه يمكن أن تشترك طبقتان في مصلحة عامة محددة الآن وتتناقض مصالحهما غدا ، أو تتناقض مصالحهما الآن وتتفق غدا ، ولذلك يصبح مفهوما أيضا بسبب ذلك ضرورة التحليل المحدد للمصالح الطبقية المحددة في الصراع المحدد ، أو كما يقول لينين "التحليل الملموس للوضع الملموس" حيث لا وجود لطبقة ترتدي عباءة الشيطان دائما على مسرح التاريخ وطبقة ترتدي عباءة الملاك دائما على مسرح التاريخ ، وإن هذه التصورات الدينية المجردة الميتة ، الما-قبل ماركسية ، والتي تحشر فيها الطبقات الحية حشرا ، ليس لها علاقة بالتصور الماركسي الحي عن الطبقة. ويصبح مفهوما أيضا أن الماركسي الذي ينحاز لمصلحة لحظية لفئة معينة من طبقة من لا يملكون وسائل الإنتاج (العمال) ويخدعهم بتحويلها إلى تصور عام ضد المصلحة الإستراتيجية العامة للطبقة العاملة إنما هو انتهازي يؤجج الفروقات التي تضعف الطبقة العاملة على حساب مصلحتها ككل ، أي يزيد من قوة مصلحة الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج (البرجوازية) استراتيجيا ، وبالتالي فهو يخدم

53- "خصام المحبين تجديد للحب"، قول مأثور ورد في مسرحية "فتاة أندروس" للشاعر اللاتيني من أصل أفريقي ترنتيوس.

البرجوازية حتى وإن أدعى وزعق وأبرق وأرعد بغير ذلك.

وتفهم الماركسية النقد بناء على ذلك باعتباره عمل خاص بأيديولوجيين كل طبقة بل وكل فئة من كل طبقة، وبالتالي فإن النقد قد يكون تقدميًا أو رجعيًا أو محافظًا (أي نقديًا منطقيًا أو ظلاميًا عاطفيًا أو سكونيًا)، أو تقدميًا بالنسبة إلى نقد آخر ولكنه محدود التقدمية، أو تقدميًا في نقطة رجعيًا في العموم، فالمحدد هنا هو المصلحة الطبقية التي يخدمها النقد، فقد يستهدف النقد تخطيًا إلى الأمام بدرجة محددة فيصبح تقدميًا حتى يتحقق ثم ينقلب محافظا أو رجعيا، وقد يستهدف تخطي الوضع إلى الخلف فيكون رجعيا، أي يحاول الرجوع بالمجتمع إلى الوراء. لاحظ مثلا على سبيل المثال أنه اليوم يوجد ممثلين أيديولوجيين لبعض فئات البرجوازيات العربية التابعة يكيلون النقد إلى الإمبريالية وإلى تبعية البلدان العربية لها وإلى تقسيم العمل الدولي الذي يفرض دورا ذليلا على الدول العربية، وهم إذا يلعبون دورا تقدميًا ضد الإمبريالية من هذه الزاوية، ولكنهم في نفس الوقت يشوهون مفهوم الإمبريالية (سواء من حيث إعادة تعريفها بأنها الاستعمار أو باستبدالها بمفاهيم أخرى) وينكرون بسذاجة فكرة الصراع الطبقي في مجتمعنا العربي بل ووجود الطبقات ذاته، ويحاولون معارضة المفهوم الماركسي "نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج" بمفهوم مشوه –هو ماركسي في الحقيقة أيضا ولكنه مشوه عندهم- "التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية" ويبعثون جل الخزعبلات والنفايات النظرية التي تتفق معهم أو يؤولونها لتتفق معهم. لماذا؟ لأنهم ضد الإمبريالية -وضد تقسيم العمل الدولي- لا من وجهة نظر القضاء عليها وعلى الاستغلال الرأسمالي الذي نشأت على أساسه، ولكن من زاوية تحسين وضعهم –وضع الطبقة التي يمثلونها- في تقسيم العمل الدولي، بل ولأن لبعضهم طموحات بأن تلعب طبقتهم هم دورا إمبرياليًا في المستقبل، أو دورا أفضل بالتعاون مع إمبريالية صاعدة –في طور التشكل-، إن نقدهم هذا مثال على النقد التقدمي المحدود.

ويصبح مفهوما أيضا أنه لما كانت الطبقة العاملة مكونة من فئات تعزز البرجوازية الخلافات بينها وتسيطر عليها أيديولوجية البرجوازية، ولما كانت الطبقة البرجوازية مكونة من فئات تختلف في بعض مصالحها (وبالتالي أيديولوجياتها) وتشترك في مصلحتها العامة (لاحظ مثلا أن فئات البرجوازية قد تختلف في تأويلها للنسخة الرجعية السائدة من الدين الإسلامي بين توجهات إرهابية رجعية، وتوجهات خانعة مستكينة، وتوجهات محافظة، وتوجهات مُعلْمَنة، لكنهم جميعا متفقون في حملهم للدين الإسلامي ولا يُسائلونه ولا يُسائلون مفهوم الدين من أساسه في الأصل لأنه يعزز سيطرتهم على الطبقات الأخرى في المجتمع)، فإن كل فئة تمتلك وعيًا عماليًا يحتوى على خليط من عناصر تقدمية ورجعية ومحافظة وتختلف عن وعي الفئة العمالية الأخرى، ويتفاوت مقاديرها في وعي كل فئة منها. ولما كانت الطبقة العاملة مطحونة بين أنياب الحاجات اليومية الملحة يصبح بالتالي واجبا على

الماركسي أن يمتلك وعيًا بروليتاريًا منظمًا ، أي وعي المصالح الإستراتيجية للطبقة العاملة ككل في اللحظة التاريخية المحددة كممثل عن الطبقة وقائدا نظريًا وسياسيًا لها في الصراع. أي أنه قد يحمل وعيًا يناقض في مكوناته بعض مكونات وعي فئات عمالية ، ومهمته ليست الصهينة أو التلفيق أو المداهنة ، بل أن يكشف ويفضح خطورة أفكار هذه الفئات المعينة على طبقة العمال وأن يحاربها بلا هوادة ، لا لشيء إلا لأنه صادق في وضع المصلحة الإستراتيجية للطبقة العاملة نفسها نصب عينيه. ونستطيع الآن من جل ما سبق أن نشير لبعض المحددات في مفهوم الثورة في الماركسية على الرغم من أننا لن نتعرض لمفهوم الثورة بشكل خاص. فمع وجود ترابطات وصراعات طبقية وفئات تتصارع داخل الطبقات نفسها تحت حكم طبقة واحدة محددة تهيمن منها فئة محددة ، نستطيع أن نفهم فكرة الثورة في الماركسية التي تتحدث عن استدعاء قطاعات واسعة من الجماهير ومن فئات مختلفة من الطبقات إلى الصراع المكشوف ، قد لا تشترك جلها في مصلحة مشتركة ، ولكنها تندفع في الصراع سويًا إما لتحقيق مصلحة قريبة لبعضها أو مصلحة بعيدة للبعض الآخر أو لتوهم فئة منهم أن شعارات الثورة تخدم مصالحها (على الرغم من أن في الواقع قد يحدث العكس)، وبالتالي فإن الثورة لا تتحدد بما يظنه الثوار عنها ، لا تحدد بفكرتهم عما يريدون تحقيقه ، ولا تتحد أيضا بالخليط الطبقي المكون لها على الأرض (والذي يمكن أن يكون مكونا من عمال وفلاحين وبرجوازية صغيرة وماركسيين وانتهازيين وعملاء للخارج..إلخ)، ولكن بحقيقة المصالح التي تخدمها الشعارات المطروحة في الواقع المحدد ، وبالقيادة التي تقود هذا الخليط وفق رؤية محددة ومصالح محددة وأيضا بالوسائل التي ستفرض على الجماهير لتحقيق هذه الغاية. وبالتالي فالماركسية غير مسئولة عن المفهوم المثالي الذي يتصور الثورة عمل لطبقة واحدة لها مصلحة محددة معروفة سلفا ولا تشوبها التناقضات وإلا فإنها ليست ثورة. بدأنا ندرك الآن أن للطبقة في الماركسية مفهوم عام يجد صدى واقعيًا له في كل تاريخ الحضارة الإنسانية (بوصفها تاريخا للصراع الطبقي)، لا كمفهوم مجرد فارغ ، بل كمفهوم مجرد ينير التناقضات في الواقع ذاته.

4-الحقيقة مجردة أم حسية ؟

الحسي هو موضوع خارج الإنسان يؤثر على حواسه ؛ لذلك تشكل المعرفة الحسية أول مواجهة بين الوعي والموضوع الذي يدخل إلى الإنسان بصفاته المحسوسة ، أما المجرد فهو ما تدخل ذهن الإنسان فيه ليستبقى منه جزءا ويلغي جزءا آخرا منه وينحيه جانبا (يجرد فيه شيئًا عن شيء). إذن ، يبدو لأول وهلة أن الحسي إنما يتعلق بحقيقة الشيء بعكس المجرد الذي يعد تشويها للموضوع ، أولم يقتطع المجرد من الموضوع جزءا ويلقي به في القمامة ؟ أولم يكذب بشأن حقيقة الموضوع ككل ؟ لكن السؤال هنا ، هل تظن نفسك تعرف حقيقة التفاحة إذا ما اقتصرت على وصف لونها وشكلها ووزنها وطعمها أكثر من إسحاق نيوتن حين جردها من صفاتها الحسية ورأى فيها مجرد كتلة صغيرة لجسم منجذب إلى كتلة أكبر منه لجسم آخر

(الأرض)؟ أتستطيع معلوماتك الوصفية عن التفاحة أن تتنبأ بما سيحدث لها أو بما سيحدث لأي تفاحة؟ لا نظن. لكن نيوتن الذي جرد ونظر إليها من جانب واحد يستطيع أن يتنبأ بسلوكها من هذه الناحية؟ نعم هذا صحيح، فهو يستطيع أن يتنبأ باتجاه حركتها إذا ما ألقيت إلى الأعلى بزاوية معينة وبسرعتها وغالبا بما سيحدث لها عند الارتطام (ستتهشم أم لا مثلا). نيوتن جرد؟ نعم. العلم يجرد؟ نعم هذا صحيح. العلم يعطينا حقيقة الموضوع؟ نعم صحيح. فكيف يكون هذا العلم الذي يجرد الموضوعات ويقص منها أجزاءً سبيلًا للوصول إلى حقيقتها؟ يبدو أن القضية تنقلب هنا، فالحسي لم يعد حقيقة الشيء وإنما المجرد هو حقيقته. فلتفحص هذا الأمر عن كثب بمثال. إذا وقف فرد أمامي -ولندعه عصام مثلا- وقيل لي أن أسرد حقيقته، أبدأ أنا بالوصف الحسي، عصام شاب متوسط الطول ممتلئ البدن شعره بني اللون وعينيه بنيتين وملامح وجهه كذا وكذا وكذا ..إلخ. هل تستطيع هذه المعلومات الحسية أن تتنبأ بأي شيء في حياته؟ قطعا لا. ولكني التزمت هنا بصفات الموضوع الحسية كما ظهرت أمامي ولم أشوهها. حسنا، فلننتقل إلى المرحلة الثانية. يقف الآن أمام عصام شخص قرر أن يجرد ليتوصل إلى حقيقة عصام، فإذا بعصام يتصرف بأنانية أمامه الآن، الشخص الآخر جرد عصام من كل صفة أخرى وتعامل معه باعتبار أن حقيقته هي الأنانية، لكن عصام خالف توقعاته وتصرف وفق باعث آخر بعد ساعة تجعل وصف عصام بالأناني في المطلق وصف خاطيء. ألم يجرد هنا؟ نعم. هل أمسك بحقيقة عصام؟ لا. هل أمسك بحقيقة معينة عن عصام؟ لا.

حسنا، فلنجرب مرة أخرى. لنتصور شخص آخر وليكن عالم فيزياء، ولنتصور هذا الشخص عالم فيزياء عبقري ولكنه ساذج وضيق الأفق ولا يفقه أي شيء في كل المجالات الأخرى عدا الفيزياء، وأنه ينوي أن يجرد كل ما في عصام عدا خواصه الفيزيائية، فكيف سينظر إليه؟ مبدئيًا سيعامله معاملة الكتلة المنجذبة إلى كتلة أكبر منها، ويستطيع هنا أن يتنبأ بما سيحدث له إن ألقاه من الدور الثاني وما سيحدث له في قبره لو ألقاه من الدور العاشر، ثم سيجرده مره أخرى وينظر لمفاصله وذراعه كأذرع تدور حول مفصلات وتتحرك بشكل معين وتتحمل أوزان معينة، ومرة ثانية سيستطيع التنبؤ بمصيرها حين تلتوي في اتجاه معين او تحمل وزنا معينا.. إلخ. ثم سنتخيل علم الكيمياء مشخصا أمام عصام، وهو جاهل مثل سابقه في كل شيء عدا الكيمياء، وسيجرده من كل خواصه عدا خواصه الكيميائية ، سيعامله معاملة الأنزيمات والمركبات المتفاعلة ومرة أخرى سيقوم بمهمته بنجاح، وكذا علم الأحياء. كل علم يجرد عصام (الموضوع) وينظر في جزء معين ويستطيع التنبؤ بأشياء معينة، أي يكشف عن حقيقة عصام في جزء معين، يكشف عن حقيقة معينة فيه، وصحة تنبؤاته هي الدليل العملي على صحة معارفه عن عصام في جزء محدد، لكن هل نستطيع أن نقول أن حقيقة عصام تكمن في أنه عناصر فيزيائية فحسب؟ هل نستطيع أن نقول أن حقيقة عصام تكمن في أنه مركبات كيميائية فحسب؟ هل نستطيع أن نقول أن حقيقة عصام تكمن في أنه أعضاء حية فحسب؟ لنستخرج نتائج

تجربتنا.

مبدئيًا يصبح واضحًا من الوهلة الأولى أن التجريد ليس شيئًا واحدًا، لدينا تجريد صحيح وتجريد خاطئ، تجريد يمكننا من معرفة على الأقل حقيقة عن الموضوع والتنبؤ المشروط بما سيحدث له على أساسه، وتجريد لا يجعلنا نعرف أي شيء عن الموضوع ولا أن نتنبأ على أساسه. يبدو أن التجريد في العموم ليس شرطا للإمساك بحقيقة الشيء، وإنما هو تجريد من نوع معين هو المطلوب، فقد نمسك بشيء ثانوي عرضي حدث صدفة وقد نمسك بشيء عام ضروري حقيقي. وسيبدو لنا أن هذا التجريد الصحيح المحدد (الذي لم نسمه ولم نتكلم عنه حتى الآن والذي يكشف عن حقيقة الشيء) كشف عن بعض حقائق الشيء ولكنه لم يكشف عن كل حقيقته، لماذا؟ لأن تجريدا آخر –من نفس النوع ولكن تجريدا لجزء آخر- قد كشف حقيقة أخرى لنفس الشيء، وبالتالي لا يمكن اختصار حقيقة الشيء ولا الشيء في الحقيقة الأولى فحسب. ومن ناحية أخرى فإنه لما كانت هذه الحقائق حقائق مختلفة لجوانب مختلفة من نفس الشيء، فإنها محددة ببعضها البعض وتتصارع مع بعضها البعض، فعصام شخص واحد، وما يؤثر عليه فيزيائيًا إنما يؤثر عليه فيزيائيًا وكيميائيًا وبيولوجيًا في آن، حين تلوي ذراع عصام بعنف فإنك لا تكتشف خواصه الفيزيائية فحسب، ولكن صراخه وسبابه الذي سيثقب طبلة أذنك سيذكرك بأنه كائن حي لديه أعصاب ويشعر بالألم وليس مجرد ذراع ميت مركب على مفصل، وأنه يخضع لطبيعته البيولوجية والكيميائية أيضًا. وبالتالي فهذه الجوانب التي جردها العلم في عصام إنما هي متداخلة في عصام محدودة ببعضها البعض يؤثر كل منها على بعضها البعض.

وعصام هذا ليس مجرد كائنا فيزيائيًا كيميائيًا بيولوجيًا فحسب، فعصام كائن اجتماعي أيضا، وهي الحقيقة التي ستتذكرها جيدا حين تحاول أن تذكره أنت بها لكي يثبت كونه كائنا اجتماعيًا طيبا ويخضع لمتطلبات البحث العلمي ويسامحك. ولكنه ليس كائنا اجتماعيًا في العموم وحسب، ولكنه كائن اجتماعي في حقبة اجتماعية محددة ستتذكر خصوصياتها حين يضربك أعضاء شلته في الشارع بعد أن تلوي ذراعه، أو تضطر مثلا لرشوة ضابط الأمن حتى لا يسجل واقعة إيذائك له وتحاسب عليها. أيًا يكن ما سيحدث، فإن عصام كائن اجتماعي في واقع اجتماعي محدد، صحيح أن طبيعته الفيزيائية الكيميائية البيولوجية تحددان سلوكه في المجتمع، ولكنهما يخضعان أيضا للمجتمع المحدد الذي تطور وفقا لشروطهم منذ زمن طويل. وعصام بهذا كائن اجتماعي يخضع للجانب الاجتماعي الذي طوره البشر منذ آلاف السنين عن طريق اندفاع أكثر من عصام لإشباع حاجياتهم بالتعاون تارة وبالصراع تارة أخرى وبالغزو والسلب والزراعة والصناعة والتكنولوجيًا والسوق العالمي والحروب العالمية والعلم والدين والفلسفة ..إلخ. وعصام هو كائن اجتماعي أيضا ولكن في مجتمع معين في درجة معينة من تطوره في لحظة تاريخية ما وبوصفه فردا ينتمي لطبقة معينة فيه. ولذلك فإن عصام يخضع لقوانين اجتماعية عامة بوصفه كائنا اجتماعيًا في العموم –محددة بالطبيعة، طبيعته كبشري والطبيعة المحيطة-، ويخضع لقوانين

اجتماعية معينة بوصفه ابنا لحقبة معينة ومجتمع متطور لدرجة معينة وعلاقات اجتماعية معينة، ولقوانين اجتماعية خاصة لكونه يلعب دورا اجتماعيًا معينا (ابنا لطبقة محددة في هذا المجتمع المحدد). والماركسية تفرق بين الجانب العام الاجتماعي في الإنسان والجانب المحدد والجانب الخاص، ولهذا فهي لديها جملة من المفاهيم تراها تجريدات لما هو جوهري في المجتمعات بوجه عام، فأينما وجد مجتمع وجد الإنتاج، والإنتاج هو تغيير شكل مواد الطبيعة بالضم والفصل لسد احتياجاته مثلا، وأينما وجد مجتمعا وجدت قيمًا استعمالية، وأينما وجد مجتمعا وجدت بنى فوقية وبنى اجتماعية، نمط إنتاج، وعلائق إنتاج.. إلخ ثم هناك مفاهيم تنطبق على عدة أنواع من المجتمعات وليس كلها، مثل مفهوم الطبقة والصراع الطبقي والقيم التبادلية وفائض القيمة والاستعمار والغزو..إلخ. وهناك مفاهيم تنطبق على مجتمعات بعينها كالمجتمع الذي يسود فيه نمط الإنتاج الرأسمالي كاستغلال قوة العمل، والمصنع، والإمبريالية..إلخ. ومثلما أن تطور الإنسان ككائن اجتماعي، كمجتمع، يتم وفقا للشروط الطبيعية للأفراد وعلى أساسها ومستخدما إياها، فإن الأشكال المحددة من المجتمع تنمو أيضا على الشروط العامة السابقة للمجتمع وعلى أساسها ومستخدمة إياها، فالرأسمالية (والإمبريالية كأعلى مراحل الرأسمالية، أي الرأسمالية في عصر الاحتكار) مثلا لم تخترع الحرب والغزو والاستعمار، لم تخترع الإنتاج السلعي ولم تخترع الزراعة، لم تخترع السلطة الأبوية ولا التعاون في العمل ولا تقسيم العمل ولا الانقسام الطبقي للمجتمع (مما وصل إلينا أن الطبقات وجدت مثلا في الحضارة المصرية القديمة، وتقسيم العمل وجد فيها أيضا على شكل نظام الحرف المغلقة)، ولكنها كيَّفتهم واستخدمتهم لصالحها مكيفة إياهم كما وكيفا. الظواهر التاريخية العامة ومفاهيمها العامة واحدة، ولكن العصور المختلفة وأنماط الإنتاج المختلفة تؤسسهم تأسيسا جديدا وتصبغ عليهم من روحها وتحركهم لغاياتها، فصحيح مثلا أن الآلات في العموم تساعد في تقليل العمل الضروري للإنتاج وتسهل العمل وتخففه وتعطينا وفرة هائلة في الإنتاج وتحرر الإنسان تحريرا هائلا من عبوديته للطبيعة، ولكنها تطورت على أرضية الرأسمالية وفي يد الرأسمال فأصبحت تزيد من وقت العمل الضروري وتكثف العمل وتزيد من وقته وتستعبد الإنسان وتزيد من عبوديته. ونحن نشعر بالأسف لأصدقائنا دعاة السلام الذين يقفون في وجه الحرب والاستعمار لأسباب تتعلق بدموية الإنسان بالطبيعة أو بعنصريته (الأوروبية مثلا، أو الإسلامية مثلا) وبغية محاربة الشر فيه؛ لأنه حارب منذ زمن بعيد والحرب تشكل طبعا متأصلا فيه (أو في ثقافته)، وبالتالي يواجهون الحرب والاستعمار لأسباب واهية متعللين بأنهما ظاهرة عامة ولا علاقة لها بالرأسمالية وأن الرأسمالية ليست المشكلة، والماركسية تري أن معهم حق في أن الحرب والاستعمار ظاهرة عامة في التاريخ الإنساني ولكنها الآن في يد الرأسمالية الاحتكارية، في يد الإمبريالية، وهي تستخدمها لصالحها ووفقا لتطورها التكنولوجي ولتكدس ثروات ضخمة في أيديها، وبالتالي إن حربهم ضد الحرب والاستعمار لا يمكن أن تكون إلا حربا ضد

الرأسمالية، إلا صراعا طبقيًا ضد سطوة الرأسمال بكل أشكاله في آخر مراحل تطوره، إلا ضد الجسم الذي أمسك بالسلاح في يده وطوعه لخدمة مصالحه، وسيكون من الغباء مهاجمة السكين مع ترك القاتل بحجة أن ما يجز عنقنا هو السكين فحسب. ومن مآثر ماركس أنه بيّن لنا كيف أن الظواهر الاجتماعية تظهر مقلوبة للوعي العادي بحيث يرى هذا الوعي السبب نتيجة والنتيجة سببا، فيرى هذا الوعي فيض السكان سببا للبؤس الاجتماعي وزيادة الاستغلال لا العكس، والحروب وسباق التسلح والعنصرية البغيضة سبب استغلال أمة لأمة وليس العكس، وعلمية الماركسية تكمن في أنها تقلب هذا الوعي فتقيم الظواهر التاريخية على عللها الحقيقية فتستحيل وعيًا علميًا بها.

حتى الآن تعرفنا على التجريد، التجريد السيء والتجريد الجيد (بدون التحدث باستفاضة عنه)، التجريد الطبيعي، والتجريد الاجتماعي، درجات التجريد الاجتماعي. فهل استنفذنا حقيقة الموضوع؟ كلا. تبقت خطوة أخيرة، صحيح أن الماركسية أنتجت وفرة من المفاهيم العامة والخاصة باعتبارها مؤسسة علم التاريخ عن حق، إلا أن التاريخ يسير ويتطور ولا يقف لحظة، كما أن ظواهر التاريخ لا يمكن أن توضع في المعمل لتراقب تكراريتها وبالتالي نعرف ما نريد أن نجرده عن الظاهرة ونعتبره مفهوما أو قانونا مثل المواد الطبيعية، ولكل هذا فنحن مطالبون بالرجوع إلى الحسي مرة أخرى، ولكن ليس كالخطوة الأولى التي بدأنا بها وإنما الحسي المرجوع إليه من المجرد، وهو ما يسمى العيني، لكي تكشف لنا هذه المجردات عن الحسي الواقعي، ولكي نختبر صحة تجريداتنا من جهة أخرى. وحركة معرفتنا في العموم إذا هي حركة من الحسي -من جل الصفات الحسية للظاهرة أو الموضوع محل البحث- إلى المجرد، ثم من المجرد إلى العيني. (الواقع لا يظهر ككل مادي متحرك أول مرة أمام حواس الإنسان، وإنما على أجزاء ساكنة، ومن مهام الماركسية، أن تنطلق من هذا الحسي إلى المجرد، ثم تبدأ بالتعيين -بتركيب كيانه الكلي على ضوء مفاهيمه وقوانينه-) "من الحسي إلى المجرد، ومن المجرد إلى العيني ... لينين". كما أن الماركسية باسترشادها بالديالكتيك (علم قوانين التطور في العموم)، تمتص جل النتائج التي تخرج بها كافة العلوم لتطور منطق التطور العام من ناحية، ولتحطم الحدود الخاصة بكل حقل علمي -وبالتالي تقف في وجه تطوره- وتحطم التصورات المثالية التي تنتج عنه (أي تدفق منطقها التطوري العام + تنشأ صورة مادية للعالم تتجدد باستمرار وتساهم في دفع العلوم جميعا إلى الأمام)، إن منطق الماركسية يستمد قوته من كل ما هو عام وجوهري في العلوم قاطبة.

المجردات بدون الحسيات تصبح مجرد هياكل فارغة ميتة مشوهة للواقع وحقيقته، والحسيات بدون المجردات تصبح مجرد سيل عشوائي متضارب للوقائع مشوهة للواقع وحقيقته. ولب القضية هو فهم المفاهيم المجردة التي أنتجها العلم الماركسي في كل حقل محدد كما تم إنتاجها بتحديداتها هي، مع استقصاء واقعنا في نفس الوقت على ضوءها وبنقدها به.

من كل ما سبق نستطيع أيضا تحديد إذا كانت المعرفة نسبية أم مطلقة ، فالمعرفة نسبية ومطلقة في آن ، نسبية من حيث كونها محدودة بالجزء المحدد من الموضوع ومحدودة بدرجة تطور الموضوع ودرجة معرفتنا به ، ولكنها مطلقة في موضوعها وفي درجة تطورها وفي كون الحقيقة المطلقة تجمع لجل الحقائق النسبية في المحدود. الموضوع عملية ، وليس مخلوقا ناجزا ، وبالمثل فإن المعرفة عملية حفر مستمر ، وليست وحيًا منجزا. وفي المجتمع ، فإن المفاهيم العامة حول المجتمع الإنساني تظل مطلقة ما دام هناك مجتمع إنساني (نسبية التأثير من حيث كونها لا تفعل إلا في المجتمع الإنساني ، ولكنها مطلقة في المجتمع الإنساني)، والمفاهيم الخاصة مثلا بنمط الإنتاج الرأسمالي بوجه عام –وليس ما تعلق بالرأسمالية في مرحلة السوق الحر بوجه خاص- تظل مطلقة ما دمنا نعيشه ومحدودين به.

بدأنا نعي الآن أن التجريد مهم في معرفة الأشياء ، ولكن ليس أي تجريد ، بل تجريد من نوع معين ، ونعي أيضا أن هذا التجريد محدود بالخواص الحسية الحقيقية للموضوع ، بالوصف السليم الكامل للموضوع ، وأنه يختبر نفسه وصحته بالنزول مرة أخرى إلى هذا الموضوع وتنويره مع إثبات نفسه فيه. وجزء من أزمتنا المعرفية كماركسين عرب لا تتعلق بكوننا خارج الكوكب الرأسمالي ولدينا قوانين خاصة بتطورنا كعرب ، أو بأننا نستعير المفاهيم الأوروبية لنطبقها على واقعنا الضد أوروبي ، ولكنها تتعلق بعدم ارتقاءنا نحن إلى مستوى تلك المفاهيم كونها نشأت على أساس نقد قمة الفلسفة الحديثة وحضارتها ، ولا فهم حدود كل مفهوم ، ولا فهم طريقة اكتشافه في الواقع وبالتالي ولا طريقة تكونه كمفهوم ، ولا معاملة المفاهيم بمنطق تكون المفاهيم العاكس لمنطق الواقع نفسه ، المنطق الديالكتيكي. فمن الغباء مثلا حشر ظاهرة خاصة بالرأسمالية في عصر الاحتكار (الإمبريالية) في مفهوم خاص برأسمالية السوق الحر ، ثم ننعت الماركسية هي بإنها الغير علمية ، لأن ما حدث حقيقة هو تعامل غير علمي مع المفاهيم العلمية للماركسية. ومن الغباء أيضا أن نحدد تعريفا ذاتيًا لمفهوم ما في الماركسية ونخفضه من كونه مفهوما علميًا محددا ، فإذا ما أنفجرت حدوده –الذاتية- في الواقع طعنّا في علمية الماركسية. إن إدعاء خصوصيتنا العربية هو انعكاس لتخلفنا الحضاري العربي في الفكر وهو ما يكرس هذا التخلف في الواقع مرة أخرى ، وهي أزمة تتعلق ببلد متخلف تدخله الماركسية ، وهو نفس التيار الذي حاربه بليخانوف في بداية تأسيسه للماركسية في روسيًا المتخلفة حينها ، ومن حسن الحظ أن الأعمال الفلسفية لبليخانوف نشرت مترجمة بصيغة pdf على الانترنت.

5-من الماركسي –خاتمة-؟

الماركسي هو الذي يتحرر من سطوة المنطق المهيمن على جل أفراد المجتمع ، ويتعلم ويطور منطقا ديالكتيكيًا (والذي أبدعه هيجل وضمنه ماركس في تصوره المادي) من وجهة نظر المادية الحديثة ليدرس كل ظاهرة على أساسه مستهدفا حمل هذا الوعي للمقاتلين الموضوعيين للوضع

القائم تقدميا، أنه حامل للثورة الماركسية في النظر إلى المجتمع في تطوره بتناقضاته، حامل رسالة التحرر والثورة، ولذلك فهو يختلف عن صورة الماركسي الذي يحفظ استنتاجات ويملك قوالب يصب فيها مجتمعه ويقصقصه ويحطمه ليضعه فيها، فإما يمتلك وعيًا مشوها للواقع، وأما يحطم الواقع وعيه هو المشوه فيعلن أن ما تحطم هو الماركسية ومفاهيمها. إن الماركسي بالأساس هو عالم، هو ثورة مفاهيمية مستمرة، عملية مستمرة، وليس جوابا منجزا أوليا. وقد يحمل المرء وجهة النظر الماركسية في قضية ووجهة نظر غير ماركسية في قضايًا أخرى، وقد يفهم المرء مفاهيم الماركسية نظريًا ولكنه لا يستطيع استنطاق الواقع بها. كل الاحتمالات واردة. والمهم بداية هو الارتفاع بالماركسي من نسق المؤمن الذي يغلف منطقه الديني المتخلف القديم بمفاهيم ماركسية -ولكنه في أساسه ليس ماركسيا- إلى مرتبة الماركسي العالم (الماركسية العلم التي لا يمكن أن تتطور في ذهنه عفويا، ببساطة لأنها علم، والعلم يجب أن يدرّس، يجب أن يُتعلم أولا) لكي يستطيع الارتفاع بجماهيره إلى مرتبة الوعي التاريخي بمصالحها، ويقودها لتندفع في طريق الثورة والتحرر للقضاء على من يستعبدونها وينهبون ثرواتها ويشلون إرادتها. إننا نريد الخروج من نسخة الديالكتيك (المنطق السائد الذي يرتدي لباس الديالكتيك) المنفصلة عن الواقع -والتي نحفظها كماركسيين مؤمنين- ثم ما نلبث أن نحاكم العالم بنفس المنطق السائد المرتدي مفاهيم الديالكتيك فنعيد تكريس ما نحاول تثويره. إننا لا نريد استبدال احتكار البرجوازية للعلم (المحدود بوجهة نظرها كبرجوازية) بالوهم الديني في شكله الماركسي، كلا إننا نريد العلم الذي به نفهم موضوعنا ونسيطر عليه ونثوِّره، العلم الماركسي (بل إن مهمتنا كماركسيين عرب تبدو مضاعفة، فنحن مطالبون أولا بتمثل العلم والفلسفة البرجوازيين عقلانيًا + نقدهما الماركسي). إن الماركسية إذ أرست علم التاريخ قد طبعت كل الفكر الإنساني بطابعها وأجبرته على ارتداءها —وإن زورا- إذا أراد أن يتحدث من موقع العلمية، ومثلما يؤول الشيخ التصورات العلمية لتتفق مع إيمانه ويتخذها ستارا لبث الأفكار الدينية (أو أفكاره هو الدينية) في عقول المستمعين، فإن هذا ما يفعله أغلب الأحزاب والكتاب الاجتماعيين مع الماركسية. إننا نريد التخلص من المنطق السائد وإحداث ثورة فلسفية في منظورنا الديني المختبئ في رداء الماركسية، في الأيديولوجية السائدة التي تتخفي في رداء محاربة الأيديولوجية، تلك الأيديولوجية اللئيمة التي لا تلزم أن يكون حاملها ابن للطبقة التي تخدم مصالحها، فكثيرا ما نجد "ماركسيين" يحملون أيديولوجيا البرجوازية (بل وأيديولوجيات منحطة ما قبل برجوازية) بعبارات ماركسية، وغالبا ما نجد مدافعين متحمسين عن مصالح طبقة معينة -وهي طبقته في الواقع- ولكنه يحمل أيديولوجية الطبقة النقيض ويخدم مصالحها فعليا. إنها الأيديولوجية، تلك الخبيثة التي توقع في شراكها حتى من يتوهم إنه أفلت منها، فهي لا تصرخ فيه كالرأسمالي لتثبت امتلاكها له، ولا يشعر بها حسيًا كلسعة كف ضابط الأمن على قفاه، إنها تختبئ حتى في نقدها الماركسي، وإن لم نبحث عنها في داخلنا ونخوض

صراعات مريرة ضد أنفسنا لنخرج منطقها ومفاهيمها والعادات التي تكرسها من حب للمباهاة والاستعراض والكسل والتأجيل والخنوع والخوف من مواجهة الذات.. إلخ (وهي العادات التي تتضخم أكثر وأكثر بسبب واقعنا المتخلف ، فمن يحفظ اسم ثلاثة كتب مثلا سيشعر بنفسه في محيطنا العربي كمثقف من العيار الثقيل وتتضخم ذاته!) فإنها لن تتركنا من تلقاء ذاتها ، وإغماض أعيننا عن الوحش لا يعني أنه سيختفي ، والتوقف لحظة والاطمئنان أننا قد قضينا عليها وأنهينا سطوتها يعني أنها امتلكتنا. ومن حسن الحظ (وما يساعدنا في مهمتنا هذه) إنه قد توافر على الانترنت كتابات كثيرة مهمة تفيدنا في تدريب أنفسنا على الديالكتيك وإيقاظ الماركسية الثورية الحقيقية -بتفجير الماركسية المزيفة المختبئة في الماركسية- وإحداث ثورة فلسفية في منظورنا لأن "كل ثورة سياسية تسبقها ثورة فلسفية" كما لاحظ إنجلز ، وهي المؤلفات نفسها التي اعتمدنا عليها في كتابة هذه المقالة نفسها ، وهي:

المؤلفات الفلسفية الكاملة (5 مجلدات) لبليخانوف.

لودفيغ فويرباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الأوروبية ، وضد دوهرينج (وبخاصة الجزء الأول) لإنجلز.

المادية والمذهب النقدي التجريبي ، والدفاتر الفلسفية (3 أجزاء) للينين.

مخطوطات 1848 ، ورأس المال (بأجزائه الثلاث) لماركس.

ومن العرب لدينا الأعمال النظرية لسلامة كيلة (وبخاصة ثلاثيته الفلسفية) ، و كتب د.هشام غصيب ومقالاته على موقع الحوار المتمدن ، وكتب إلياس مرقص ، ومحاورات صادق جلال العظم في الدفاع عن المادية والتاريخ (كتاب)، وكتب مهدي عامل ، ومقالات كل من حاتم بشر و هيفاء أحمد الجندي على موقع الحوار المتمدن.

ملحوظة: اعتمدت هذه المقالة على عدد من الكتب والمقالات لا يستطيع الكاتب حصرها كلها هنا -لظروف شخصية- ، ولكننا نورد منها:

الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية – لينين – ترجمة دار التقدم.

كانط والفلسفة النقدية – زكريًا إبراهيم.

هيجل أو المثالية المطلقة – زكريًا إبراهيم.

المشكلات الفلسفية (7 كتب) – زكريًا إبراهيم.

الإمبريالية في مرحلتها المالية – سلامة كيلة.

المنهج الجدلي عند هيجل – إمام عبد الفتاح إمام.

فينومينولوجيا الروح – هيجل – ترجمة ناجي العونلي.

نحو نقدية لفلسفة هيجل ومبادئ فلسفة المستقبل وبحوث أخرى – فويرباخ – ترجمة نبيل فياض.

جوهر المسيحية – فويرباخ – ترجمة جورج برشين.

ما العمل؟ - لينين – ترجمة دار التقدم.